العين الساهرة

العدد ١٥٥ محرم ١٤٤١هـ - سبتمبر ٢٠١٩م

فريق قيادة شرطة المهام الخاصة
يتوج بلقب بطولة الشرطة
لكرة القدم لعام ٢٠١٩م

المفتش العام للشرطة والجمارك
يشهد البيان العملي لدورة العمليات الخاصة

كلمات مضيئة

إنّنا نُؤكد اليَوم مِن جديد على الاستمرار في سِياسَتنا التي تَقوم على الإيمانِ بمبادئ التعايُش السّلمي بينَ جَميع الدُّول والشُعوب والاحترام المُتبادلِ لحقوق السِّيادة الوطنية...وحُسنِ الجِوارِ بينَ الدولِ المُتجاورةِ.. وعَدمِ التدخلِ في الشُؤونِ الداخليةِ للغيرِ.

قابوسُ بْنُ سَعيد

الإعلام الأمني أبعاده وتوجهاته

أصبح الإعلام الأمني دور هام في منظومة العمل الشُرطي، حيث يقوم بدور حيوي في ترسيخ أمن المجتمعات وإستقرارها، فهو يلبي حاجات إجتماعية تسهم في التوعية والتثقيف والتوجيه للوقوف بوجه الظواهر والمتغيرات الإجتماعية التي تطرأ على الفكر والسلوك والقيم المجتمعية بين حين وآخر.

ومما لا شك فيه فأن للإعلام الأمني دور مؤثر في مواجهة مشاكل وقضايا المجتمع من خلال الإسهام في مناقشة هذه القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث يقوم الإعلام الأمني ببعض الأدوار المميزة مثل بث الإرشادات ونشر التعليمات للجماهير بهدف التعامل مع نتائج القضايا الطارئة، والحرص على مراقبة الجماهير المستهدفة وملاحظة التغيرات التي قد تحدث في اوساطها لمواجهة ما قد تثيره هذه القضايا، كما يعمل على ربط المعلومة بسياق الأحداث المعاصرة، وتزويد الجماهير بالمعلومات الدقيقة التي تحد من إنتشار الشائعات والأخبار حول إحداث الأزمة الأمنية.

وحرصا من شُرطة عُمان السُلطانية على ترسيخ مستويات الوعي الإجتماعي بقضايا الأمن والمجتمع، عملت شُرطة عُمان السُلطانية على تطوير الإعلام الشُرطي بإعتباره صوت المؤسسة الأمنية في تعزيز وعي الفرد بمسؤولياته المجتمعية وكذلك نشر الرسالة الشُرطية في المجتمع بأسلوب حضاري تشمل أبعاداً مجتمعية مختلفة وبوسائل وطرق حديثة لكافة فئات وأطياف المجتمع، حفظ الله عُمان وجعلها واحة أمن في كل الأزمان.

العميد / عبدالله بن محمد الجابري
رئيس هيئـــــة التحـريـــر

٦	أخبار الشرطة.
٣٦	مركز إدارة التوقيف بمسقط . . مجهز بأحدث التقنيات والأجهزة ليؤدي دورها بحرفية ومهنية عالية.
٤٠	الاحتيال الإلكتروني أسبابه ودوافعه.
٤٤	أحكام الإجازة المرضية في شرطة عمان السلطانية.
٤٩	عين المعنـــى.
٥٠	بطاقة المقيـم.
٥٤	دور الإعلام الأمني في المجتمع.
٥٦	الشرطة النسائية.
٦٠	مقتطفات من قانون الجزاء.
٦٤	تحليق الطائرات الورقية.
٦٨	شركة الشخص الواحد وفقاً لقانون الشركات التجارية الجديد.
٧٠	علم الإجرام عبر الإنترنت .
٧٤	مسرح الجريمة والإثبات الجنائي
٧٨	ريـاضـــة.
٨٨	الواحـــة.
٩١	حتى نلتقي.

المراسلات
بإسم مدير العلاقات العامة
القيادة العامة للشرطة
ص.ب: ٣٠٢ - الرمز البريدي: ١١٦ ميناء الفحل

البريد الإلكتروني
Info@rop.gov.om

الهواتف: ٢٤٤٠١٢٦٢
فاكس: ٢٤٥٦٧١٦١

القراء الأعزاء

هذه دعوة للمشاركة معنا
والإدلاء بآرائكم في القضايا التي تهم المجتمع.
كما نرحب بكتاباتكم، ونسعى للمزيد من
التواصل معكم من خلال صفحات المجلة.

الاشتراكات السنوية:
- للوزارات والمؤسسات: ٢ ريالات عُمانية.
- للأفراد: ١ ريال عُماني.
التوزيع: العُمانية للتوزيع والتسويق.
هاتف: ٢٤٦٠٤٤٧٧ / ٢٤٦٩٩١٧٠

للتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني

alainassahira@hotmail.com
info@rop.gov.om

مجلة أمنية دورية تصدرها إدارة العلاقات العامة
بشرطة عمان السلطانية

العين الساهرة

رئيس هيئة التحرير
العميد / عبدالله بن محمد الجابري

هيئة التحرير
العميد / محمد بن خلفان الدغيشي
العقيد / عامر بن سلطان الطوقي
العقيد / جمال بن حبيب القريشي
المقدم / فهد بن سيف الحوسني

مدير التحرير
الرائد / هلال بن محمد الحراصي

إدارة التحرير
الدرجة المدنية ٥ / ثريا بنت حمود العيسرية
الوكيل أول / زكريا بن سالم الصبحي

الإخراج والتنفيذ
الوكيل أول / يوسف بن بهادر البلوشي

التصوير
شعبة التصوير الضوئي
بإدارة العلاقات العامة

٦

٣٦

٤٠

٤٤

٥٦

٧٠

٧٤

٧٨

٩١

موقع شرطة عمان السلطانية
على الشبكة العالمية للمعلومات «الانترنت»
www.rop.gov.om

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي ووجهة نظر كاتبها فقط
ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس إلا بإذن مسبق

المفتش العام للشرطة والجمارك
يشهد البيان العملي لدورة العمليات الخاصة

بتاريخ ٢٠١٩/٨/٨م شهد معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك، البيان العملي لدورة العمليات الخاصة التأسيسية للضباط والضباط المرشحين بكلية الشرطة ووحدات شرطة المهام الخاصة بالمحافظات.

ففي قيادة شرطة محافظة الداخلية شهد معاليه المرحلة الأولى من التمرين حيث استمع والحضور قبل بدء فعاليات البيان إلى إيجاز عن الدورة، ثم استعرض المشاركون والمشاركات على ميدان الاستعراض بالقيادة مهارات الدفاع عن النفس ومهارات استخدام السلاح واجتياز الحواجز المشتعلة والمهارات الميدانية التي اكتسبوها للتعامل مع المعضلات والمواقف الأمنية المختلفة.

كما نفذوا خلال الاستعراض عملية النزول بالحبال من الطائرة العمودية وعملية اقتحام حافلة سيطر عليها عدد من الإرهابيين المفترضين.

وفي أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة شهد معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك المرحلة الثانية من البيان حيث نفذ المشاركون والمشاركات في الدورة فرضية تخليص رهائن كما استعرضوا مهارات الرماية الفردية بالذخيرة الحية.

واختتم البيان العملي بفرضية تطهير منطقة محصنة من الإرهابيين بإسناد من طيران الشرطة ومشاركة القناصة.

شهد البيان العملي بمعية معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك عدد من كبار ضباط الشرطة وآمري وحدات شرطة المهام الخاصة.

المفتش العام للشرطة والجمارك
يترأس اجتماع اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق

ترأس معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي، المفتش العام للشرطة والجمارك رئيس اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق، بتاريخ ١٢/٥/٢٠١٩م بمبنى القيادة العامة للشرطة والجمارك بالقرم؛ اجتماع اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق بحضور معالي المهندس/ محسن بن محمد بن علي الشيخ رئيس بلدية مسقط، وأصحاب السعادة أعضاء اللجنة.

تم خلال الاجتماع استعراض الوضع المروري في السلطنة ومناقشة الموضوعات ذات الصلة بالسلامة المرورية.

تدريبات خاصة لمجابهة المواقف الصعبة

استقبالات
المفتش العام للشرطة والجمارك

استقبل معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٢٠١٩/٣/١١م بمقر القيادة العامة للشرطة بالقرم سعادة لي لينغ بينغ سفيرة جمهورية الصين الشعبية المعينة لدى السلطنة والوفد المرافق لها.

وكما استقبل سعادة زهير عبدالله النسور سفير المملكة الأردنية الهاشمية المعتمد لدى السلطنة.

واستقبل معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٢٠١٩/٤/٩م بمقر القيادة العامة للشرطة بالقرم الفريق بحري جيمس مالوي قائد القوات البحرية بالقيادة الوسطى الأميريكية والوفد المرافق له .

وبتاريخ ٢٠١٩/٦/١١م استقبل معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي،المفتش العام للشرطة والجمارك في مقرالقيادة العامة بالقرم سعادة كيم تشانج كيو سفير جمهورية كوريا المعين لدى السلطنة.

وبتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨م استقبل معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي،المفتش العام للشرطة والجمارك في مقرالقيادة العامة بالقرم سعادة شهريل أفندي بن عبدالغني السفير الماليزي المعين لدى السلطنة.

وقد جرى خلال تلك المقابلات استعراض وجهات النظر في عدد من الأمور ذات الإهتمام المشترك وبحث سبل التعاون الشرطي ؛ حضر تلك المقابلات عدد من ضباط شرطة عمان السلطانية.

استقبالات مساعدي المفتش العام للشرطة والجمارك

استقبل اللواء سليمان بن محمد الحارثي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية، بتاريخ٢٠١٩/٢/٢٥م بمكتبه بالقرم اللواء بحري / زاخر الرحمن مدير عام وكالة الأمن البحري بجمهورية باكستان الإسلامية والوفد المرافق له .

استقبل اللواء/ حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٦م، العميد أول الدكتور قدير نظامي مساعد رئيس الأركان للشؤون الدولية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية والوفد المرافق له، للمشاركة في أعمال الاجتماع الدوري السنوي للجنة الصداقة العسكرية العمانية المشتركة.

واستقبل اللواء حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات بتاريخ ٢٠١٩/٤/٨م بمكتبه بالقرم الفريق اتاشي دونج ابوم المفوض الملحق بمكتب المفوض العام للشرطة الملكية بمملكة تايلاند والوفد المرافق له .

كما استقبل اللواء حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات بمكتبه بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩م اللواء د/ محمد مصطفى الجبريني المساعد الأمني لوزير الداخلية بدولة فلسطين رئيس وفد وحدة العلاقات العربية والتعاون الدولي (شعبة اتصال فلسطين).

حضر المقابلة سعادة الدكتور تيسير علي فرحات سفير دولة فلسطين المعتمد لدى السلطنة.

وقد جرى خلال تلك المقابلات استعراض وجهات النظر في عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك وبحث سبل التعاون الشرطي ، حضر تلك المقابلات عدد من ضباط شرطة عمان السلطانية.

شرطة عمان السلطانية

تواصل بناء منشأتها الشرطية
وتفتتح مبنى إدارة التوقيف بمحافظة مسقط

احتفلت شرطة عمان السلطانية بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٧م بافتتاح مبنى إدارة التوقيف بمحافظة مسقط، وذلك تحت رعاية اللواء الركن حمد بن ناصر النبهاني أمين عام الشؤون العسكرية بالمكتب السلطاني، وبحضور اللواء سليمان بن محمد الحارثي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية، وعدد من أصحاب السعادة والفضيلة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية وعدد من المشايخ والرشداء والمواطنين.

فلدى وصول راعي المناسبة ميدان التدريب أدى طابور الاستعراض التحية العسكرية، بعدها شاهد اللواء الركن والحضور الاستعراض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة حيث مر الطابور من أمام المنصة بنظام المسير العادي، ثم ردد المشاركون نشيد شرطة عمان السلطانية حماة الحق، وهتفوا ثلاثاً بحياة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – القائد الأعلى – حفظه الله ورعاه، واُختتم الاستعراض بتقديم موسيقى شرطة عمان السلطانية عدداً من المقطوعات الموسيقية المتنوعة.

بعد ذلك قام راعي المناسبة يرافقه اللواء مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية والحضور بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية إيذانا بافتتاح مبنى إدارة التوقيف، ثم التجول في أرجاء المبنى.

ويتكون مبنى إدارة التوقيف بمحافظة مسقط من عنابر للموقوفين ومرافق متعددة تعنى بشؤون الموقوفين ومكاتب إدارية للإشراف.

وفي مجال الرعاية الطبية تم تجهيز المبنى بقسم للخدمات الطبية يوفر الرعاية الصحية الأولية للموقوفين. كما يضم المبنى سكنات للضباط وأخرى للأفراد والشرطة النسائية مجهزة بجميع الخدمات.

خدمات شرطية متنوعة بمبنى شرطة المصنعة الجديد

ضمن استراتيجية شرطة عمان السلطانية لبناء واستكمال منشآتها الشُرطية، احتفل بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٧م بافتتاح مركز شرطة المصنعة ومبنى خدمات الشرطة بمحافظة جنوب الباطنة، وذلك تحت رعاية سعادة المهندس سيف بن عامر الشقصي وكيل وزارة الإسكان، وبحضور اللواء حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات، وعدد من المكرمين وأصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية والأجهزة العسكرية والأمنية وعدد من المشايخ والرشداء والمواطنين.

فبعد وصول راعي المناسبة شاهد والحضور الاستعراض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة، حيث أدى الطابور التحية العسكرية، ثم مر الطابور أمام المنصة الرئيسية، وردد المشاركون في طابور الاستعراض العسكري نشيد شرطة عمان السلطانية (حماة الحق)، وهتفوا ثلاثا بحياة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى – حفظه الله ورعاه، واختتم الاستعراض بخروج الطابور من الميدان، وبعدها قدمت موسيقى شرطة عمان السلطانية معزوفات موسيقية.

بعد ذلك قام سعادة المهندس راعي الحفل، يرافقه اللواء مساعد

المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات والحضور بجولة في أرجاء المركز، ومبنى الخدمات ومركز الفحص الفني للمركبات الذي زود بأحدث أجهزة الفحص الآلي.

الجدير بالذكر أن مبنى مركز شرطة المصنعة تم إنشاؤه وفقاً لأحدث المعايير والمواصفات الفنية والتقنية، من أجل تقديم أفضل الخدمات الأمنية والشرطية للمواطنين والمقيمين، كما يضم المبنى مركزاً أمنياً متكاملاً ومجمع خدمات للشرطة في مجالات الجوازات والإقامة والأحوال المدنية، ومرافق متعددة توفر بيئة مناسبة ومثالية لطبيعة الأعمال الشرطية.

خدمات شرطية حديثة بولاية بدية

احتفلت شرطة عمان السلطانية بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١م بافتتاح مبنى خدمات الشرطة بولاية بدية، وذلك ضمن استراتيجيتها لتطوير وتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

رعى حفل الافتتاح اللواء عبدالله بن علي الحارثي رئيس الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف، وبحضور عدد من المكرمين وأصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية والأجهزة العسكرية والأمنية وعدد من رؤساء الدوائر والمصالح الحكومية في

محافظة شمال الشرقية والمشايخ والرشداء والمواطنين.

فبعد وصول اللواء رئيس الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف قام بقص الشريط إيذانا بافتتاح المبنى ثم تجول والحضور في أرجاء المبنى الذي تم إنشاؤه ليلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتقديم أفضل الخدمات في مجالات الجوازات والإقامة والأحوال المدنية والمرور والفحص الفني للمركبات.

وقد روعي في تصميم المبنى إيجاد بيئة ملائمة لأداء المهام الخدمية وسرعة إنجاز معاملات المراجعين من المواطنين والمقيمين، كما تم إعداد الكادر البشري للمركز إعداداً مهنيا وفق متطلبات العمل وبما يعكس اهتمام القيادة العامة للشرطة للارتقاء بالخدمات الشرطية المقدمة للجمهور.

افتتاح مركز شرطة ضنك ومبنى الخدمات ومركز الدفاع المدني والإسعاف

ضمن سلسلة المشاريع الإنشائية لشرطة عمان السلطانية احتفلت بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢١م بافتتاح المبنى الجديد لمركز شرطة ضنك ومبنى الخدمات ومركز الدفاع المدني والإسعاف بولاية ضنك بمحافظة الظاهرة.

رعى الاحتفال اللواء الركن/ مطر بن سالم البلوشي قائد الجيش السلطاني العماني وبحضور اللواء/ حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات وعدد من المكرمين وأصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية وقوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية ومسؤولي المصالح الحكومية والمشايخ والمواطنين بالمحافظة.

فعاليات افتتاح المركز بدأت بوصول اللواء الركن راعي الحفل حيث شاهد والحضور الاستعراض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة، حيث أدى الطابور التحية العسكرية، ثم مر من أمام المنصة الرئيسية، وردد المشاركون في طابور الاستعراض العسكري نشيد شرطة عمان السلطانية (حماة الحق)، ونداء التأييد، واُختتم بخروج الطابور من ميدان الاستعراض، وبعدها قدمت موسيقى شرطة عمان السلطانية معزوفات موسيقية.

ثم قام اللواء الركن قائد الجيش السلطاني العماني راعي المناسبة يرافقه اللواء مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية إيذانا بالافتتاح الرسمي لمبنى المركز ثم تجول والحضور في أرجاء المركز الذي يضم أقساما للتحريات والتحقيقات الجنائية والحوادث ومكاتب إدارية وغرفة

للعمليات وقاعات مختلفة واستمعوا خلالها إلى شرح وافٍ عن المهام التي يؤديها المركز.

كما يضم المركز مبنى متكاملاً لتقديم الخدمات في مجال الجوازات والإقامة والأحوال المدنية والمرور والفحص الفني للمركبات.

أما مركز الدفاع المدني والإسعاف فقد زُود بالأجهزة والآليات والكادر المؤهل القادر على التعامل مع مختلف المخاطر من أجل توفير التدابير التي تكفل الوقاية والحد من المخاطر ومنع انتشارها.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية يضم المركز عدداً من المباني السكنية للضباط وأخرى للأفراد مجهزة بجميع الخدمات.

وقد روعي في تصميم المركز إيجاد بيئة ملائمة لأداء المهام الأمنية وسرعة إنجاز معاملات المراجعين، كما تم إعداد الكادر البشري للمركز إعدادا مهنيا وفق متطلبات العمل وبما يعكس اهتمام القيادة العامة للشرطة للارتقاء بالخدمات الشرطية المقدمة الجمهور.

خدمات أمنية وشرطية بمركز شرطة الخوض الجديد

ضمن سلسلة المشاريع الإنشائية لشرطة عمان السلطانية احتفل بتاريخ ٢٠١٩/٨/٤م بافتتاح المبنى الجديد لمركز شرطة الخوض ومبنى الخدمات بولاية السيب بمحافظة مسقط.

رعى الاحتفال سعادة / ناصر بن حمود الرواحي نائب رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وبحضور اللواء/حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات وعدد من المكرمين وأصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية ومسؤولي المصالح الحكومية والمشايخ والمواطنين بولاية السيب.

فعاليات افتتاح المركز بدأت بوصول سعادة راعي الحفل حيث شاهد والحضور الاستعراض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة، فقد أدى الطابور التحية العسكرية، ثم مر من أمام المنصة الرئيسية، وردد المشاركون في طابور الاستعراض العسكري نشيد شرطة عمان السلطانية (حماة الحق)، ونداء التأييد، واختتم بخروج الطابور من ميدان الاستعراض، وبعدها قدمت موسيقى شرطة عمان السلطانية معزوفات موسيقية.

ثم قام سعادة نائب رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة راعي المناسبة يرافقه اللواء مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية إيذانا بالافتتاح الرسمي لمبنى المركز ثم تجول والحضور في أرجاء المركز الذي يضم أقساما للتحريات والتحقيقات الجنائية والحوادث ومكاتب إدارية وغرفة للعمليات

وقاعات مختلفة واستمعوا خلالها إلى شرح وافٍ عن المهام التي يؤديها المركز.

كما يضم المركز مبنى متكاملاً لتقديم الخدمات في مجال الجوازات والإقامة والأحوال المدنية والمرور والفحص الفني للمركبات.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية يضم المركز عدداً من المباني السكنية للضباط وأخرى للأفراد مجهزة بجميع الخدمات.

وقد روعي في تصميم المركز إيجاد بيئة ملائمة لأداء المهام الأمنية وسرعة إنجاز معاملات المراجعين، كما تم إعداد الكادر البشري للمركز إعدادا مهنيا وفق متطلبات العمل وبما يعكس اهتمام القيادة العامة للشرطة للارتقاء بالخدمات الشرطية المقدمة الجمهور.

ومع انتقال مركز شرطة الخوض إلى مقره الجديد على الطريق السريع مقابل واحة المعرفة فإن مبنى مركز شرطة الخوض السابق سيكون مقراً لمركز شرطة المعبيلة.

خدمات متعددة بمبنى مركز شرطة الخابورة الجديد

احتفلت شرطة عمان السلطانية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٨م بافتتاح المبنى الجديد لمركز شرطة الخابورة ومبنى خدمات الشرطة بولاية الخابورة بمحافظة شمال الباطنة، وذلك ضمن استراتيجية الشرطة لتطوير خدماتها، وتسهيل الإجراءات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

رعى حفل افتتاح المبنى سعادة الدكتور/ خالد بن سالم السعيدي أمين عام مجلس الدولة، وبحضور اللواء/ سليمان بن محمد الحارثي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية، وعدد من المكرمين وأصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية والأجهزة العسكرية والأمنية وعدد من المشايخ والرشداء والمواطنين.

فعاليات افتتاح المركز بدأت بوصول سعادة الدكتور راعي الحفل حيث شاهد والحضور الاستعراض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة، فقد أدى الطابور التحية العسكرية، ثم مر من أمام المنصة الرئيسية، وردد المشاركون في طابور الاستعراض العسكري نشيد شرطة عمان السلطانية (حماة الحق)، ونداء التأييد، واختتم بخروج الطابور من ميدان الاستعراض، وبعدها قدمت موسيقى شرطة عمان السلطانية معزوفات موسيقية.

ثم قام سعادة الدكتور أمين عام مجلس الدولة راعي المناسبة يرافقه اللواء مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية بإزاحة الستار عن اللوحة

التذكارية إيذاناً بالافتتاح الرسمي لمبنى المركز ثم تجول والحضور في أرجاء المركز الذي يضم أقساما للتحريات والتحقيقات الجنائية والحوادث ومكاتب إدارية وغرفة للعمليات وقاعات مختلفة واستمعوا خلالها إلى شرح وافٍ عن المهام التي يؤديها المركز.

كما تضمن الحفل افتتاح مبنى للخدمات الذي يقدم خدمات الجوازات والإقامة والأحوال المدنية والمرور والفحص الفني للمركبات.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية يضم المركز عدداً من المباني السكنية للضباط وأخرى للأفراد مجهزة بجميع الخدمات.

وقد روعي في تصميم المركز ومبنى الخدمات إيجاد بيئة ملائمة لأداء المهام الأمنية وسرعة إنجاز معاملات المراجعين، كما تم إعداد الكادر البشري للمركز إعدادا مهنيا وفق متطلبات العمل وبما يعكس اهتمام القيادة العامة للشرطة للارتقاء بالخدمات الشرطية المقدمة الجمهور.

الاحتفال باليوم العالمي **لمكافحة المخدرات** ٢٠١٩م

شاركت السلطنة ممثلة في اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٦م دول العالم الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الذي يصادف ٢٦ يونيو من كل عام، حيث حمل احتفال هذا العام شعار (وعيك غايتنا)، وذلك تحت رعاية معالي السيد/ محمد بن سلطان بن حمود البوسعيدي وزير الدولة ومحافظ ظفار وبحضور أصحاب السعادة أعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية.

بدأ الحفل بآيات من الذكر الحكيم تلا ذلك كلمة اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ألقاها الدكتور محمود بن زاهر العبري مقرر اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية مسلطاً الضوء على مشكلة المخدرات

والمؤثرات العقلية التي تؤرق العالم والتي أصبحت في تزايد مستمر معربا، بأن السلطنة تولي اهتماما كبيراً في توفير الخدمات التشريعية والأمنية والوقائية والعلاجية من قبل الجهات المختصة وأضاف إن اللجنة الوطنية لشؤون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وبالتعاون مع وزارة الصحة عاكفة على إنشاء مركز متكامل لعلاج وتأهيل الإدمان.

عقب ذلك ألقى الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلمة بهذه المناسبة حيث أشاد بالجهود التي تبذلها السلطنة في مجال الوقاية والتوعية والمكافحة كما تم خلال الاحتفال عرض جهود شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والتعريف بالجهود والأنشطة التي تقوم بها للتصدي لآفة المخدرات والمؤثرات العقلية كما استعرض بعدها الجهود والإنجازات في برنامج فواصل، وقد تم خلال المناسبة تدشين الحملة التوعوية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

كما قام معالي السيد وزير الدولة ومحافظ ظفار راعي المناسبة بجولة في المعرض المصاحب الذي نظمته اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية والإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وعدد من مؤسسات القطاع

العام والخاص بهذه المناسبة والذي اشتمل على مطويات توعوية وتثقيفية، حيث اطلع على محتوياته واستمع إلى شرحٍ وافٍ من القائمين على تنظيمه.

مشاركات القيادات في اليوم العالمي للمخدرات

قيادة شرطة محافظة شمال الباطنة تحتفل باليوم العالمي لمكافحة المخدرات

تحت شعار (وعيك غايتنا) نظمت إدارة المخدرات والمؤثرات العقلية بقيادة شرطة محافظة شمال الباطنة احتفالا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، في السفير مول بولاية صحار ، هدف الاحتفال الذي تشارك فيه المديرية العامة للخدمات الصحية بمحافظة شمال الباطنة ممثلة بقسم التثقيف الصحي إلى لفت أنظار المجتمع للجهود التي تُبذل من أجل التصدي لهذه الآفة الضارة التي من شأنها أن تهدم مستقبل متعاطيها حيث يشكل الاحتفال بهذا اليوم فرصة للأجهزة المعنية والمجتمع بالتصدي لآفة المخدرات لمراجعة الجهود والبرامج والأنشطة وما تحقق من إنجازات للوقوف عليها وتقييمها والاستفادة منها لوضع ما هو آت من خطط واستراتيجيات في هذا المجال والتي من شأنها أن تحد من انتشار خطر المخدرات وأضرارها بالمجتمع.

قيادة شرطة محافظة البريمي تفتتح معرضا دائما لمكافحة المخدرات

تزامنا مع اليوم العالمي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الذي يصادف ٢٦ من يونيو من كل عام، افتتح بتاريخ

٢٠١٩/٦/٢٧م بقيادة شرطة محافظة البريمي المعرض الدائم للتوعية بآفة المخدرات وذلك تحت رعاية العقيد سعيد بن أحمد الشريفي مساعد قائد شرطة محافظة البريمي وبحضور مديري إدارات ومراكز القيادة.

الجدير بالذكر أن المعرض يأتي ضمن الخطة التوعية السنوية بقيادة شرطة المحافظة لهذا العام الهادفة لنشر الوعي لمختلف شرائح المجتمع.

قيادة شرطة محافظة الوسطى تحتفل باليوم العالمي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية نظمت قيادة شرطة محافظة الوسطى احتفالاً بهذه المناسبة وذلك تحت رعاية سعادة الشيخ معضد بن محمد اليعقوبي محافظ الوسطى وبحضور العميد محمد بن سالم رعفيت قائد شرطة المحافظة وعدد من أصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية ورؤساء الدوائر والمصالح الحكومية والخاصة بالمحافظة.

تضمن الحفل استعراض ثلاث أوراق عمل شارك في تقديمها عدد من الجهات الحكومية، حيث جاءت ورقة العمل الاولى لشرطة عمان السلطانية ألقاها المقدم سالم بن سعيد الهلالي مدير إدارة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بقيادة شرطة محافظة الوسطى أشار من خلالها إلى دور الشرطة في المكافحة وإحباط عمليات التهريب وضبط المتعاطين

أما الورقة الثانية فكانت للمديرية العامة للخدمات الصحية بمحافظة الوسطى تناولت الأضرار الصحية للمخدرات وقدمها الدكتور صلاح محمود مشرف دائرة المؤسسات الصحية الخاصة.

وجاءت ورقة العمل الثالثة والأخيرة حول قانون المخدرات حيث قام بتقديمها شليويح بن سعيد الحرسوسي وكيل ادعاء عام أول مدير إدارتي الادعاء العام بمحوت ومصيره بعدها تم عرض فيلم مرئي لجهود الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. وفي نهاية الاحتفال قام سعادة الشيخ محافظ الوسطى راعي المناسبة بتكريم المشاركين في الحفل.

وعلى هامش الاحتفال قام راعي المناسبة يرافقه الحضور بجولة في المعرض التوعوي ممثلاً بالحافلة المتنقلة للتوعية بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية.

تزامنا مع اليوم العالمي للدفاع المدني ٢٠١٩م..
الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف
تقيم معرضاً بمركز سيتي سنتر السيب

افتتحت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بتاريخ ٢٠١٩/٣/٦م المعرض التوعوي وذلك تحت رعاية سعادة/ حمد بن سليمان الغريبي وكيل وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه لشؤون البلديات الإقليمية وبحضور اللواء/ عبدالله بن علي الحارثي رئيس الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف وعدد من كبار ضباط الشرطة ومسؤولي المؤسسات والدوائر الحكومية والقطاع الخاص في سيتي سنتر السيب، بمشاركة مجموعة من المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بالأمن والسلامة، حيث عرضت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف الأدوات والمعدات المستخدمة في تنفيذ أعمالها ومهامها إضافة الى عدد من الإصدارات والمطويات والكتيبات الإرشادية، واستعرضت الجهات المشاركة أحدث منتجاتها في مجال الحرائق والسلامة العامة وتحديداً فيما يتعلق بالمنشآت السكنية، وتم عرض نموذج للمنزل الآمن لتعريف الزوار بآلية حماية الأرواح والممتلكات من خلال الالتزام باشتراطات السلامة وتوفير المعدات والأجهزة لحماية المنزل وقاطنيه ودرء المخاطر عنهم.

وتزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي للدفاع المدني والذي جاء تحت شعار (معاً لسلامة الأسرة) أقامت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣م بمعهد السلامة المرورية بالسيب ندوة بعنوان السلامة في المنشآت السكنية وذلك تحت رعاية سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب وكيل وزارة التجارة والصناعة وبحضور اللواء عبدالله بن علي الحارثي رئيس الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف، وعدد من أصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية وعدد من رؤساء الدوائر والمصالح الحكومية والخاصة.

بدأت فقرات الحفل بعرض مرئي يحاكي نشوب حريق بأحد المنازل والتدخل السريع من قبل فرق الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف لإخماد الحريق وإنقاذ المصابين من جراء الحريق، والخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف للمستفيدين.

تلا ذلك كلمة الهيئة العامة للدفاع المدني التي ألقاها العميد سالم بن يحيى الهنائي مدير عام الدفاع المدني أشار فيها أن تنفيذ هذه الندوة يأتي تزامنا مع احتفال السلطنة باليوم العالمي للدفاع المدني وهي مناسبة سنوية يحتفل فيها العالم بالدفاع المدني مؤسسات وأفراداً، تقديرا لما يقوم به رجالً الدفاع المدني من خدمات جليلة وما يبذلونه من تضحيات،

حيث يفقد العالم العديد من رجال الدفاع المدني وهم يؤدون واجبهم المقدس. مؤكدا أن شعار هذا العام جاء تحت مسمى (معا لسلامة الأسرة) وقد تم اختيار هذا الشعار نظرا لأهمية المحافظة على الأسرة كونها النواة لكل المجتمعات، في الوقت الذي تنامت حرائق المنازل ونتج عنها وفاة أسر بأكملها، ناهيك عن الأضرار المادية والآثار النفسية جراء ذلك. موضحا حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الأفراد والمؤسسات، وقد طرح هذا الموضوع أمام الجميع كل في نطاق اختصاصه، بهدف بلورة رؤية مشتركة بين الجميع تكون لديهم بمثابة خارطة طريق للحد من هذا النوع من الحرائق وحماية الأرواح والممتلكات وتقليل الآثار الناجمة عن ذلك.

وختم العميد الكلمة بتوجيه الشكر والتقدير لكل من ساهم في الإعداد والتحضير لهذه الندوة وجميع الرعاة من مؤسسات القطاع الخاص ومتمنين للجميع التوفيق والسداد.

بعد ذلك قدمت أوراق الندوة التي شارك في طرحها عدد من الجهات الحكومية والخاصة وبعض الخبراء المتخصصين في مجال الأمن والسلامة، وحرائق المنشآت السكنية، التي لوحظ ارتفاع نسبتها في الآونة الأخيرة ، مما أثار اهتمام الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف لمعرفة الأسباب واستخلاص الدروس والاتفاق على التوصيات المشتركة الهادفة إلى علاج تلك الظاهرة وحماية المجتمع وأفراده من آثارها وعواقبها الوخيمة.

المركز الوطني للمعلومات المالية ينظم منتدى التوعية الخامس عن المعاملات المشبوهة

أقيمت بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣١م بقاعة المؤتمرات بالبنك الوطني العماني فعاليات منتدى التوعية الخامس عن المعاملات المشبوهة الذي ينظمه المركز الوطني للمعلومات المالية بشرطة عمان السلطانية والذي استمر لمدة ثلاثة أيام بمشاركة الجهات ذات العلاقة وعدد من المختصين من القطاعين العام والخاص وخبراء دوليين وذلك تحت رعاية سعادة/ طاهر بن سالم العمري الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبحضور أصحاب السعادة أعضاء اللجنة وعدد من الرؤساء التنفيذيين من المؤسسات المالية وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية والمدعوين من الجهات الرقابية والمختصة بالسلطنة.

ويسعى المنتدى إلى تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للمركز الوطني للمعلومات المالية لبناء القدرات، حيث يتطلع القائمون على المركز إلى تعزيز الخبرات والمهارات البشرية وتحسين الأداء وتقديم التدريب الفعال والإرشادات اللازمة للعاملين في الجهات المختصة والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية للوصول إلى الفعالية المطلوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أبرز المحاور التي سيتم مناقشتها هي ، الجوانب القانونية والإجرائية في هذه الجرائم وكذلك قيمة المعلومات المالية في التحقيقات التفاعلية والتعاون المحلي والدولي في مجال التحقيقات المالية واسترداد الأصول ودور المؤسسات المالية في التصدي لمخاطر الجرائم المالية والتعاون بين الجهات المعنية ومشاركة القطاعين العام والخاص.

كما يهدف المنتدى إلى معرفة التحديات والصعوبات في مجال الإثبات الجنائي واستعراض مجموعة الأحكام القضائية المحلية والأجنبية في هذا المجال لتحليلها والاستفادة من الخبرات والسوابق القضائية وأهمية التحقيقات المالية الموازية في مكافحة هذه الجرائم، والتعرف على مسارات التحقيقات المالية الموازية في جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاطلاع على أفضل التطبيقات والممارسات المهنية ومنها أنظمة التحويلات المالية واستعراض أهم المستجدات الدولية ومراجعة الإجراءات والأنظمة لتقييم المخاطر وتحديد مؤشرات الاشتباه، إلى جانب الإجراءات والتدابير الخاصة بالعناية الواجبة تجاه العملاء.

شرطة عمان السلطانية
تحتفل بتخريج فصائل الشرطة المستجدين

بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠م احتفلت شرطة عُمان السلطانية على ميدان الاستعراض العسكري بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بتخريج مجموعة من فصائل الشرطة المستجدين.

رعى الاحتفال اللواء حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات وبحضور عدد من أصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية والأجهزة العسكرية والأمنية وعدد من المشايخ والرشداء والمواطنين كبار ضباط شرطة.

بدأت وقائع الاستعراض بأداء التحية العسكرية ، ثم استأذن قائد الطابور راعي المناسبة لتفتيش الصف الأمامي من طابور الاستعراض، ومرّ الخريجون أمام المنصة الرئيسية في استعراض عسكري بنظام المسير البطيء، ثم قام راعي المناسبة بتسليم الجوائز على عدد من أوائل الخريجين من فصائل الشرطة المستجدين.

عقب ذلك أدى الخريجون نشيد شرطة عمان السلطانية (حماة الحقِ) ثم رددوا قسم الولاء وهتفوا ثلاثا بحياة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى – حفظه الله ورعاه- بعد ذلك استأذن قائد الطابور راعي الحفل لمغادرة الطابور ميدان العرض إيذاناً بانتهاء مراسم التخريج.

جلسات الاجتماع التحضيري السادس والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس

شاركت السلطنة بتاريخ ٢٠١٩/٣/١م في أولى جلسات الاجتماع التحضيري السادس والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، الذي عقد بالجمهورية التونسية.

ترأس وفد السلطنة في هذا الاجتماع اللواء حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات.

وتم خلال الاجتماع بحث ومناقشة أوراق العمل المقدمة ومشاريع الخطط وغيرها من المواضيع المدرجة على جدول أعمال الاجتماع.

دول مجلس التعاون تبحث تعزيز التعاون الأمني المشترك

عقد أصحاب المعالي والسعادة وكلاء وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط بتاريخ ٢٢ إبريل ٢٠١٩م ، اجتماعهم العاشر، برئاسة اللواء حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات بسلطنة عمان وبمشاركة سعادة اللواء هزاع بن مبارك الهاجري الأمين العام المساعد للشؤون الأمنية بالأمانة العامة لمجلس التعاون .

وقد بحث أصحاب المعالي والسعادة وكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس عدداً من الموضوعات المتعلقة بمسيرة التعاون الأمني المشترك، واطلعوا على عدد من التقارير المحالة إليهم من الأجهزة واللجان الأمنية المتخصصة، واتخذوا بشأنها التوصيات والقرارات المناسبة للعرض على أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم الدوري القادم في شهر أكتوبر.

وقد عبر وكلاء وزارات الداخلية عن امتنانهم لسلطنة عُمان بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه- رئيس المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الحالية، على الجهود التي تبذلها السلطنة لتعميق وترسيخ الترابط والتكامل الخليجي .

كما أعرب الوكلاء عن تقديرهم واعتزازهم بالدعم والرعاية التي يوليها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله ورعاهم ، لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك ، وتطوير التعاون الأمني بين دول المجلس ، لما من شأنه حماية أمن دول المجلس واستقراراها وتعزيز مسيرتها المباركة .

وأشاد وكلاء وزارات الداخلية بالجهود التي تبذلها البعثات والهيئات والمكاتب التابعة للأمانة العامة للمجلس – قطاع الشؤون الأمنية – في مجال تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الأجهزة المختصة في دول المجلس ، وأكدوا على ضرورة توثيق التعاون بين المنظمات الأمنية الخليجية مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المجالات الأمنية بما يثري العمل الأمني الخليجي المشترك بين دول مجلس التعاون ، ويعزز جهودها ومساعيها الخيرة لحفظ الأمن والاستقرار في الدول الأعضاء .

دقة وفن وأداء رفيع

مُشاركات شُرطة

المؤتمر السنوي الخامس عشر للإنتربول

شاركت شرطة عمان السلطانية في المؤتمر السنوي الخامس عشر لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) بتاريخ ٢٠١٩/٤/٩م الذي عُقد في مدينة ليون بالجمهورية الفرنسية بوفد يرأسه العميد راشد بن سالم البادي مدير عام التحريات والتحقيقات الجنائية.

وقد تم اختيار شعار المؤتمر لهذا العام (مكاتب مركزية وطنية ذات نفوذ فاعلة لمواجهة التحديات المتصلة بالمسائل الجنائية وتفعيل التعاون الدولي لزيادة فاعلية الأداء الشرطي لجعل العالم أكثر أمانا).

كما شاركت شرطة عمان السلطانية في المؤتمر العربي السابع عشر لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية يرأسه العميد راشد بن سالم البادي مدير عام التحريات والتحقيقات الجنائية بتاريخ ٢٦-٢٠١٩/٤/٢٧م في مقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس حيث تم مناقشة جملة من مواضيع المتعلقة بأجهزة المباحث والأدلة الجنائية في الدول الأعضاء من بينها إيجاد آلية عمل عربية نموذجية لمواجهة المواقع والحسابات الإلكترونية واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها.

وشاركت شرطة عمان السلطانية في الاجتماع الثالث والثلاثين لمديري التحقيقات والمباحث الجنائية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية الذي عقد في مدينة الرياض خلال الفترة من ١ـ ٣ يوليو ٢٠١٩م.

وقد ترأس الوفد العميد/ راشد بن سالم البادي مدير عام التحريات والتحقيقات الجنائية حيث ناقش المجتمعون توصيات الاجتماع الثاني والثلاثين إضافة إلى الموضوعات المطروحة من قبل بعض الدول الأعضاء وتم تبادل وجهات النظر وإقرار التوصيات المناسبة بشأنها.

معرض الاتصالات وتقنية المعلومات كومكس ٢٠١٩م

شاركت شرطة عمان السلطانية في فعاليات معرض الاتصالات وتقنية المعلومات (كومكس) ٢٠١٩م بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٧م تحت شعار "ذكاء التقنية" بمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض والذي استمر لمدة ثلاثة أيام.

وتأتي مشاركة الشرطة في معرض كومكس٢٠١٩ بهدف التعريف بأحدث مشاريع الشرطة التقنية والخدمات الإلكترونية من خلال تطبيق الشرطة على الهواتف الذكية وموقع الشرطة الإلكتروني إضافة إلى مشروع التصديق الإلكتروني من خلال البطاقة المدنية(مشروع ختم).

الاجتماع الثالث والثلاثين للمديرين العاملين للجوازات بدول مجلس التعاون بالرياض

شاركت شرطة عمان السلطانية في الاجتماع الثالث والثلاثين للمديرين العاملين للجوازات بدول مجلس التعاون، الذي عقد بتاريخ (٢٤-٢٦) يونيو ٢٠١٩م بمقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

ترأس وفد شرطة عمان السلطانية في هذا الاجتماع العقيد/علي بن حمد السليماني مساعد مدير عام الجوازات والإقامة.

وتم خلال الاجتماع بحث ومناقشة أوراق العمل المقدمة ومشاريع الخطط وغيرها من المواضيع التي أدرجت على جدول الأعمال.

اجتماعي المؤسسات العقابية والإصلاحية ولجنة الإعلام الأمني لدول مجلس التعاون الخليج العربية

شاركت شرطة عمان السلطانية في الاجتماع الثاني والعشرين لرؤساء المؤسسات العقابية والإصلاحية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في مدينة الرياض خلال الفترة من ٨-١٠ يوليو ٢٠١٩م ، بوفدٍ يرأسه العقيد/ عبدالله بن محمد المحرزي مديرٍ عام السجون.

كما شاركت شرطة عمان السلطانية في الاجتماع التاسع للجنة الإعلام الأمني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة من ٨-١٠ يوليو ٢٠١٩م بمقر الأمانة العامة لدول المجلس بالرياض، بوفدٍ يرأسه المقدم/ سعيد بن محمد البداعي.

انتشار قوة الإسناد المشاركة لتأمين موسم صلاله السياحي ٢٠١٩م

مع بدء الموسم السياحي في محافظة ظفار والذي يعتبر وجهة سياحية للمواطنين والسياح القادمين من خارج السلطنة، انتشرت بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١م قوة الإسناد المشاركة في تعزيز التواجد الشرطي في محافظة ظفار خلال موسم صلالة السياحي بمختلف المواقع وعلى طول الطرق المؤدية إلى محافظة ظفار، وتأمين مواقع الفعاليات والمهرجانات المختلفة، وتضم القوة ضباطا وضباط صف وأفرادا من مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية والهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف.

وقد استعرض اللواء حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات بحضور عدد من قادة تشكيلات الشرطة قوة الإسناد المشاركة بقيادة شرطة محافظة الوسطى وتأكد من جاهزيتها ثم أعطى إشارة لانتشارها.

وفي هذا الصدد قال العميد الركن سعيد بن سليمان العاصمي مدير عام العمليات إن شرطة عمان السلطانية تستعد كل عام لهذا الموسم من خلال خطة أمنية تضمن توفير المظلة الأمنية الشاملة للمواطنين والمقيمين وزائري المحافظة من السياح وغيرهم وفق توجيهات القيادة العامة للشرطة حيث يتم التخطيط والاستعداد المبكر لهذا الحدث الهام، وما يهم شرطة عمان السلطانية في المقام

الأول هو فرض السيطرة الأمنية والمرورية والوقائية إضافة إلى تسهيل إنجاز كافة الأعمال التي ترتبط بمهرجان صلالة السياحي.

وأشار مدير عام العمليات أنه تم عقد عدة اجتماعات تحضيرية لتحديد المتطلبات من القوة البشرية والآليات والمعدات وتنفيذ الزيارات الميدانية للمواقع التي ستقام عليها النقاط الأمنية الثابتة على طول مسارات الطرق التي يسلكها الزوار وصولاً إلى محافظة ظفار للوقوف على الاحتياجات والمتطلبات الأمنية والمرورية والدفاع المدني والإسعاف، كذلك إسناد المنافذ البرية والجوية والبحرية بالقوة البشرية المناسبة لتسهيل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالجوانب الجمركية وأعمال الجوازات والتأشيرات.

وناشد العميد الركن مدير عام العمليات جميع زوار المحافظة بالتكاتف والتعاضد والتقيد بالأنظمة والقوانين التي من شأنها أن تسهم في استمتاعهم بالأجواء الخريفية الرائعة بعيداً عن كل ما من شأنه أن يعكر صفوهم، مشيراً أن شرطة عمان السلطانية لن تألو جهداً في تقديم العون والمساعدة في حينه وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات، ودعا الجميع للاستفادة من خدمات هاتف الطوارئ (٩٩٩٩) لطلب المساعدة.

مركز إدارة التوقيف بمسقط . .
مجهز بأحدث المعدات والتقنيات ليؤدي دوره بحرفية ومهنية عالية

أجرى الحوار الوكيل أول/
زكريا بن سالم الصبحي
إدارة العلاقات العامة

مبنى إدارة التوقيف بمحافظة مسقط، نقلة نوعية في الخدمات التي تقدمها شرطة عمان السلطانية للموقوفين في السلطنة، ومركزٌ يليق بحقوق الإنسان، جاء تماشياً مع النظام الأساسي للدولة و قانون السجون وقانون الإجراءات الجزائية وغيرها من القوانين ذات الصلة، ليعكس حجم العناية والرعاية التي توليها شرطة عمان السلطانية للموقوفين خلال فترة وجودهم بالتوقيف، بما يحقق الإصلاح والإعادة. ولتسليط الضوء على هذا الموضوع التقت العين الساهرة مع المقدم الركن/ محمود بن عبدالله المنذري مدير مركز التوقيف بمحافظة مسقط ليحدثنا عن مهام وأعمال هذا المركز .

ما المقصود بإدارة التوقيف والغاية من إنشائها؟

الغاية من إنشاء إدارة التوقيف رعاية الموقوفين والنزلاء خلال فترة توقيفهم كما أنها داعمٌ مهمٌ لمراكز الشرطة ، في نطاق قيادة شرطة محافظة مسقط، حيث إنها تستوعب أعداد الموقوفين الذين كانوا فيما مضى يمضون مدة توقيفهم بتلك المراكز. وتستمر هذه الإدارة في التعاون المعهود بين شرطة عمان السلطانية والادعاء العام، حيث سيتم إيقاف الذين صدر بحقهم أمر حبس من الادعاء العام وتسيير سبل التحقيق معهم، وتمديد فترات توقيفهم، وخلال فترة نظر المحاكم لقضايا الموقوفين إلى أن يتم صدور الأحكام القضائية بحقهم.

ما اختصاصات ومهام إدارة التوقيف، والفئة المستهدفة ؟

تنصب اختصاصات هذه الإدارة في تأمين استلام النزلاء الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية لا تتجاوز (٩٠) يوماً (ثلاثة أشهر)، وكذلك المحبوسين الصادر بحقهم أمر الحبس من الادعاء العام خلال فترة التحقيق الابتدائي معهم. أو أثناء محاكمتهم لحين صدور الأحكام القضائية بحقهم، حيث يتم خلال هذه الفترة توقيفهم، وتوفير الرعاية والعناية لهم، ومتابعة شؤونهم القانونية خلال فترة التوقيف، وتهيئة سبل التواصل مع المحامين وذويهم وأصحاب الحقوق، كما يتم إيلاء العناية بأوضاعهم الصحية.

من هم الموقوفون؟ وكيف سيكون الوضع بالنسبة لأماكن الحبس بمراكز الشرطة؟

الموقوفون بإدارة التوقيف هم كل من صدر بحقهم أمر بالحبس من الادعاء العام أو المحكمة المختصة لحين صدور الحكم، أما المراكز فيقتصر دورها على توقيف المتهمين لمدة (٤٨) ساعة، وإذا توجب الأمر التمديد لهم على ذمة التحقيق من قبل الادعاء العام تتم إحالتهم إلى إدارة التوقيف.

ما هي المرافق المتوفرة في إدارة التوقيف والهدف منها؟

من المرافق المتوفرة في إدارة التوقيف، عيادة لاستقبال الحالات المرضية من الموقوفين، مجهزة بغرفة للطوارئ ومكان للترقيد لكلا الجنسين، مع توفير طاقم طبي لهذا الغرض، وتتولى العيادة إجراء الفحوصات الأولية للموقوفين حال استقبالهم قبل دمجهم مع الغير من الموقوفين بالأجنحة؛ للتأكد من خلوهم من أي أمراض.

وهناك غرفة مراقبة لأجنحة كثير من الأحداث، والموقوفات من النساء، والموقوفين من الرجال؛ وذلك لحفظ النظام في أجنحة التوقيف ومتابعة سير العمل، ورصد أي تجاوزات تخالف النظام بالسجن، وبما يؤمن الحماية الشخصية للموقوفين وسلامتهم.

وفي الإدارة أجهزة حديثة للتفتيش؛ للحيلولة دون دخول أي مواد محظورة لأجنحة التوقيف؛ وذلك لحماية الموقوفين وتأمين سلامتهم، وتطبيق القانون الذي يمنع دخول تلك المواد المحظورة.

ويوجد مكان مهيأ لاستقبال الزوار؛ لتسهيل زيارة ذويهم من الموقوفين؛ مراعاة لضمان تواصلهم الاجتماعي؛ وليتسنى

لهم المضي قدماً في إنهاء إجراءات قضاياهم، كما يوجد محل رعاية بهذه القاعات؛ لتوفير المستلزمات الشخصية والأساسية للموقوفين.

وخصصت بالإدارة مكاتب للمحامين؛ ليتسنى لهم مقابلة الموقوفين الذين وكلوهم فيما يتعلق بإجراءات التقاضي، إلى جانب مكاتب مخصصة لمقابلة أعضاء السفارات الدبلوماسية لرعايا دولهم من الموقوفين، وجهزت بعض المكاتب بنظام المحاكاة الإلكتروني للتواصل مع الادعاء العام، والمحاكم أو النزلاء ممن صدر بحقهم حكم قضائي لا يتجاوز مدته (٩٠) يوماً. وبناء على ذلك فإن إدارة أجنحة التوقيف وكافة الأمور المتعلقة بشؤون الموقوفين والنزلاء تتبع من الناحية الفنية الإدارة العامة للسجون لا سيما ما يتعلق بالناحية القانونية والاجتماعية وغيرها.

> مبنى إدارة التوقيف بمحافظة مسقط، مركز يليق بحقوق الإنسان.

بالسلطنة لتجديد مدد أوامر الحبس وأخذ إفادات الموقوفين في بعض الأحيان، وجهزت الإدارة أيضا بعدد من كبائن الاتصالات بحيث يكون في مقدور الموقوفين التواصل مع ذويهم الزائرين بنوع من الخصوصية.

ما العلاقة بين إدارة التوقيف والإدارة العامة للسجون؟

إدارة التوقيف تتبع من الناحية الفنية الإدارة العامة للسجون، وأدوارها، بحيث تكون متكاملة معها، حيث تعنى هذه الإدارة كما ذكر سلفاً بالموقوفين لحين صدور حكم قضائي بحقهم،

هل هناك تعاون وتواصل بين مراكز التوقيف واللجنة العمانية لحقوق الإنسان؟

بدون شك هناك تعاون وتواصل بين إدارة التوقيف واللجنة العمانية لحقوق الإنسان، حيث إن الهدف الأساسي المشترك الذي نرمي إليه صون كرامة الموقوف، والحفاظ على سلامته، وإنسانيته، والذي في الأساس توليه شرطة عمان السلطانية جل اهتمامها، ويعدُّ هدفاً أصيلاً، كما أن الهدف المشترك الذي نسعى إليه هو رعاية الموقوفين وتأهيلهم وإصلاحهم بما يعود عليهم بالنفع بعد الإفراج عنهم.

ما الخدمات التي تقدم للموقوفين بالإدارة؟

من ضمن الخدمات التي تقدم للموقوفين تأمين الزيارات لهم، والاتصالات، والاطلاع على الصحف المحلية اليومية، وتقديم الرعاية الصحية لهم، وإعداد برامج توعوية (ثقافية - دينية - اجتماعية) ، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة للسجون، وإتاحة الفرصة لهم للقراءة، وتوفير وجبات غذائية تتناسب مع ظروفهم الصحية والفئة العمرية.

"صون كرامة النزيل يُعد هدفاً اصيلاً توليه شرطة عُمان السلطانية."

هل من تقسيمات معينة للموقوفين؟

في البداية يودع النزيل أو المحبوس في غرفة التهيئة؛ حتى لا يختلط مع بقية النزلاء لحين إجراء الفحوص الطبية وظهور نتيجتها، كما يتم فصل النزلاء أو المحبوسين في القضايا الخطرة؛ كجرائم القتل أو المخدرات عن بقية النزلاء والـ محبوسين، والتوزيع المعمول به حالياً بالإدارة وفق التصنيف التالي:

- الأحداث الموقوفون والمحكوم عليهم.
- الموقوفات من النساء والمحكوم عليهن.
- الموقوفون أو المحكوم عليهم في قضايا المخدرات.
- الموقوفون على ذمة القضايا المدنية.
- الموقوفون أو المحكوم عليهم على ذمة قضايا جنائية من الرجال.

ما الآلية المتبعة لزيارة أقارب الموقوفين؟

يوجد بهذه الإدارة مكان مخصص ومهيأ لاستقبال الزوار، وقاعات للانتظار لحين إنهاء الإجراءات التي تمهد للزيارة ، حيث يتاح للنزيل زيارة واحدة كل أسبوعين؛ أي زيارتان خلال الشهر، في حين أن الموقوف يسمح له بالزيارة مرة واحدة كل أسبوع. وتتم جميع هذه الزيارات خلال الفترة الصباحية؛ أي أثناء الدوام الرسمي، ولا يتجاوز عدد الزوار ستة أشخاص في كل زيارة، كما يسمح للمحامي بزيارة النزيل أو المحبوس ومقابلته على انفراد شريطة الحصول على إذن كتابي بذلك من الادعاء العام. ويسمح للأجنبي كذلك مقابلة أحد ممثلي الهيئة الدبلوماسية والقنصلية لبلاده.

هل هناك فرص تدريبية أو تثقيفية للموقوفين؟

نظراً لقصر مدة التوقيف يتم التنسيق مع الإدارة العامة للسجون بإخضاع الموقوفين والنزلاء لبرامج توعوية هادفة، تتمثل في محاضرات دينية وثقافية وصحية واجتماعية، وكذلك تحفيظ القرآن الكريم. وهذه البرامج تعدُّ خصيصاً لرفع مستواهم الثقافي

"أجهزة حديثة للتفتيش للحيلولة دون دخول مواد محضورة."

والمعرفي، وإشغال أوقات فراغهم بما يعود عليهم بالنفع.

هل من موضوعات ترون أهمية التطرق إليها بهدف إثراء اللقاء؟

لا يسعني في الختام إلا أن أشير إلى أن هذه الإدارة هي ضمن المنجزات المتوالية التي تشهدها شرطة عمان السلطانية، وهي مجهزة بالمعدات والأجهزة اللازمة؛ لتؤدي دورها بحرفية ومهنية عالية ، وبما يحقق العناية والرعاية للموقوفين، والواجبات الموكولة لشرطة عمان السلطانية في هذا الجانب.

"إخضاع الموقوفين والنزلاء لبرامج توعوية هادفة."

الاحتيال الإلكتروني
أسبابه ودوافعه

أجرى الحوار الوكيل/
أصيلة بنت مرهون العامرية
إدارة العلاقات العامة

يعتبر عصرنا الحاضر بحق عصر الثورة الإلكترونية فقد تطورت فيه التقنية تطورا مذهلا وأصبحت المحور الأساسي للتنمية والاستقرار والأمن في البلد، وأن أي مُهدد أو خطر يصيب هذا المحور يزعزع الأمن ويعرقل التنمية ويصيب المجتمع بالشلل والخلل .. ومع تطور التكنولوجيا تطورت أساليب الحيل واستغل المجرم ثمرات هذا التطور لخدمة أهدافه الإجرامية، ولقد سهّل على هؤلاء المجرمين ارتكاب جرائمهم انتشار أجهزة الهاتف النقال بشكل كبير بين أفراد الأسرة والمجتمع .. وللتحقيق أكثر عن جرائم الاحتيال ومعرفة تفاصيل انتشاراها في المجتمع العماني التقت مجلة العين الساهرة برئيس قسم جمع وتحليل المعلومات الجرمية بالإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية ..النقيب / سعيد بن ناصر الحبسي ..

هل لكم أن تحدثونا عن أساليب الاحتيال الالكتروني الأكثر انتشاراً في المجتمع العماني؟

هناك أساليب كثيرة للاحتيال الإلكتروني ظهرت مؤخراً في سلطنة عُمان وتتم في غالبها عن طريق متهمين من خارج السلطنة، ولعل أكثر هذه الأساليب انتشاراً هو الاحتيال عن طريق الأسواق الإلكترونية كالسوق المفتوح أو أوليكس أو عن طريق الإنستجرام، وذلك بإيهام الضحية بوجود سلعة معينة معروضة للبيع وبسعر أقل من سعر السوق وقد شكل هذا الأسلوب نسبة (٢٤٪) من جرائم الاحتيال الإلكتروني خلال عام ٢٠١٨م.

أما في المرتبة الثانية عن طريق اختراق بيانات لشركات عالمية وإيهام الضحية بأن الشركة قامت بتغيير حسابتها البنكية، وبالتالي للتزويد بالبضائع عليه إرسال المبالغ إلى الحساب الجديد، وهو حساب بنكي يتبع المتهم، وقد شكل هذا الأسلوب نسبة (١٩٪) من جرائم الاحتيال الإلكتروني خلال عام ٢٠١٨م

أما في المرتبة الثالثة فهو عن طريق إيهام الضحية بفوزه بجائزة وهمية سواء من البنوك التجارية أو من شركات الاتصال أو عن طريق المجمعات التجارية، وإقناعه بتسليم بيانات الأرقام الشخصية وقد شكل هذا الأسلوب نسبة (١٥٪) من جرائم الاحتيال الإلكتروني خلال عام ٢٠١٨م.

ما الجهة المختصة في شرطة عُمان السلطانية لمكافحة الاحتيال؟ وما الدور الذي تقوم به لمكافحة هذه الجرائم؟

الجهة المختصة لمكافحة هذه الجرائم هي الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية ممثلة في إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية وأقسام التحقيق بإدارات التحريات بقيادات شرطة المحافظات.

أما عن الدور الذي تقوم به فهو متعدد البرامج والأنشطة فمنها ما هو وقائي ويتم قبل وقوع الجرائم وذلك عن طريق البرامج الإعلامية والمحاضرات التوعوية الهادفة والتي تستهدف جميع شرائح ومؤسسات

المجتمع، ثم يأتي دور المكافحة وهو بتلقي جميع أنواع هذه البلاغات ثم التحري والتحقيق فيها لكشف ملابساتها وضبط المتهمين فيها.

برأيكم ما هي دوافع الاحتيال؟

جريمة الاحتيال هي ضرب من ضروب الكسب غير المشروع، يستهدف الحصول على الأموال بطريقة سريعة وبدون أي مجهود أو تكاليف بدافع الجشع والطمع أو عدم الاستقرار النفسي في بعض الأحيان، والبعض من هذه الجرائم يكون بدافع الانتقام والرغبة في الإضرار بمصالح الشركة أو المؤسسة التي ينتمي إليها الجاني نتيجة استيائه من بيئة العمل .

ما هي أكثر الفئات المستهدفة بجرائم الاحتيال؟

بحسب الاحصائيات الجرمية لعام ٢٠١٨م اتضح أن أهم الفئات العمرية المستهدفة في جرائم الاحتيال الإلكتروني جاءت على

النحو التالي: -

الفئة العمرية (٣٠-٣٩) سنة وقد شكلت نسبة (٤٣٪) من مجموع الضحايا خلال عام ٢٠١٨م.

الفئة العمرية (٤٠-٤٩) سنة وقد شكلت نسبة (٢٢٪) من مجموع الضحايا.

الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة وقد شكلت نسبة (٢١٪) من مجموع الضحايا.

ما هي أشكال وصور الاحتيال الإلكتروني الجديدة؟

جرائم الاحتيال الإلكتروني بكافة أنواعها تعتبر جديدة على الساحة العُمانية، ولكن أحدث أنواعها هي الاحتيال عن طريق إرسال رسائل نصية عبر برامج التواصل الاجتماعي إلى الضحية من هاتف أحد أقاربه أو اصدقائه نتيجة لاختراقه، يطلب من خلالها مبالغ مالية على هيئة «سلفة "، ثم يقوم الضحية بإرسال المبالغ المالية إلى المتهم على الحسابات البنكية المزعومة، وقد تم تسجيل بلاغات قليلة من هذا النوع خلال عام ٢٠١٨م ، إضافة إلى ذلك هناك الاحتيال عن عرض السلع على المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل مثل الإنستجرام بحيث يُوهَم المجني عليه بوجود سلع أصلية وبأسعار مغرية ، يتفاجأ بعدها المجني عليه أن لا وجود للسلعة ، أو أن السلعة مُقلَّدة ، دون أن يتمكن من إرجاع حقه نظرا لأن هذا الحسابات المروجة لشركات وهمية أو أفراد مجهولي الهُوية .

ما عقوبة الاحتيال الالكتروني في قانون الجزاء العماني ؟

نصت المادة (١٣) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على:

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة و لا تزيد على ثلاث سنوات و بغرامة لا تقل عن ألف ريال عُماني ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال عُماني أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أدخل أو عدل أو غير أو أتلف أو شوه أو ألغى بيانات أو معلومات إلكترونية في نظام معلوماتي إلكتروني أو حجبها عنه أو تدخل في وظائفه أو أنظمة تشغيله أو عطَّل وسائل تقنية المعلومات أو البرامج أو المواقع الإلكترونية عمداً ودون وجه حق بقصد التحايل و التسبب في إلحاق الضرر بالمستفيدين أو المُستخدمين لتحقيق مصلحة أو الحصول على منفعة لنفسه أو لغيره بطريقة غير مشروعة ، فإذا كان النظام المعلوماتي خاصا بجهة حكومية أو مصرف أو مؤسسة مالية تكون العقوبة السجن المؤقت مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة و غرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال عُماني و لا تزيد على عشرين ألف ريال عُماني .

كيف يتم الاحتيال عن طريق الألعاب الإلكترونية؟

يتم الاحتيال عن طريق الألعاب الإلكترونية وذلك عن طريق عرض مراحل متقدمة من هذه الألعاب للبيع، بحيث يطلب المتهم من الضحية أن يرسل له مبالغ مالية مقابل أن يبيع له هذه المراحل، وبعد إرسال المبالغ من قبل الضحية لا يقوم المتهم بتسليم البيانات المتعلقة باللعبة إلى الضحية.

هل يمكن ذكر بعض جرائم الاحتيال الإلكتروني التي وقعت في سلطنة عُمان ؟

هناك العديد من أشكال هذه الجرائم، ونسوق تالياً بعضاً من أنواعها التي وقعت في عام ٢٠١٨م.

تلقى الضحية رسالة من المتهم من خارج السلطنة متقمصاً شخصية عربية مرموقة يوهمه من خلالها بوجود تبرعات للمحتاجين وأنهم بحاجة إلى مبلغ وقدره (٢٠٠ ر.ع)، وذلك لفك حساب التبرعات حتى يتمكنوا من تحويل المبالغ له، وبعد أن قام الضحية بإرسال المبلغ عبر « محلات الصرافة» انقطع التواصل بين الضحية والمتهم.

شكوى من إحدى الشركات بالسلطنة مفادها عن قيامهما بتحويل مبلغ (٣٦٤٠٤) دولار أمريكي إلى حساب بنكي مقابل معاملة تجارية، اتضح فيما بعد أنه حساب بنكي لمحتال أرسل لهما رسالة تفيد بتغيير الحساب البنكي للشركة التي يتعاملون معها إلى حساب آخر.

شكوى من المجني عليه مفادها عن تعرضه لعملية احتيال إلكتروني، تتلخص في قيام المشتكي بالاشتراك في موقع خاص بالتداول عبر الإنترنت بالعملات يدعى (www.netrade) ، و قد قام المجني عليه بالاشتراك بمبلغ (٥٠,٠٠٠) دولار ليكتشف فيما بعد أنه موقع وهمي و تم الاحتيال عليه.

شكوى من المجني عليها تفيد بأنها تعرضت للاحتيال الإلكتروني، بعد أن تقدمت لشغل وظيفة في إحدى الشركات النفطية التي عرضت الوظائف في الشبكة المعلوماتية، وقد قامت بتحويل المبلغ المالي لهم بغرض التأمين وبغرض تجهيز السكن لتكتشف لاحقا أنه موقع وهمي وأنه تم الاحتيال عليها.

كيف تحمي نفسك من خطر الاحتيال الإلكتروني؟

الوقاية من خطر الاحتيال الإلكتروني تتطلب مجموعة من المحاذير والتي من بينها:

عدم تخزين البيانات المرتبطة بالبطاقات المالية على شبكة الواقع الافتراضي.

عدم الانسياق خلف عروض الجوائز الوهمية.

عدم التعاطف مع طلبات المساعدات المالية عبر شبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت.

اقتناء أفضل البرامج المضادة للفيروسات.

تجنب ازدواجية الأرقام السرية لأكثر من حساب.

عدم التردد في الإبلاغ عن أي محاولات إجرامية لهذا النوع من الجرائم.

ما هو دور الأسرة في الحد من الوقوع في فخ الاحتيال الالكتروني ؟

يقع على عاتق الأسرة دور كبير في حماية أفراد ها من الوقوع كضحايا للجريمة، وفيما يتعلق بهذا النوع من الجرائم يجب تربية النشء على الأخلاق الفاضلة والقيم الحميدة، وتثقيفهم في مجال البيئة الإلكترونية وتوعيتهم بعدم الانسياق حول الجوائز والعروض الوهمية، وعدم تسليم البيانات السرية لأي شخص كان، مع ضرورة فرض الرقابة على المواقع الإلكترونية التي يرتادها النشء من أفراد الأسرة بشكل دوري، والحد من الانجراف أو ممارسة الألعاب الإلكترونية خاصة ذات الواقع المباشر منها.

أحكام الإجازة المرضية في شُرطة عُمان السُلطانية

الرائد / سالم بن سعيد الرواحي*
الإدارة العامة للموارد البشرية

الإجازة «المرضية» هي إحدى أنواع الإجازات المُقررة قانوناً لمُنتسب الشُرطة، حيث إنها شُرعت لمُواجهة ما قد يطرأ على مُنتسب الشُرطة من إصابة / مرض، وذلك بموجب شهادة طبية/ تقرير طبي مُعتمَد من قبل الإدارة العامة للخدمات الطبية بشُرطة عُمان السُلطانية، وذلك بهدف تمكين مُنتسب الشُرطة من تلقي العلاج اللازم والضروري لحالته الصحية، والمواظبة عليه، والتمتع بالراحة المرضية التي قد تكون أحد عناصر تلقي العلاج.

فالإجازة المرضية تختلف مُدتها على حسب نوع الإصابة/ المرض، ومدى احتياج المريض لها من عدمه، وقد تم تنظيم ضوابط وقواعد وإجراءات منحها في قانون الشُرطة ولائحة الإجازات لمُنتسبي شُرطة عُمان السُلطانية.

فالمُشرِّع حدد مُدد منح الإجازة المرضية، والتي لا تتجاوز في مجموعها عن سبعة أيام في المرة الواحدة، وفي حالة ما إذا زادت تلك المُدة، فيتم احتسابها في كُل خمس سنوات من تاريخ أول إجازة مرضية تزيد مُدتها عن سبعة أيام في المرة الواحدة، بحيث تكون مُدة الستة أشهر الأولى من الإجازات المرضية المُحتسَبة براتب إجمالي، ومُدة ستة أشهر أخرى ستكون بنصف الراتب الأساسي، وكامل بدل السكن والكهرباء والماء، وعلاوة غلاء المعيشة فقط.

كما أن المُشرِّع أقر لمُنتسب الشُرطة في حالة ما إذا كانت الإصابة/ المرض ناتجين بسبب/ أثناء العمل، فيتم منح الإجازة المرضية طوال تلك المُدد براتب إجمالي، بالإضافة إلى ما قد يستحقه من تعويضات عن إصابة العمل.

ويجب على مُنتسب الشُرطة أن يُخطر سُلطته الرئاسية بمرضه أو إصابَته أو تنويمه، وذلك خلال مُدة (٢٤) أربع وعشرين ساعة من انقطاعه عن مُباشرة العمل، ما لم يكن ذلك في غير أوقات العمل الرسمية أو أثناء خروجه لإجازة مُرخَّص له بها، كما يجب عليه كذلك إبلاغ سُلطته الرئاسية خلال مُدة (٤٨) ثمان وأربعين ساعة من تاريخ حصوله على الإجازة المرضية أو الإعفاء الطبي، وعلى الرئيس المباشر متى ما ثبت لديه ذلك، أن يُصرِّح لمُنتسب الشُرطة بالمُوافقة على خروج تلك الإجازة، شريطة أن يتم توثيقها بالملف الوظيفي وقاعدة البيانات بنظام الحاسب الآلي، وذلك نظراً لكونها إحدى أنواع الإجازات المُقرَّرة قانوناً.

ماهية الإجازة المرضية:

الإجازة المرضية هي الإجازة التي تُمنح للموظف بسبب الإصابة أو المرض متى توفر سببها واتبعت الإجراءات النظامية المطلوبة لمنحها(١).

أو هي التي تُمنح للموظف بسبب مرض ما، يُثبَت بواسطة أوراق رسمية من طبيب أو لجنة طبية مُختصة، واتَّبع الموظف المعني الإجراءات اللازمة للحصول عليها(٢).

الإجازة المرضية هي الإجازة التي يحصل عليها مُنتسب الشُرطة بسبب الإصابة/ المرض، وذلك بموجب شهادة مرضية/ تقرير طبي مُعتمَد من قبل الإدارة العامة للخدمات الطبية بشُرطة عُمان السُلطانية.

ويُعتبر هذا النوع من الإجازات من أكثرها تعقيداً في التطبيق العملي، وذلك نظراً لتعدد أنواع الأمراض من جهة، ولمُحاولة بعض الموظفين بشكل عام استغلالها للحصول على منافع خاصة أحياناً، أو للوصول إلى التقاعد الطبي، أو للحصول على تعويضات أو راتب العجز في حالة إصابات العمل.

حيث شُرعت تلك الإجازة بهدف إتاحة الفُرصة للموظف بشكل عام من أجل تلقي العلاج اللازم والمُواظبة عليه، والتمتع بالراحة الطبية المُقررة التي قد تكون أحد عناصر ذلك العلاج.

وبطبيعة الحال، فإن مُدة الإجازة المرضية تختلف حسب نوع الإصابة/ المرض، ومدى احتياج المريض للإجازة من عدمه.

ويخضع استحقاق الإجازة المرضية لعدة أحكام نص عليها قانون الشُرطة، ولائحة الإجازات لمُنتسبي شُرطة عُمان السُلطانية، تتعلق بمُدتها، وحالات منحها، والجهة المُختصة بمنحها، وبإمكانها تحويلها إلى إجازة اعتيادية متى ما كان لمُنتسب الشُرطة رصيد منها، سواءً كان ذلك خلال مُدة الإجازة المرضية أو عند انتهائها(٣).

ضوابط منح الإجازة المرضية

يستحق مُنتسب الشُرطة في حالة المرض إجازة مرضية على النحو المُبيَّن في قانون الشُرطة، حيث إن القواعد التي تحكم منح الإجازة المرضية قد تم تنظيمها ضمن أحكام المواد من (٤٤- ٤٧) من القانون، والمواد (٩، ١٠، ١١) من لائحة الإجازات.

ويدخل في حساب هذه الإجازة أيام الإجازة الأسبوعية والرسمية، وتكون السُلطة المُختصة بمنح أو اعتماد الإجازات المرضية أو الإعفاء/التقرير الطبي عن مدى اللياقة الصحية لمُنتسب الشُرطة، هي الإدارة العامة للخدمات الطبية بشُرطة عُمان السُلطانية، ويستحق ذلك النوع من الإجازة المرضية مرة كل خمس سنوات تُحتسب من تاريخ أول إجازة مرضية تزيد مُدتها عن سبعة أيام في المرة الواحدة، وذلك على النحو التالي:

أ. ستة أشهر براتب إجمالي.

ب. ستة أشهر أخرى بنصف الراتب الأساسي، وكامل بدل السكن والكهرباء والماء، وعلاوة غلاء المعيشة فقط.

وإذا كانت الإجازة المنصوص عليها في القانون واللائحة ناتجة عن إصابة العمل، فتُمنح المُدد المُشار إليها براتب إجمالي دون التقيد بمُدة السنوات الخمس، بالإضافة إلى ما قد يستحقه من تعويضات عن إصابة العمل والأمراض المهنية، وفقاً للائحة تعويضات إصابات العمل والوفاة لمُنتسبي شُرطة عُمان السُلطانية(٤).

وإذا انتهت الإجازة المرضية المنصوص عليها في القانون واللائحة دون أن يُشفى مُنتسب الشُرطة عُرضت حالته الصحية على اللجنة الطبية بشُرطة عُمان

السلطانية، لتُقرر مدى إمكانية أن يُسنَد إليه عمل آخر يُناسب حالته الصحية، أو التقرير بعدم لياقته الصحية وإحالته للتقاعد الطبي.

يتم احتساب الإجازة المرضية المنصوص عليها في القانون واللائحة، وذلك على النحو التالي:-

أ. تُحتسب الإجازة المرضية مرة كُل خمس سنوات، وذلك اعتبارا من تاريخ أول إجازة مرضية اُعتمدت لمنتسب الشُرطة من قبل الإدَارة العامة للخدمات الطبيَة تزيد مُدتها عن سبعة أيام في المرة الواحدة.

ب. في حالة انتهاء مُدة الخمس سنوات من تاريخ أول إجازة مرضية اُعتمدت لمُنتسب الشُرطة من قبل الإدارة العامة للخدمات الطبية، دون أن تتجاوز مُدتها مدتها الستة أشهر الأولى براتب كامل، فيتم احتساب مُدة الخمس سنوات الأخرى من جديد وذلك اعتبارا من تاريخ أول إجازة مرضية تزيد مُدتها عن سبعة أيام في المرة الواحدة.

ج. في حالة ما إذا استمرت الحالة الصحية للمُنتسب، ودخل في مُدة السنوات الخمس الأخرى، دون أن يُشفى أو يُحال للتقاعد الطبي أو يُباشر العمل بالشكل الاعتيادي، فإنه يتم الاستمرار في احتساب الإجازة المرضية المنصوص عليها في القانون واللائحة إلى أن يتم البت في حالته الصحية من قبل اللجنة الطبية، وذلك طالما دخلت إجازاته المرضية المُحتسبة في حدود الستة أشهر الأخرى سواءً بنصف الراتب، أو بإجمالي الراتب إذا كان المرض ناتجاً بسبب تأدية الوظيفة.

د. أما في حالة ما إذا استمر صرف نصف راتب خلال مُدة الخمس سنوات الأخرى، ومن ثَمَّ باشر مُنتسب الشُرطة للعمل بالشكل الاعتيادي، فإنه يُشترط أن يستمر في مُباشرته للعمل بالشكل الاعتيادي لمُدة لا تقل عن سنة كاملة وبشكل مُتواصل، وفي حصوله على إجازة مرضية بعد تلك السنة، فإنه يتم احتساب مُدة الخمس سنوات من تاريخ أول إجازة مرضية تزيد مُدتها عن سبعة أيام في المرة الواحدة، وإلا صُرف له نصف راتب مُباشرةً.

لمُنتسب الشُرطة في حالة الإصابة/المرض الحق في الاستفادة من رصيد الإجازة الاعتيادية المُستحَقة له إذا كان له رصيد منها، سواءً كان ذلك خلال مُدة الإجازة المرضية أم بعد انتهائها.

لا يُعتد بالإجازة المرضية الممنوحة لمنتسب الشُرطة إذا وقعت كلها أثناء أي إجازة مُرخص له بها، وإذا وقع جُزء من الإجازة المرضية في نهاية الإجازة المُرخص له بها، اُعتبرت المُدة التي تزيد على تلك الإجازة إجازة مرضية.

أما إذا مُنح مُنتسب الشُرطة إجازة مرضية قبل قيامه بالإجازة المُرخص له بها، فتؤجل الإجازة المصرح بها إلى ما بعد انتهاء الإجازة المرضية.

إذا وقعت الإجازة المرضية خلال أيام مُدة الإجازات الأسبوعية أو الأعياد أو المُناسبات الرسمية والدينية، فإنها تُحتسب منها، أي باعتبارها جُزءاً منها(٥)،ولا يحق المُطالبة بها أو التعويض عنها طالما دخلت الإجازة المرضية خلال تلك المُدد.

على اللجنة الطبية(٦) تقييم الحالة الصحية لمنتسب الشُرطة وذلك خلال فترة ستة الأشهر الثانية من الإجازات المرضية المُعتمدة بموجب القانون واللائحة، والنظر في إمكانية أن يُسند إليه عمل آخر يُناسب حالته الصحية، أو التقرير بعدم لياقته صحياً والتوصية بإحالته للتقاعد الطبي.

نص المُشرع في قانون الشُرطة صراحةً على عدم جواز إنهاء خدمة مُنتسب الشُرطة لعدم اللياقة الصحية، ولو قررت اللجنة الطبية أنه غير لائق لأداء واجبات وظيفته، إلا بعد استنفاده كُل إجازاته الاعتيادية والمرضية التي يستحقها، ما لم يتنازل كتابةً عنها أو جُزء منها، واستثناءً مما تقدم يجوز إنهاء خدمة ضابط الشُرطة في أي وقت بسبب المرض (٧).

إجراءات منح الإجازة المرضية

يكون علاج مُنتسب الشُرطة ومنحه إجازة مرضية عند الاقتضاء بناءً على شهادة طبية صادرة من مُستشفى الشُرطة، أو العيادات الطبية التابعة للإدارة العامة للخدمات الطبية، فإن تعذر عليه ذلك جاز له التوجه إلى المُستشفيات أو المُجمعات أو المراكز الصحية الحكومية، أو المُستشفيات أو العيادات الخاصة المُرخصة، شريطة أن يكون ذلك

في حدود النطاق الجُغرافي لمقر العمل إذا كان على رأس عمله، وفي هذه الحالة يجب اعتماد الشهادة الطبية الصادرة له من قبل الإدارة العامة للخدمات الطبية، وذلك من أجل الاعتداد بها واحتسابها كإجازة مرضية، وفي جميع الأحوال يجب على مُنتسب الشُرطة أن يتبع ما يلي :-

١. أن يخطر سُلطته الرئاسية بمرضه أو إصابته أو تنويمه، وذلك خلال مُدة (٢٤) أربع وعشرين ساعة من انقطاعه عن مُباشرة العمل، ما لم يكن ذلك في غير أوقات العمل الرسمية أو أثناء خروجه لإجازة مُرخص له بها.

٢. يلتزم مُنتسب الشُرطة عند حصوله على إجازة مرضية أو أي توصيات طبية بشأن حالته الصحية إبلاغ سُلطته الرئاسية خلال مُدة أقصاها (٤٨) ثمان وأربعون ساعة من تاريخ حصوله على الإجازة المرضية.

٣. على الرئيس المُباشر مُتابعة مُباشرة مُنتسب الشُرطة للعمل بالشكل الاعتيادي، وعليه إبلاغ السُلطة الرئاسية فور تغيب مُنتسب الشُرطة عن مُباشرته للعمل بالشكل الاعتيادي دون عُذر قانوني خلال مُدة أقصاها (٤٨) ثمان وأربعون ساعة.

٤. على التشكيل المعني إحالة أصل الإجازات المرضية والتوصيات الطبية الحاصل عليها مُنتسب الشُرطة من المُستشفيات أو المُجمعات أو المراكز الصحية الحكومية، أو المُستشفيات أو العيادات الخاصة المُرخصة، إلى الإدارة العامة للخدمات الطبية، وذلك خلال مُدة أقصاها (١٠) عشرة أيام من تاريخ إشعار التشكيل بالإجازة المرضية، أو التوصية الطبية من قبل مُنتسب الشُرطة، وذلك خلال المُدد المنصوص عليها سابقاً.

٥. إذا تجاوزت مُدة الإجازة المرضية الممنوحة لمُنتسب الشُرطة (٥) خمسة أيام في الشهر الواحد، أو (١٤) أربعة عشر يوماً في السنة الواحدة، فعلى التشكيل المعني إحالته إلى الإدارة العامة للخدمات الطبية لتقييم حالته الصحية ومدى مُلائمة الإجازة الممنوحة له مع وضعه الطبي، وإعداد تقرير طبي مُفصل عن وضعه الصحي، وموافاة التشكيل المعني والإدارة العامة للموارد البشرية بذلك.

٦. على التشكيل المعني مُتابعة الحالة الصحية لمُنتسب الشُرطة، ومدى مُباشرته للعمل بالشكل الاعتيادي عقب انتهاء فترة الإجازة المرضية المعتمدة له، أو مدى تمديد فترة الإجازة المرضية لمُدد أخرى، بالتنسيق مع المعنيين بالإدارة العامة للخدمات الطبية.

٧. على الإدارة العامة للخدمات الطبية مُتابعة الحالات الصحية لمُنتسبي الشُرطة، وإعادة النظر في تقييم التقرير الطبي الممنوح لمُنتسب الشُرطة من داخل / خارج السلطنة، والإجازة المرضية الواردة به، وعليها تقرير ما تراه مُناسباً بشأن الحالة الصحية للمُنتسب، وعرض الحالات الصحية التي تستدعي ذلك على اللجنة الطبية الفنية لتقرير الوضع الصحي للمُنتسب، وإمكانية مُزاولته للعمل بالشكل الاعتيادي أو التوصية بإحالته للتقاعد الطبي أو أي توصيات طبية أخرى، بالإضافة إلى تكييف الإصابة / الوفاة التي قد تعرض لها مُنتسب الشُرطة فيما إذا كانت أثناء / بسبب العمل، وموافاة التشكيل المعني والإدارة العامة للموارد البشرية بالتقارير الطبية والإجازات المرضية والتوصيات الطبية الأخرى، وذلك في مُدة أقصاها شهر من تاريخ مُخاطبة التشكيل المعني أو الإدارة العامة للموارد البشرية عن الحالة الصحية للمُنتسب.

٨. أما فيما يتعلق بالإجازات المرضية الصادرة من داخل السلطنة، فعلى الإدارة العامة للخدمات الطبية موافاة التشكيل والإدارة العامة للموارد البشرية باعتماد الإجازة المرضية الممنوحة لمُنتسب الشُرطة وذلك في مُدة أقصاها أسبوعان من تاريخ مُخاطبة التشكيل أو الإدارة العامة عن الحالة الصحية للمُنتسب.

٩. في حالة أن الإدارة العامة للخدمات الطبية، لم تعتمد الإجازة المرضية الممنوحة للمُنتسب سواءً من داخل / خارج الدولة، فيتم خصمها من رصيد الإجازة الاعتيادية إذا كان له رصيد مُستحق منها، وإلا احتسبت إجازة بدون راتب، مع عدم الإخلال بمُساءلته انضباطياً في الأحوال التي قد تقتضي ذلك.

١٠. على التشكيل المعني مُتابعة الحالة الصحية لمنتسب

الشُرطة أثناء وجوده خارج الدولة، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة للخدمات الطبية، وتوجيه المُنتسب فور عودته مُباشرةً للتوجه إلى الإدارة العامة للخدمات الطبية بشأن تقييم الوضع الصحي ومدى اعتماد الإجازة المرضية الممنوحة له من البلد الذي قد تلقى العلاج فيه.

١١. يُعتد بالإجازة المرضية التي تُمنح لمنتسب الشُرطة في حالة مرضه خارج الدولة، على أن يلتزم بإبلاغ سُلطته الرئاسية بمرضه أو إصابته والمُدة اللازمة لعلاجه، وعليه التوجه عند عودته مُباشرةً للإدارة العامة للخدمات الطبية لتقديم كافة التقارير الطبية المؤيدة لذلك ومُدة الإجازة المرضية الممنوحة له، وذلك لتقييم الحالة الصحية ومدى مُلائمة الإجازة المرضية الممنوحة له من خارج الدولة، وفي حالة عدم اعتمادها له كإجازة مرضية فيجب عليه مُباشرة العمل عقب دخوله الدولة مُباشرةً.

ويُشترط للاعتداد بتلك التقارير أن تكون مُعتمدة من الجهات الرسمية المختصة في البلد الذي تلقى العلاج فيه، ومصدقاً عليها من قبل البعثة الدبلوماسية / الملحق الصحي للدولة في حال وجودها في ذلك البلد، ومُعتمدة من قبل الإدارة العامة للخدمات الطبية.

ويكون للإدارة العامة للخدمات الطبية كافة الصلاحيات بإعادة النظر في تقييم الشهادة الطبية الممنوحة للموظف بمرضه خارج الدولة والإجازة المرضية الواردة بها وتقرير ما تراه بشأنها:

إما برفض اعتماد تلك الإجازة المرضية لعدم استيفائها الشروط المُقررة وفقاً للقانون وهذه اللائحة، وذلك من حيث اعتمادها من الجهة الطبية الرسمية بالبلد الذي تلقى فيه المُنتسب خارج الدولة ومُصدَّقاً عليها من قبل سفارة السلطنة في ذلك البلد إن كان للدولة سفارة بها.

أو اعتمادها بأكملها.

أو الاقتصار على اعتمادها جُزئياً في حدود المُدة التي تقررها الإدارة العامة للخدمات الطبية إنها كافية لشفاء المُنتسب من المرض الذي أَلَمَّ به، مع ضرورة مُراعاة أن يكون قرارها قائماً على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي قد انتهت إليها في ضوء ما يُفصح عنه الملف الطبي للمُنتسب من مُعطيات، أو ما تُسفر عنه نتائج الفحوصات الطبية التي تقوم بها الإدارة العامة للخدمات الطبية للوقوف على حقيقة الوضع الصحي للمُنتسب عند الاقتضاء.

المراجع

الدكتور نواف كنعان، « القانون الإداري: الكتاب الثاني»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، الإصدار السابع، ٢٠١٠م، ص ١٣٠.

الدكتور سُليمان سليم بطارسة، « الوظيفة العامة: النظرية والتطبيق، دراسة مُقارنة»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٧م، ص ١٨١-١٨٢.

المادة (٤٦) من المرسوم السُلطاني رقم: (١٩٩٠/٣٥م) الصادر في ١٢ شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٠ مارس ١٩٩٠م، بشأن إصدار قانون الشرطة..

قرار معالي الفريق المُفتش العام للشُرطة والجمارك الموقر رقم: (٤٥ /٢٠٠٩م) الصادر في ٩ ربيع الأول ١٤١٩هـ الموافق ٤ يوليو ١٩٩٨م، بشأن لائحة تعويضات إصابات العمل والوفاة لمُنتسبي شُرطة عُمان السُلطانية.

الدكتور سيد محمود رمضان، « الوسيط في شرح قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي: دراسة مُقارنة مع التطبيقات القضائية لمحكمتي التمييز والنقض»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط ٤، ٢٠١٤م، ص ٣٦٠.

اللجنة الطبية هي اللجنة الطبية المُختصة بشُرطة عُمان السُلطانية التي يصدر بتشكيلها قرار من المُفتش العام للشُرطة والجمارك الموقر، قانون الشرطة، مرجع سابق، ص٣.

المادة (٤٧) من قانون الشُرطة، مرجع سابق.

المؤلفات العلمية:

الدكتور سُليمان سليم بطارسة، « الوظيفة العامة: النظرية والتطبيق، دراسة مُقارنة»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٧م.

الدكتور سيد محمود رمضان، « الوسيط في شرح قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي: دراسة مُقارنة مع التطبيقات القضائية لمحكمتي التمييز والنقض»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط ٤، ٢٠١٤م.

الدكتور نواف كنعان، « القانون الإداري: الكتاب الثاني»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، الإصدار السابع، ٢٠١٠م.

التشريعات:

١. المرسوم السُلطاني رقم: (١٩٩٠/٣٥م) الصادر في ١٢ شعبان ١٤١٠هـ الموافق ١٠ مارس ١٩٩٠م، بشأن إصدار قانون الشرطة.

٢ . قرار معالي الفريق المُفتش العام للشُرطة والجمارك الموقر رقم: (٣٩ /١٩٩٠م) الصادر في ٥ محرم ١٤١١هـ الموافق ٢٨ يوليو ١٩٩٠م، بشأن لائحة الإجازات لمُنتسبي شرطة عُمان السُلطانية.

* دكتوراه في القانون الخاص

لم تكن صُدفة..

الدرجة المدنية ٣ /
شريفة بنت علي التوبية
إدارة العلاقات العامة

أجمل الأشياء في حياتنا تلك الأشياء التي تأتي من غير قصد أو استعداد أو ترتيب، وأجمل ما يمكن أن يحدث في حياتنا تلك الأحداث التي تخلقها الصدفة كما يتهيأ لنا، أجمل اللقاءات تلك اللقاءات التي تأتي بلا موعد، أجمل اللحظات في حياتنا تلك اللحظات التي لم نرسمها ولم نخطط لها، وأجمل الحكايات تلك التي لم يعترينا القلق من أجلها أو البحث عن طريقة لسردها، أجمل المقالات أو القصص التي نكتبها تلك التي سقطت علينا من ظهر الغيب كما نعتقد، أصدق البشر وأحبهم في القلب من نلتقيهم فجأة في طريقنا ودون سابق موعد، أجمل الكتب تلك التي تكون بانتظارنا على قارعة طريق بسفر عابر، أو برف منسي في أحد رفوف(السوبر ماركت) الذي نتسوق منه مستلزماتنا اليومية، فنقرأها دون توصية من ناقد أوصديق قارئ، كل تلك الأشياء الجميلة تأتينا بلا موعد، وبلا انتظار وبلا تخطيط، أشياء أتت لنا كهدية غير متوقعة، وحكاية غير منتظرة، فنسمي لقاءنا بها (صدفة)، فنحبها ونحب الصدفة التي جمعتنا بها.

لكن كل تلك الأشياء الرائعة والتي تصنع روعة اللحظة التي نحياها، والتي قد تكون سبباً لجمال ما نحن عليه، هي في الحقيقة ليست صدفة، بل شيء آخر يشبه الصدفة، وما الصدفة سوى مزحتنا الساذجة في وجه العقل والفكرة، فكل تلك الأشياء أتت بيد قدر حنون دفعتها في طريقنا، أو تدفعنا في طريقها، يد خفية ترتب لنا أحداث يومنا، وما سيحدث لنا في أيامنا القادمة، فلا يمكن لكل هذا النظام الدقيق في هذا العالم وهذا الكون أن يأتي بمحض صدفة، وحتى نحن الذين لسنا سوى ذرة صغيرة في هذا الكون الواسع، لا يمكن أن تحركنا الصدفة، بل نسير وفق نظام معين، وباتجاه معين مدفوعين إليه، طريق مرسوم لنا بعناية إلهية غاية في الدقة والإبداع والمحبة، فكل ما يحدث في حياتنا لم تحدثه الصدفة، بل أتى لأنه مكتوب في ظهر الغيب، وفق مقاس قدراتنا واحتمالنا، سواء كان فرح أو حزن، وما نحن في نهاية الأمر سوى أسباب لأسباب أخرى، ولن نأخذ في الحياة سوى نصيبنا وما هو مكتوب على جبيننا، فالسماء لا تمطر ذهبا لأجلنا، والطرق ليست ممهدة لنا، ولم نولد وفي أفواهنا ملاعق من ذهب، ولم يكن الحظ صديقاً لنا في يوم من الأيام، بل كنا دائماً على خلاف معه، إذن ما الذي يحدث؟

ما يحدث أن كل هذه الأشياء الجميلة لا تأتي هكذا، الحكايات التي نكتبها، الأشخاص الذين نلتقيهم، التجارب التي نحياها، الفرح المختبئ خلف الأبواب وخلف ستائر النوافذ، الأصدقاء المُحبّون، الأزواج المخلصون، الأبناء البارّون، كل هذه الأشياء الرائعة لم تخلقها الصدفة، ولم نصنعها بما أوتينا من قوة، بل كانت مرتبة ومكتوبة بيد القدر، فقد خُلِقَ الإنسان ضعيفاً مهما أوتي من قوة وعقل وحكمة، لكنه هشّ في أعماقه، وعاطفته، وسيظل باحثاً عن خيط الأمل والذي يقوده إلى نهاية الطريق، يسير سير الأعمى المتلمّس لعصى الدرب، وعكاز الحياة، يتهيأ له أحياناً أن كل شيء واضح أمامه، وأن الحياة قد فتحت له أبوابها المغلقة، وأنه قادر على حل الأحجية، ووضع القطعة الناقصة في مربع اللعبة، لكن ستظل دائماً هناك قطعة ناقصة وسيبقى الإنسان يبحث عنها، فاللعبة لا تكتمل، لكنه لا يعتريه الملل وهو يعيش لعبة البحث تلك، بل يعيش المتعة المرافقة لتلك اللعبة، لعبة الحياة أو فنّها، لا شيء يكتمل، وسيظل هذا الإنسان يشعر بنقصه أمام أبسط الأشياء، وفي كل تلك الأشياء البسيطة والمعقّدة هو في الحقيقة يبحث عن نفسه، وقد يعثر عليها فيما يحب، وقد يظل الطريق، لكن حتى وهو تائه في بحثه سيكتشف بعد ذلك أنه يسير وفق نظام دقيق في هذا الكون، وأن الحقيقة ليست مهيأة له، ولا في متناول يده، وأن لكل شيء حكمة لا يعلمها ولكنه سيعلمها ربما بعد فوات الأوان، فالحكمة دائماً تأتي متأخرة، أو ربما نحن من نصل إليها متأخرين، ولكننا لا ننشغل بأمر الحكمة أو البحث عن حقيقة ما نحن فيه، لأننا دائما نسير على عجل، ولأننا واقعون تحت تأثير اللحظة، فلا نرى أكثر من القشور أو السطح، يبهرنا البريق، فيعمي أعيننا عن رؤية ما وراء البريق، وربما لأن العقل الآدمي سيظل قاصراً عن رؤية حقيقة الأشياء التي يتعامل معها.

إنه القدر في كل ما نحيا، حكاية صاغها القدر لنا فكتبناها، إنسان وضعه القدر في طريقنا فأحببناه، وكل ما يأتي به القدر جميل وخير، مهما بدا لنا غير ذلك، إنه الجمال الحقيقي الذي لا إضافة فيه ولا تعديل ولا تبديل، هو ذلك الجمال الذي تراه بعين القلب فتشعر به دون أن تلمسه أو تدركه، هو الجمال الذي يملأ نفسك نوراً ومحبة ودفئاً وأمانا، إنه ذلك الشعور العذب بالسلام الداخلي الذي لا تستطيع وصفه، فتشعر أنك واقع تحت تأثير حكاية قدرية مكتوبة لك وأنت لست سوى القائم بالدور، فهناك من يرتب لك حياتك ويمهد لك الدرب لتصل، إنها تلك اليد الخفية التي تأخذ بيدك إلى حيث ينتظرك قدرك المكتوب لك، فلا تتعب نفسك ولا ترهق قلبك في انتظار ما يأتي وقد لا يأتي، إلا بمقدار ما أنت فاعله من جهد لتحقيق ما هو مكتوب لك ومُقدَّر عليك، إنه الشعور بالرضا الذي يجعلك مؤمناً أنك لم تُخلق عبثاً، ولم تأت إلى هذه الدنيا بمحض صدفة، بل هناك من يرتب لك حياتك، وهناك من يبعث لك الإشارة تلو الإشارة لأشياء وأمور عليك أن تفهمها وتعيها، لكن أكثرنا لا يفهم تلك الإشارات ولا ينتبه لها لأنه يكون غارقاً في التفكير في غدٍ الذي قد يأتي وقد لا يأتي.

أيها القارئ العزيز وأنت تسير معي عبر سطور هذه الورقة ربما عشت متعة السؤال ومتعة تقاطعات الحكمة الضائعة المتسللة من بين أيدينا كالماء، إنه قدر رائع بلا شك ، أن التقيك من خلال كلمة، وقدر أروع أن تلاقي هذه الكلمة صدىً في نفسك الطيبة.

الرائد/ إبراهيم بن سيف الشندودي
الإدارة العامـــة للأحوال المدنيـــة

بطاقة المقيم

وفقا لمبدأ التكامل بين مؤسسات الدولة الحكومية ، وفي إطار المساهمة في تدعيم الجانب الاقتصادي للسلطنة ، والشراكة في تنظيم سوق العمل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ، حيث تختص شرطة عُمان السلطانية في تنظيم دخول وخروج وإقامة الأجانب في السلطنة وفقا لما تنص عليه مواد القانون، ونظرا لما تملكه شرطة عُمان السلطانية من قاعدة بيانات وطنية شاملة تحرص على تدعيم الجانب الاقتصادي والسياحي من خلال تنظيم دخول و إقامة الأجانب بالسلطنة سواء القادمون للاستثمار أو للعمل أو الزيارة أو السياحة ، وكذلك توفير الدعامة الأمنية للسطنة وكفالة أمن المواطن والمقيم وحماية كافة الحقوق لهم .

حيث إنه بعد إنهاء إجراءات دخول الوافد الأجنبي للسلطنة هناك إجراءات تنظيمية يتم الالتزام بها ومن ذلك إجراءات إصدار بطاقة المقيم.

من القانون :

تختص الإدارة العامة للأحوال المدنية وفق ما نص عليه قانون الأحوال المدنية في المادة (٢)/ الفقرة الثانية بإصدار بطاقات المقيم للوافدين المقيمين بالسلطنة وفق الاشتراطات والنُظم المحددة لذلك.

حيث عرف قانون الأحوال المدنية المقيم بأنه (الأجنبي الذي يُرخَّص له بالإقامة في السلطنة وفقا لأحكام قانون إقامة الأجانب).

كما نصت عليه المادة (٤٢) من قانون الأحوال المدنية (... وعلى كل أجنبي مقيم في السلطنة الحصول على بطاقة مقيم)

ويتم إصدار بطاقة المقيم لكل أجنبي تثبت له سمة الإقامة، وفقا لما نص عليه قانون إقامة الأجانب في المواد من (١٥-٢٠)

لمن تصدر بطاقة المقيم؟

أولا: الوافدون للسلطنة بتأشيرة عمل:

تصدر بطاقة المقيم للوافد الذي يأتي للسلطنة بتأشيرة عمل سواء كان لعمل دائم أو بتأشيرة عمل مؤقتة.

بطاقة المقيم التي تمنح للمقيم بإقامة عمل تتميز بأن الصورة الشخصية لحاملها تكون بخلفية بيضاء، كما أن الوافدين العاملين في المناطق الصناعية تتميز البطاقات الصادرة لتلك الفئة بأن لون خلفية الصورة باللون الرصاصي.

كما أن بطاقة العمل المؤقت تتميز بخلفية الصورة ذات اللون البرتقالي.

ويكون تاريخ انتهاء هذه البطاقة هو نفس تاريخ انتهاء

إقامة العمل ولا تتجاوز مدة صلاحيتها سنتين وفق ما نص عليه قانون الأحوال المدنية في المادة (٢١) وكذلك المادة (١٤) من قانون إقامة الأجانب.

ثانيا: الوافدون للسلطنة بتأشيرتي التحاق عائلي أو التأشيرة العائلية:

تصدر بطاقة المقيم للمقيمين القادمين للسلطنة بتأشيرة التحاق عائلي أو التأشيرة العائلية، حيث يمنح للوافد إقامة التحاق عائلي لمدة لا تزيد على سنتين ميلاديتين، وتتميز بطاقة الالتحاق العائلي والإقامة العائلية بأن الصورة الشخصية في هذه البطاقة تكون بخلفية خضراء، ويكون تاريخ انتهاء البطاقة مطابق لتاريخ انتهاء تأشيرة الالتحاق الممنوحة له.

ثالثا: الحاصلون على تأشيرات دراسية:

تمنح هذه التاشيرة بناء على طلب الكفيل المحلي الذي لديه ترخيص بإنشاء مؤسسة تعليمية أو تدريبية، حيث يتم إصدار بطاقة المقيم لهذه الفئة وفق الضوابط المحددة.

رابعا: القادمون إلى السلطنة بتأشيرة مالك وحدة سكنية:

تمنح تأشيرة مالك وحدة سكنية مبنية بأحد المجمعات السياحية بالسلطنة للوافد الذي يمتلك وحدة سكنية بالسلطنة، حيث يتم إصدار بطاقة المقيم لحاملي هذا النوع من التأشيرات، وتتميز هذه البطاقة بخلفية صورة شخصية باللون الأبيض.

خامسا: القادمون إلى السلطنة بتأشيرة التحاق بمالك:

تمنح الإدارة العامة للجوازات والإقامة هذا النوع من التأشيرات بدون كفيل، للزوج الأجنبي مالك الوحدة السكنية الحاصل على إقامة مالك في السلطنة وكذلك تمنح لأفراد أسرته من الدرجة الأولى.

ويتم استخراج بطاقة المقيم لهذه الفئة حيث تكون البطاقة مميزة بخلفية صورة شخصية باللون الأخضر.

هناك فئات مستثناة من أحكام قانون إقامة الأجانب وفق المادة (٤) من قانون إقامة الأجانب حيث لا تسري على هذه الفئات أحكام ذلك القانون، واتساقا مع ذلك فإن قانون الأحوال المدنية لا تطبق أحكامه في مادته (٤٢) على هذه الفئة التي لا تنطبق عليها أحكام قانون إقامة الأجانب، ومن **هذه الفئات المستثناة:**

١. رؤساء الدول الأجنبية وأعضاء أسرهم وحاشيتهم.
٢. رؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية والهيئات الدولية المعتمدون لدى السلطنة والملحقون والإداريون والفنيون وعائلاتهم والأشخاص التابعون لهم ....
٣. مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٤. ربابنة وأفراد وأطقم السفن والطائرات المدنية بعد حصولهم على أذن بالنزول إلى أراضي السلطنة.

القادمون للسلطنة بتأشيرة زيارة:

لا يتم إصدار بطاقات المقيم

للقادمين للسلطنة بتأشيرات الزيارة بمختلف أنواعها مثل تأشيرة الزيارة العائلية وتأشيرة الزيارة للتعاقد للعمل والتأشيرة السريعة وغيرها من تأشيرات الزيارة.

القادمون للسلطنة بتأشيرات سياحية :

لا يتم إصدار بطاقات المقيم للسائحين القادمين للسلطنة بتأشيرات سياحية.

حيث تنقسم التأشيرات السياحية التي تصدرها الإدارة العامة للجوازات والإقامة حسب ما نصت عليه المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب إلى :

- تأشيرة سياحية لمدة عشرة أيام.
- تأشيرة سياحية لمدة شهر.
- تأشيرة سياحية لمدة عام واحد.
- تأشيرة زيارة المقيمين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تأشيرة زيارة ركاب وملاحي السفن السياحية.

شروط وإجراءات إصدار بطاقة المقيم :

يتم إصدار بطاقة المقيم في إدارات وأقسام الإدارة العامة للأحوال المدنية وفق الضوابط التي حددت لذلك، سواء كان المقيم قادما للسلطنة بغرض العمل أو الالتحاق العائلي أو الدراسة أو مالك وحدة سكنية أو الالتحاق بمالك الوحدة السكنية، حيث تختلف الضوابط وفقا لكل فئة.

ويتم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة (مثل وزارة القوى العاملة، وزارة الصحة، وزارة التجارة والصناعة) في حالات إصدار بطاقات المقيمين بغرض العمل.

وفي الحالات التي تكون فيها جهة عمل المقيم من مؤسسات الجهاز الإداري للدولة يتم إصدار بطاقات المقيم بالتنسيق من تلك الجهات.

وفي كل الأحوال يشترط إحضار الوثائق الشخصية الثبوتية لأصحاب الشأن عند إصدار بطاقة الإقامة.

رد بطاقة المقيم في حال انتهاء الإقامة :

في حال انتهاء الإقامة لأي سبب من الأسباب على صاحب الشأن رد بطاقة الإقامة خلال ثلاثين يوما من انتهاء الإقامة وذلك حسب ما نصت علية المادة (٤٦) من قانون الأحوال المدنية.

ويكون رد البطاقة في منافذ السلطنة الجوية أو البرية ، أو إعادتها إلى الإدارة العامة للأحوال المدنية أو إحدى إداراتها أو أقسامها في المحافظات الجغرافية في حالة رغبة المقيم مغادرة السلطنة.

المراجع:-

-اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب الصادرة بقرار رقم ٦٣/ ١٩٩٦وتعديلاتها.

-اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية الصادرة بقرار رقم ٢٠٠٧/٤٠ وتعديلاتها.

-قرار رقم ٢٠١٨/٧ الصادر من مدير عام الأحوال المدنية.

دور الإعلام الأمني في المجتمع

الرائد / سعيد بن سالم الساعدي*
إدارة العلاقات العامة

للإعلام الأمني أهمية كبيرة في عالم اليوم، ذلك أن الوظائف التي يقوم بها لا تقتصر فقط على تلك الوظائف الأمنية المساعدة للمؤسسات الأمنية في المجتمع، وإنما وظائفه تتعدى ذلك بكثير، فهو يمتلك غايات إعلامية وقائية واجتماعية كثيرة، ويقوم بدور مهم في ترسيخ أمن المجتمعات واستقرارها، كما أنه يلبي حاجات اجتماعية تسهم في التوعية والتثقيف والتوجيه والإرشاد للوقوف في وجه الظواهر والمتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على الفكر والسلوك والقيم. إلا أنه لا يمكنه تحقيق أهدافه المرجوة ومقاصده النبيلة إلا حين تتكامل جهوده مع جهود باقي المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية الموجودة في المجتمع، ونظراً لأن الإعلام الأمني يؤدي أدواراً فعالةً ومهمة في جميع مجالات الحياة، نجد الكثير من دول العالم تهتم بهذا النوع من الإعلام، وتخصص له إدارات مستقلة داخل مؤسساتها الأمنية.

إن دور الإعلام الأمني يقوم على أساس التفاعل مع التحديات والتهديدات المُوجهَة للأمن الوطني، ومن أجل تأكيد استراتيجية الدولة في مواجهة هذه التحديات، أصبح للإعلام الأمني دور مؤثر في مواجهة مشاكل وقضايا المجتمع من خلال الإسهام في مناقشة هذه القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل وله رسالة مهمة في مواجهة الغزو الفكري والثقافي المُعادي الذي يستهدف النيل من وحدة الوطن، ويبرز دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة ومجابهة الانحراف الفكري، لما له من دور إيجابي في تبصير أفراد المجتمع بخطورة الجريمة وإحاطتهم بطرق الوقاية من الجريمة والانحراف ومواجهة الظواهر الاجتماعية والمشكلات الأمنية التي تؤثر على نمو وتقدم المجتمع ، ولما لدوره من أهمية في تهيئة المُناخ الاجتماعي لتعاون المواطن مع الأجهزة الأمنية وتوعيته بواجباته ومسؤولياته نحو أمنه وأمن المجتمع.[١]

وللإعلام الأمني دور مهم في عمليات التوعية الأمنية، وذلك من خلال، نشر المعرفة الأمنية، والتي تعني تغيير المعلومات الأمنية غير الصحيحة لمستقبل الرسالة الإعلامية سواء أكان مشاهداً أو قارئاً أو مستمعاً، فهناك معلومات مجهولة عند العديد من المواطنين يقوم الإعلام الأمني بتصحيحها من خلال رسائله الأمنية المتنوعة، ويقوم أيضا بتغيير الاتجاهات والمواقف غير المستحبة لجمهور الرسالة الإعلامية وتقوية الاتجاهات المستحبة منها[٢]، ويسعى إلى تعديل سلوك الجمهور من السلوك السلبي إلى السلوك الإيجابي بقدر الإمكان.

وتعمل التوعية الأمنية على نشر الثقافة الأمنية التي تأتي من خلال الرسالة الإعلامية التي توجهها أجهزة الإعلام الأمني وتُعنى بالثقافة الأمنية. إن للإعلام الأمني أهمية قصوى لحفظ الأمن واستقرار الدولة ، كما أنه يساهم في الحد من تأثير الشائعات الهادفة لإلحاق الأضرار بالمجتمع؛ سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو، اجتماعية، أو ثقافية أو غيرها، وإذا كانت طبيعة المؤسسات الأمنية في الدول المتقدمة هي منع الجريمة والوقاية منها، نجدها في الدول النامية هي أداة للتغيير الاجتماعي والتنمية، وهذا يجعل مجالات احتكاكها بالمواطنين أكثر، مما يؤثر على علاقتها بهم[٣]، خاصة في ظل وجود تعارض مصالح بعض المواطنين مع مقتضيات الواجب الذي تقوم به المؤسسات الأمنية، فيمثل رجل الشرطة حاجزاً نفسياً أمام رغبات بعض المواطنين، والتي قد تتعارض مع مصالح المجتمع، لذلك يجد المواطن أن الشرطة تقف سداً ضد تحقيق رغباته غير المشروعة، وهذا يشكل حاجزاً نفسياً بينه وبين الشرطة، والمؤسسات الأمنية[٤]، ويأتي هنا الدور الهام الذي يقوم به الإعلام الأمني في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وبأهمية الدور الذي يقوم به رجال الأمن في المجتمع، كما أن رجال الأمن هم أحوج الناس إلى اكتساب محبة الجماهير وكسب ثقتهم، ولا يكون ذلك إلا إذا ارتاحت هذه الجماهير لتصرفاتهم[٥]، كما أن أهمية اشتراك المجتمع وتوعيته بمخاطر الجريمة عن طريق مؤسساته بأنواعها لا يعني بأي شكل من الأشكال التقليل من دور المؤسسات الأمنية بل يعتبر دوراً أساسياً مساعداً، ولكن دور مؤسسات الأمن لا يكتمل إلا بالتعاون مع أفراد المجتمع[٦].

يأتي تواصل رجال الشرطة مع المجتمع عن طريق الإعلام الأمني،

والـذي يمثل حلقة الوصل بينهما، وكلما زاد التعاون والاختلاط ومشاركة الأجهزة الأمنية كلما اقترب المجتمع من تحقيق أمله في القضاء على عوامل الجريمة، كما أن التطورات التي شهدتها المجتمعات أدت إلى اتساع ميدان عمل الشرطة وصاحبه في ذلك تعامل الجماهير اليومي معها، مما ينشأ عن ذلك بعض الأخطاء التي يتضمنها الرأي العام، وهو ما يزيد العبء الملقى على عاتق الإعلام الأمني[٧]؛ خاصة أن عملية الضبط الاجتماعي مبنية على اتفاق الشرطة والجمهور بموافقتها[٨]، كما أن الإعلام الأمني معني أيضاً بتحسين صورة المؤسسات الأمنية وصورة رجال الشرطة خاصة.

لقد أدى التطور المذهل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى زيادة ارتباط الأنشطة الإعلامية بالمجتمع، وبالتالي إلى وجود أساليب جديدة للتعامل الأمني مع المجتمع بمكوناته المتعددة، بل أصبح أحد المتطلبات الرئيسية للعمل الأمني المعاصر، تمثل ذلك في إيجاد قنوات للاتصال المباشر وغير المباشر بالمجتمع بقواه وعناصره وفئاته المتنوعة من أجل إيجاد الأرضية المشتركة بين الأجهزة المعنية والمجتمع، وتشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عند المواطنين تجاه هذه الأجهزة، استنادا إلى كون الأنشطة التي تقوم بها هذه الأجهزة ذات صلة مباشرة بمصالح المواطنين وحياتهم وأن قيام هذه الأجهزة بوظائفها بالكفاءة والفعالية المطلوبة، يتطلب بناء شراكات مجتمعية قوية وفعَّالة تؤمن برسالة الأمن ومتطلباته، وإذا كانت مسؤولية توفير الأمن في المجتمع، تقع على عاتق المؤسسات الأمنية بالدرجة الأولى؛ إلا أن كافة أجهزة ومؤسسات الدولة وجميع أفراد المجتمع تشترك هي الأخرى في هذه المسؤولية، ومن خلال الإعلام الأمني الذي يعمل على توعية وتوجيه أفراد المجتمع لكل ما له صلة بالنواحي الأمنية، حيث يسعى بشكل أساسي إلى نشر المعرفة الأمنية، وهو ما أنشأ علاقة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع، وكلما قويت هذه العلاقة ساعدت إلى حد كبير في منع الانحراف والجريمة والمشاركة سوياً في مكافحتها[١١].

ومن خلال ما تقدم نجد أن الإعلام الأمني يعمل بصورة أساسية على زيادة ونشر الوعي الأمني لدي أفراد المجتمع، ذلك أن أول خطوة للوقاية من الجريمة هي الوعي، وعليه يجب أن تعتمد كافة البرامج الدينية والاجتماعية والإعلامية على نشر الوعي بجميع مجالاته، حتى يتجنب المجتمع كل المخاطر والمشكلات والجرائم التي تهز كيان المجتمع والأسرة[٩]، وذلك كله جعل من الإعلام الأمني، علما فرضته أنماط الجريمة المنظمة بشق أشكالها، وما له من فوائد وقائية واجتماعية ولن تحقق المؤسسات الأمنية أهدافها إلا بجهود المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية والدينية، أيّ كل مؤسسات المجتمع المدني[١٠]، وذلك بالرغم من أن المكون الأمني صار متغيرًا حاكماً للأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية والسياسية وغيرها، نتيجة ازدياد الأهمية النسبية للمكون الأمني في مختلف مجالات الحياة المعاصرة [١٢].

المراجع:

١- خالد بن عبد العزيز الحرفش. (٢٠١١)«مفاهيم أمنية» (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) منشور على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٢/ ٢٠١١/٨

.http://www.assakina.com/news/news15461/.html#ixzz1OqS8fi1x

2 - Bottoms, A. E. (1990) "Crime Prevention Faction, The Policing and Society")New York: The Howard Journal of Criminal Justice , Wiley Online Library (p.322-.

٣- محمد بن حميد الشقفي. (١٩٩٨)«العوامل المؤثرة على علاقة المواطن بالشرطة: دراسة على المراجعين بمركز شرطة الروضة بالرياض» رسالة ماجستير غير منشورة (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية).

٤- عباس أبو شامة. (١٤١٩هـ)« شرطة المجتمع» (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث) ص٢٧.

٥- محمد عيسى برهوم . (١٩٧٤) «الدور الاجتماعي للشرطة» (القاهرة: المركز القومي للبحوث الجنائية ، المجلة الجنائية القومية، عدد ٣، مجلد ١١٧، نوفمبر١٩٧٤) ص٤٥٥.

٦- عبد الكريم عبد الله الحربي. (١٤٢٥هـ) «الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية» ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن من ٢/٢١ حتى ٢/٢٤ (الرياض : كلية الملك فهد الأمنية بالرياض) ص٨.

٧- إبراهيم الطخيس وآخرون. (١٤٠٥هـ) «العلاقات العامة والعلاقات والإنسانية» (الرياض: مطابع الشرق الأوسط) ص١٥٤.

8- Fielding N.C. (1995)»Community Policing In Criminology «(Oxford : Clarendon Press) P. 25.

٩-عبد الكريم عبد الله الحربي. (١٤٢٥هـ) « الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية» ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن في الفترة من ٢/٢١ حتى ٢/٢٤ (الرياض : كلية الملك فهد الأمنية بالرياض). ص٨.

١٠-خالد بن عبد العزيز الحرفش ، مرجع سابق.

١١- عبد الكريم عبد الله الحربي: مرجع سابق، ص ٤.

١٢- محمد سعد أبو عامود . (٢٠٠٨) « الإعلام والسياسة في عالم جديد «(الإسكندرية : دار الفكر الجامعي). ص٤٦

* ماجستير في الاعلام.

الشرطة النسائية

الدرجة المدنية ٩ /
عزة بنت سيف الرواحية*
إدارة الرعاية الاجتماعية

باتت الشرطة النسائية العمانية تقوم بدورها جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل الشرطي وبذات المهام ومهما واجهتها من صعوبات جمّة، إذ ما نراه وبشكل دوري ومستمر من انضمام الفتيات العُمانيات إلى السلك العسكري وتحديها لكل التدريبات القاسية وإثباتها للقدرات التي قد تتفوق بها على نظيرها الرجل في بعض الأحيان ما هو إلا ثمرة جهد سنوات ودراسة وتخطيط قامت به الحكومة العُمانية لتصل إلى هذا المستوى من التفوق العسكري على مستوى الوطن العربي عامةً والخليج خاصةً ، من نظام وأخلاق وانضباط عسكري وقانوني بحت يشهد لها كل قاصٍ ودانٍ من السلطنة الحبيبة وخارجها. فكما هو معروف لدى الجميع قد تأسست أول فصيلة للشرطة النسائية في سلطنة عُمان وبأوامر سامية من لدن مولانا صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه في عام ١٩٧٣م وكانت عبارة عن فصيلة صغيرة لا يتعدى عدد أفرادها ١٧ مجندة ، بينما نرى اليوم أن الفصائل المُنْظَمّة بالسلك العسكري سواء بالشرطة أو بالجيش السلطاني العُماني وبكافة الأجهزة العسكرية والأمنية بالآلاف المؤلفة ومازال العدد في تزايد مستمر ولله الحمد ، ولقد شاهد المواطن والمقيم على أرض الحبيبة عُمان تلك العروض العسكرية النسائية في كل تخرج للمستجدين ودورات الضباط المنّظمين إلى جهاز الشرطة وما تميزت به من قدرات فائقة في حمل السلاح والحركات العسكرية المدروسة والمنظمة بشكل أبهر الجميع ليجبرهم على الاعتراف والإشادة به ككفاءة للعنصر النسائي في المجال العسكري بالإضافة إلى تصنيف وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون للشرطة النسائية العُمانية ضمن أفضل وأقوى شرطة نسائية في قائمة الدول الخمس الأولى عربياً من حيث الانضباط والمهارات القتالية والدفاعية وفي منطقة الخليج العربي خاصةً.

إن القوى البشرية هى رأس مال أي مجتمع ينشد الأمن والأمان والتقدم والرقي على أرضه وحياة كريمة لشعبه ، ولذلك ومن هذا المنطلق ونظراً لإدراك حكومتنا لهذا المبدأ فإننا نرى مدى اهتمام جهاز شرطة عُمان السلطانية باستيعابه المستمر للتجنيد العسكري النسائي بعدما أثبتت المرأة العُمانية جدارتها في هذا المجال، حتى وصلت إلى أعلى الرتب العسكرية صفاً إلى صف مع أخيها الرجل العسكري، وتقمصت الأدوار العسكرية والمهام الإدارية الكبرى بكل همة وانضباط وتدريب مستمر ، فتقلدت المناصب الإدارية والمهام العظيمة والتي باتت تديرها من موضعها ومسؤوليتها تلك ،فأصبحت مسؤولة مسؤولية كبيرة عن منطقة بأسرها وما تنصيب امرأة برتب عسكرية متقدمة كرتبة مُقدّم مثلا لتصبح ضابطا مسؤولة عن مركز شرطة بأكمله إلا هو خير دليل على ثقة الجهاز بالكادر العسكري النسائي بعدما أثبت جدارته في شتى المحافل المحلية والدولية ، حتى باتت

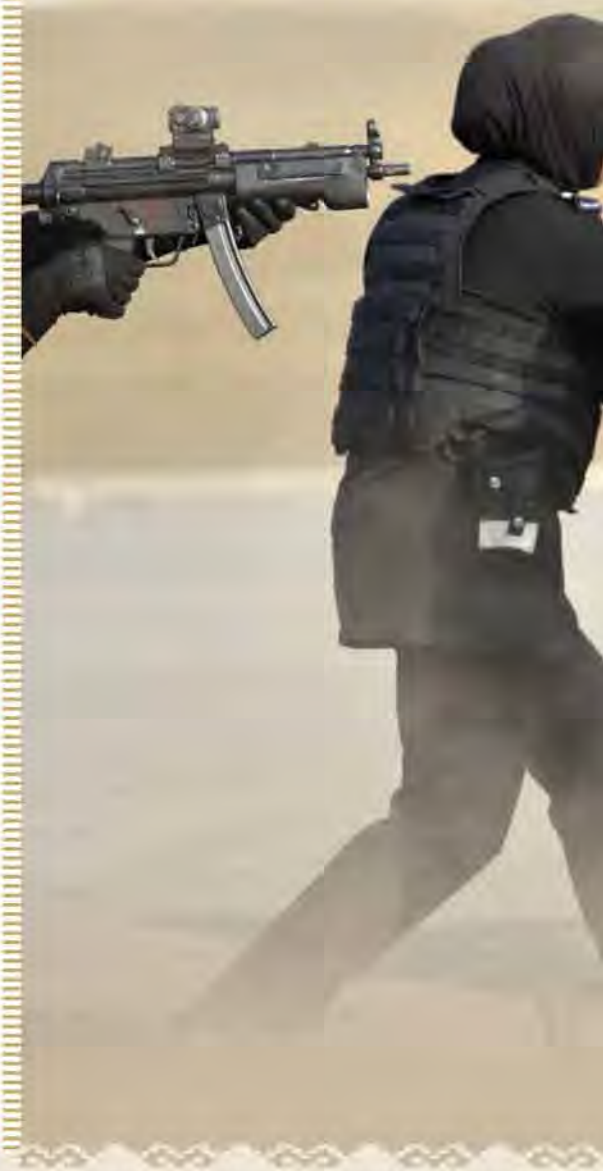

أحد أهم القوى التي يُحسب لها حساب من قبل أي تدخل خارجي قد يهدد أمن واستقرار البلاد دون أي تهاون. إن المرأة العسكرية العُمانية فرضت هيبتها باحترامها للزي العسكري الوطني ووظيفتها الحساسة وبالتالي أجبرت الآخرين على الوقوف احتراماً وإجلالاً لها ولدورها العظيم في حماية الوطن والمواطن. ويتخذ العنصر النسائي أدواراً فاعلة ومهمة جدا في حفظ الأمن والأمان والحفاظ على مقتنيات المجتمع المحلي ،لا يقل بتاتاً أهمية عن دور أخيها الرجل، لاسيما مع التطور الهائل الذي تشهده سلطنة عُمان والذي جعل من الخدمات المقدمة بمساعدة الشرطة النسائية العُمانية ضرورة حتمية في كل مفصل ومكون من مكونات المجتمع، فالشرطة النسائية العُمانية ومنذ بداياتها في السلك العسكري وهي تهتم بكل ما يخص القضايا المرتبطة بالمرأة والطفولة إلى جانب دورها الشُرطي، فحرصت على عمل دراسات ومتابعة مستمرة لحالات الجريمة النسائية وإعداد تقارير دورية فيما يخص الأحداث الجانحين، وكيفية التعامل مع هذه الفئة الصغيرة لإعادة تأهيلها من جديد وبشكل علمي وتربوي بحت، وفي وقتنا الحالي هذا ومع ما تم رسمه من النهج الجديد من قبل جهاز شرطة عُمان السلطانية بقيادة سيدي معالي المفتش العام للشرطة والجمارك، نرى أن المهام المنوط بها على عاتق الشرطة النسائية قد ازدادت تشعباً وتركيزاً،، فنراها اليوم وقد تواجدت في كل قسم من أقسام الشرطة وفي كل فرع من الأفرع الخدمية المجتمعية والتي تتطلب أعلى مستوى من المهارات والقدرات الشرطية لاسيما تلك المرتبطة بالعنصر النسائي، لذلك أصبحنا نلاحظ تواجدها بشكل قوي في الميادين المختلفة ، فهي لم تعد فرداً عسكرياً متدرباً فقط بل قفزت إلى أعلى درجات السُلَّم وأصبحت أيضاً مدربةً لأخواتها المستجدات والمشاة متسلحة بالأسلحة المختلفة في العديد من مراكز التأهيل والتدريب العسكري، فنراها على سبيل المثال متواجدة تقوم بشتى الأعمال في المطارات المحلية ، ومسؤولة عن اجتياز اختبار السياقة لكافة المتقدمات بطلب رخص القيادة ، كما أنها تدربت بشكل مكثف وبأعلى مواصفات الدقة والمهارة لتكون مسؤولة عن حماية الشخصيات المهمة والكبيرة التي تستضيفها السلطنة في مختلف المناسبات، كما أنها تساهم في وحدات الإسعاف وتلبية نداء الإغاثة للمرضى وحوادث الطرق بكل همة وجدارة إلى جانب إخوانها بذات الوحدة، بل وتُحرِّر المخالفات المرورية أيضاً للمُتجاوزين في الطرقات العامة ،كذلك تواجدها الملحوظ ضمن المهرجانات المحلية لتقديم العون والمساعدة لكافة زوار المهرجانات والتعاون في حفظ الأمن وسير المهرجان والاحتفالات المختلفة على خير وعلى أكمل وجه دون أي منغصات، وبالتالي ونظراً لحجم وأهمية الأعباء الملقاة على عاتق الشرطة النسائية كان لزاماً عليها أن تكون ذات مرونة جسدية ورياضية تُمكّنها من تأدية واجبها بكل سلاسة ويُسْر مثلما يتطلبه العمل العسكري منها، وإضافةً إلى ذلك فقد حرص جهاز شرطة عُمان السلطانية أن تحظى كل أفراد الشرطة النسائية بفرصة لتطوير مهاراتها وتوسيع مداركها المعرفية وذلك من خلال إلحاقها بدورات تخصصية وعامة تقوي من قدراتها العسكرية والمعرفية بما يكفل لها القدرة على التعامل مع أي عوائق في مناخ العمل بما يتناسب مع كل موقف مستندة على خبراتها العملية والمعرفية والعلمية التي من المفترض أن تكون قد اكتسبتها في الجهاز، وبالتالي تحويل الجانب النظري إلى واقع ملموس في حل المشكلات المجتمعية الأمنية والخدمية في ذات الوقت.

وكما هو معروف لدى الجميع بصفة عامة ، ولدى الشرطي والشرطية بصفة خاصة أن المنضم لجهاز الشرطة لابد وأن يكون هو

القدوة الحسنة للآخرين ، لذا كان من أهم شروط انضمام الفتاة العُمانية أن تكون حسنة السير والسلوك ، وأن تحافظ على مكانتها العسكرية وزيها العسكري فيما بعد ، وإلا ستتعرض للمسألة والعقوبات والمحاكمات العسكرية كغيرها ممن يعمل في القطاعات الأخرى، بل ربما هي في وضع يتطلب منها أن تكون أشد حرصا لحساسية مركزها بالجهاز. مما لا شك فيه أن العمل في جهاز الشرطة والتحاق المرأة للعمل مع الشرطة النسائية هو أمر ليس بالسهل ومن هنا كان لابد أن تعي الفتاة كافة المهام التي ستحملها على عاتقها قبل أن يتم قبول توظيفها بالسلك العسكري النسائي ، إذ أن رغبة الفتاة بالانضمام إلى أخواتها الشرطيات فقط لمجرد شغل وظيفة حكومية والشعور بالاستقرار وظيفياً هو أمر خطير وفي غاية الأهمية ، فهي ستتحمل أمانة صون المجتمع وحفظ الأمن والأمان فيه ، وضعف الرغبة في المهام العسكرية سيعرضها للكثير من الضغوط وذلك إن بدر منها أي تهاون في عملها كشرطية نسائية لاحقاً ، ومن هنا يظهر دور الشرطية (المسؤولة والقائدة في العمل) وذلك بتوضيح تلك المهام للملتحقات والمستجدات بالجهاز ، خاصةً أن بعض تلك الأعمال لربما تتطلب منها العمل بنظام المناوبات وهو أمر قد يتطلب جهدا يصل إلى أضعاف ما يتطلبه من أخيها الشرطي نظراً لالتزامات المرأة أيضاً اتجاه بيتها وأسرتها وأبنائها مما يلزمها بضرورة التوفيق بين العمل والبيت في آن واحد، مع العلم أن الجهاز قد كفل أيضاً للشرطية كافة حقوقها مع مراعاة طبيعتها كأنثى وما يعنيه ذلك من حمل وولادة وبالتالي العمل على التخفيف عنها ببعض المهام قدر الإمكان، وهذا لا يمنع إطلاقاً من الإشادة إلى العديد من أفراد الشرطة النسائية وتفوقهن في مهامهن العسكرية ونيل الإعجاب من جانب القادة والمسؤولين والشارع العام بشكل كبير. إن ثقافة ووعي المجتمع العُماني بدور المرأة في بناء المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل في كافة الوظائف والأعمال انعكس بصورة إيجابية في طريقة تعامله معها ، فنجد احترامه لأخته الموظفة أياً كان المنصب والوظيفة التي تتقلدها ، وهذا أيضاً نجده متمثلاً في احترام الآخرين للشرطة النسائية والتعامل معها من منظور عملها كموظفة عسكرية لها نفس الاحترام والتقدير كما هو للشرطي، وليس من منظور أنها أنثى ضعيفة لاحول لها ولا قوة ، فأصبح مجتمعنا العُماني مجتمعا حضاريا وشعبا متحضرا أبعد ما يكون من مجتمع ذكوري لا يعي أي معنى لمفهوم الشرطة النسائية! وفي الجانب الآخر نجد أن الأسرة العُمانية أيضاً باتت على إدراك تام ووعي بأهمية الشرطة النسائية وأهمية تواجدها خصوصاً لخدمة المرأة العُمانية والمقيمة ، إذ أن بعض المواقف الحياتية تتطلب بالفعل تواجد الشرطة النسائية أكثر من وجود الرجل الشرطي، وأصبح الرجل العُماني أكثر ارتياحاً لتعامل ابنته أو زوجته أو أخته مع الشرطة النسائية في مركز خدمي نظراً لأن المجتمع العُماني مجتمع محافظ وما زال محافظاً على عاداته وتقاليده وخصوصيته، لذا أصبح انضمام الفتاة العُمانية إلى السلك العسكري أكثر مرونة مما هو عليه سابقاً وتمكنت من كسب ثقة أسرتها والآخرين لما أظهرته من احترام لعملها الشرطي في محيط العمل ، وكفاءتها في إنجاز المهام الشرطية بجدارة مطلقة.

أخيراً،، إن المرأة قد تولت مكانتها المجتمعية منذ بدايات النهضة وأثبتت أنها في المكان المناسب مهما كانت صعوبة المَهَمَّة الموكلة لها ، فهي الأم المؤسسة الأولى ، والمعلمة مربية الأجيال، والممرضة والطبيبة ، والمهندسة ، ومع كل تلك المهام الوظيفية أصبحت القائدة العسكرية التي تستحق أن يقف لها أخوها الرجل وقفة إجلال واحترام ويلقي لها التحية العسكرية بكل شموخ وفخر بها، لأنها كانت اليد الممتدة له دوماً وأبداً.

* ماجستير قيادة تربوية

مقتطفات من قانون الجزاء رقم (٧/٢٠١٨)

الرائد/ خالد بن أحمد الشعيبي
أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة

استعرضنا في «الجزء الأول» من هذه السلسلة مقتطفات مهمة من قانون الجزاء الحالي، حيث رأينا بدايةً من الاحتفاظ بالمسمى السابق «قانون الجزاء»، وحتى المادة ١ التي تلتقي مع التقسيم الثلاثي للجرائم في الشريعة الإسلامية إلى حدود وقصاص وتعازير، أن هناك تجسيداً أصيلاً لبعض المبادئ الدينية والدستورية. ونستعرض في هذا الجزء الجديد مقتطفات أخرى هامة في نطاق القسم العام General Part أو الكتاب الأول، كما سماه المشرع العُماني، والذي يتضمن أحكاما عامة تسري على كل الجرائم والعقوبات أو أغلبها. ولقد أكد المشرع على هذه الطبيعة العامة لأحكام الكتاب الأول بشكل صريح في المادة ٢ التي تنص على أنه «تسري أحكام الكتاب الأول من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها فيه، وفي أي قانون آخر ما لم يرد فيه بشأنها نص خاص».

أما المادة ٣ من القانون، وهي موضوع هذه الحلقة، فقد رسَّخت مبدأ هاما وأساسيا في التشريعات الجزائية المعاصرة وهو «مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات» The Principle of Legality of Crimes and Penalties أو «الركن الشرعي» كما يسميه البعض، حيث نصت على أنه «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون». والملاحظ أن هذه الصيغة في القانون الجديد الحالي رقم ٢٠١٨/٧ تختلف عن الصيغة التي أوردها المشرع في المادة ١ من القانون القديم الملغى رقم ١٩٧٤/٧، والتي نصت على أنه «لا يعد الفعل جرماً إذا لم يوجد نص على ذلك حين اقترافه. كذلك لا يقضي بأي عقوبة لم يكن منصوصاً عليها حين اقتراف الجرم». والسؤال المطروح هنا هو ما الفرق بين الصيغتين؟ وهل لهذا الفرق تأثير على نطاق مبدأ الشرعية؟

بدايةً يجب ملاحظة أن نص المادة ٣ من القانون الحالي يُعد مطابقاً حرفياً لنص المادة ٢١ من النظام الأساسي للدولة، والتي نصت ومنذ عام ١٩٩٦، على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات بالقول: «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون». وهذا ليس بغريب فالدستور هو المصدر الأعلى والأساسي للحقوق والحريات العامة، ليأتي قانون الجزاء بعد ذلك بأهدافه الردعية ووظائفه الحمائية ليحمي هذه الحقوق والحريات الأساسية، لذلك لا غرابة في أن يؤثر النظام الأساسي تأثيراً بالغاً في نصوص قانون الجزاء. ومن جانب آخر تاريخي، يلاحظ كذلك تأثر المادة ١ من القانون القديم بالمادة ٣ من قانون العقوبات الأردني رقم ١٩٦٠/١٦ التي نصت على أنه «لا يقضى بأي عقوبة لم ينص القانون عليها حين اقتراف الجريمة». فكلا القانونين ـ العُماني والأردني ـ نصا على المبدأ في معرض حديثهما عن تطبيق الشريعة الجزائية من حيث الزمان. وهذا أمر غير مستغرب كذلك لأن قانون العقوبات الأردني هو أحد المصادر التاريخية التي أخذ عنها قانون الجزاء القديم.

إلا أن ما قد يثير الاستغراب أو السؤال هو الفرق بين عبارة « بناء على قانون» الواردة في النص الجديد، وعبارة « إذا لم يوجد نص» الواردة في النص القديم. بمعنى هل هناك اختلاف بين عبارة لا جريمة إلا «بقانون» وعبارة لا جريمة إلا «بنص»؟ وما مدى تأثيرهما على مضمون المبدأ؟ غني عن البيان أن مضمون مبدأ الشرعية يتلخص في أن المشرع وحده هو الذي يملك سلطة التجريم والعقاب. أي أن هناك حداً فاصلاً بين اختصاص السلطة التشريعية واختصاص السلطة القضائية، فالمشرع وحده هو الذي يسن القوانين، أما القضاء فينحصر دوره في تطبيق القوانين. ولما كان القانون هو المصدر الوحيد للتجريم والعقاب، فإن القاضي لا يملك أن يعتبر فعلاً معيناً جريمة إذا لم يوجد نص مسبق يبين الجريمة ويحدد العقوبة المقررة لها. فالقاضي الجزائي إذا لم يجد نصاً يجرم الواقعة المعروضة عليه ، فلا سبيل أمامه إلا أن يحكم بالبراءة، حتى وإن كان مقتنعاً بخطورة الفعل وبمخالفته للعدالة أو الدين أو الأخلاق. وهذا بخلاف دور القاضي المدني الذي يملك الرجوع لمصادر قانونية أخرى لحسم النزاع المعروض عليه، فإذا لم يجد نصاً في القانون حكم بمقتضى أحكام الفقه الإسلامي، فإذا لم يجد فبمقتضى المبادئ العامة للشريعة الإسلامية، فإذا لم يجد فمقتضى العُرْف.

فالقضايا المدنية باعتبارها تهدف إلى تعويض المضرور وإعادة الحال إلى ما كان عليه، تعتبر أقل خطورة بكثير من القضايا الجزائية

التي تهدف إلى توقيع العقوبة بحق مرتكب الجريمة وردع غيره حمايةً للمصالح العامة للمجتمع. من هنا تأتي أهمية مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات كضمانة هامة وقوية لحماية حقوق وحريات الأفراد ضد خطر التجريم والعقاب بغير قانون؛ أي ضد تعسف القضاة بتجريم أفعال غير مجرمة قانوناً أو بتوقيع عقوبات أشد غير منصوص عليها قانوناً. فمن يأت فعلاً لم يجرمه القانون هو في مأمن من العقاب وليس في وسع المشرع أو القضاء أن يعاقبه على ما فعل.

ولقد أكد قانون الإجراءات الجزائية - باعتباره يضم إجراءات البحث عن الجريمة وضبطها ووسائل إثباتها - على مبدأ الشرعية في أكثر من مادة تبين أنه إذا كان الفعل لا يشكل جرماً فإن المحكمة الجزائية ملزمة بالحكم بعدم المسؤولية. فالمادة ١٥ من القانون المذكور ، والتي جاءت تحت عنوان «انقضاء الدعوى العمومية» نصت على أن الدعوى العمومية تنقضي بإلغاء النص العقابي. وفي المادة ١٢١ الخاصة بالتصرف في التحقيق الابتدائي ورد النص في الفقرة الثانية منها بأن يقرر الادعاء العام حفظ التحقيق إذا كان القانون لا يعاقب على الوقائع المنسوبة إلى المتهم. كما تضمنت المادة ٢١٧ من ذات القانون الواردة ضمن الفصل الخاص بالأحكام نصاً يلزم المحكمة الحكم ببراءة المتهم إذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة.

وبالعودة للسؤال المطروح آنفاً، يمكن القول بأن عبارة « بناء على قانون» المستخدمة في قانون الجزاء الحالي ذات دلالة أوسع وأشمل من عبارة « إذا لم يوجد نص» المستخدمة في قانون الجزاء القديم. فعبارة «إلا بنص» توحي بأن القانون المكتوب أو التشريع الرسمي الذي تصدره السلطة التشريعية بموجب مرسوم سلطاني هو المصدر الوحيد لقانون الجزاء. بينما عبارة « بناء على قانون» تعني بأن مبدأ الشرعية لا يشترط أن يكون التجريم والعقاب مقررين بنصوص تشريعية عادية، بل من الجائز أن يكون التجريم والعقاب بناءً على قانون؛ أي بموجب تشريعات فرعية، وذلك كما في الحالات التي يفوض فيها القانون السلطة التنفيذية حق إصدار لوائح وقرارات تحمل صفة التجريم والعقاب.

ومن الأمثلة العملية لهذه اللوائح والقرارات التنظيمية، قرار وزير البلديات الإقليمية والبيئة رقم ٢٠٠٢/١٠١ بشأن حظر قتل أو صيد أو قبض الحيوانات والطيور البرية، وقراره رقم ١٩٩٥/٩٠ بشأن مواعيد فتح وغلق المحلات المقلقة للراحة، وقراره رقم ١٩٩٤/٩١ بإصدار لائحة الاشتراطات الصحية لمحلات بيع اللحوم والدواجن والأسماك، وكذلك قرار وزير الزراعة والثروة السمكية رقم ٢٠١٧/٣٣٦ بشأن حظر صيد وحيازة وتداول الصفيلح ، وقراره رقم ٢٠١٧/١٩٥ بشأن حماية أشجار نخيل التمور والنارجيل والزينة وأشباه النخيل وفسائلها، أيضاً قرار المفتش العام للشرطة والجمارك رقم ١٩٩٧/٦١ بشأن اللائحة المنظمة لمحلات نسخ المفاتيح، وقراره رقم ١٩٩٨/٨٤ بشأن لائحة تنظيم استخدام آلات النسخ الملون. فهذه اللوائح والقرارات رغم أنها نصوص تشريعية فرعية، إلا أنها تهدف إلى الحفاظ على الأمن والصحة والسكينة العامة، وتتضمن جملة من الأوامر والنواهي المُقيِّدة للحريات، فضلاً عن اقترانها بجزاءات لمن يخالفها. ولم يغفل المشرع حقيقة هذه اللوائح والقرارات، فلم تقرر المادة ٣ من قانون الجزاء أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون صادر من سلطة تشريعية أصلية وإنما قررت أنه «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون»، وهي بذلك لا تستبعد اللوائح والقرارات كمصادر فرعية مكملة للتجريم والعقاب باعتبارها تصدر «بناء على قانون».

وفي هذا الاتجاه يصب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ The Universal Declaration of Human Rights (UDHR) حيث نصت المادة ١١ منه على أن «لا يُدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن عمل، إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب. كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة». كما أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان The European Court) of Human Rights ECtHR) على صحة هذا التوجه صراحةً في أحد قراراتها عندما قررت بأن «بيان الجرائم

وتحديد والعقوبات لا يكون إلا بناء على قانون».

كما ومن جانب آخر لا يقل أهمية، سوف يؤدي اعتبار القانون الرسمي الصادر من سلطة تشريعية المصدر الوحيد لقانون الجزاء إلى استبعاد مصادر القاعدة القانونية الأخرى وفي مقدمتها مبادئ الشريعة الإسلامية. وهو ما قد يتعارض مع المادة ١ السابق الإشارة إليها في الجزء الأول والتي اعتبرت العقوبات الواردة في قانون الجزاء «عقوبات تعزيرية، إلا ما ورد بشأنه نص على عقوبة حد أو قصاص». فالشريعة الإسلامية لها دور لا يمكن إنكاره في القانون العُماني، فهي كما وصفتها المادة ٢ من النظام الأساسي للدولة مصدر أساسي من مصادر القانون. إلا أن نصوص الشريعة الإسلامية ليست كلها قانوناً مكتوباً؛ فبخلاف جرائم الحدود والقصاص المقررة وفق قانون مكتوب من القرآن والسنة، فإن جرائم التعازير يُترك أمر تحديدها وبيان عقوبتها لولي الأمر غالباً دون نصوص تشريعية مكتوبة، بالتالي لا تتماشى مع مبدأ الشرعية الذي يشترط التجريم «بقانون»، وإنما تنسجم فقط مع مبدأ التجريم «بناء على قانون».

ويُجمع الفقه على جواز عدم تقيد القاضي الجزائي بالنصوص التشريعية إذا تعلق الأمر بتحديد الأسباب التي تحول دون توقيع العقوبة، كأسباب الإباحة والتبرير. ففي هذه الحالة لا تنحصر مصادر القانون الجزائي في النصوص التشريعية الرسمية، وإنما يتصور أن يكون العرف ومبادئ الشريعة الإسلامية مصادر ثانوية يجوز الرجوع إليها. مثال ذلك الاستناد إلى الشرع في إباحة تأديب الآباء ومن في حكمهم للأولاد القصر.

ورغم ذلك، فقد يتطلب الأمر في بعض الوقائع لتحديد عناصر وأركان بعض الجرائم الاستعانة بالعرف أو قواعد الشريعة الإسلامية. ومن الأمثلة على ذلك جريمة الزنا، فالتحقق من عدم قيام عقد زواج صحيح شرعاً قد يتطلب الاستعانة بالشريعة الإسلامية، وكذلك هو الحال بالنسبة لجريمة زنا المحارم، فيما يتعلق بتحديد المحارم على التأبيد. كما قد نستعين أيضاً بالعرف في العقاب على بعض الجرائم المخلة بالآداب العامة والحياء العام، فجريمة الظهور في الطرق أو الأماكن العامة بطريقة تخدش الحياء العام أو تتنافى مع تقاليد وأعراف المجتمع قد تتطلب الرجوع للعرف والشرع لتحديد ما يعد خادشاً للحياء العام.

وتجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى هذا الدور الثانوي للشريعة الإسلامية كمصدر لقانون الجزاء، هناك دور أصيل لها يتمثل في حالات استبعاد العقاب أو تخفيفه. مثال ذلك ما قررته المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجزائية من ضرورة إرسال الأوراق إلى اللجنة الشرعية قبل إصدار أحكام الإعدام. وفي هذا الصدد قالت المحكمة العليا العُمانية بأن هذا الإجراء هو «إجراء وجوبي من إجراءات الحكم لا يصح ولا يكتمل إلا به وقد قصد الشارع منه أن تكون المحكمة على بيّنة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الرأي قبل الحكم بهذه العقوبة».

نخلص مما تقدم، أن المادة ٣ من قانون الجزاء قد جاءت متوافقة تماماً مع المادة ٢١ من النظام الأساسي للدولة عندما أكدت بأنه «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون». وهذا النهج المتزن من قانون الجزاء قد جمع بين الأصالة بمراعاة قيم المجتمع العُماني وبين المعاصرة بتوافقه مع التشريعات الجزائية الحديثة، دون أن ينطوي ذلك على مساس بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات. ولما كان قانون الجزاء هو المصدر الأساسي للتجريم والعقاب، سنتعرف في العدد القادم على مقتطفات أخرى من هذا القانون الحيوي.

* دكتوراه في القانون الجنائي

تحليق الطائرات الورقية

العقيد / أحمد بن بخيت الشنفري*
المكلف بتسيير أعمال المركز الوطني للمعلومات المالية

تستخدم جماعات الجريمة المنظمة شبكات من شتى أنواع المحترفين لدعم النشاط الإجرامي ونقل العائدات غير المشروعة وإعادة توزيعها وغسلها. قد تعمل هذه الشبكات كهيكل منظم أو بتسلسل هرمي أو شبكات منفصلة منتسبة لها. وتتغير شبكات غسل الأموال الاحترافية بشكل منتظم في طريقة العمل (الانتقال بين البنوك والدول المختلفة، وما إلى ذلك أو ما يعرف باسم **تحليق الطائرات الورقية**).

يهدف هؤلاء المهنيون المحترفون إلى تسهيل عمليات غسل الأموال فقط ولا يشاركون في الجرائم الأصلية الفعلية. ويقدمون خبراتهم لإخفاء العائدات غير المشروعة. ويتم ذلك بغض النظر عن الجريمة الأصلية الأساسية، وفي بعض الأحيان، يُشتبه في أن هذه الشبكات المهنية نفسها توفر أيضا خدمات وخبرات مالية للمنظمات الإرهابية، وتسعى إلى غسل العائدات غير المشروعة أو تضليل مصدر الأموال المشروعة التي تحت سيطرتها.

قد يكون لهؤلاء المهنيين اختصاص ضيق وطائفة فريدة من المهارات. ويتضمن ذلك: توفير الخدمات لنقل الأموال أو شراء الأصول، العمل كوكلاء، استخدام ناقلي الأموال وخدمات وسطاء نقل الأموال، الإشراف على إدارة الحسابات التعامل مع عمليات مزود خدمات نقل الأموال أو القيمة، تسجيل الحسابات المالية (على سبيل المثال، بطاقات الائتمان والمحفظات الإلكترونية، والحسابات المصرفية)، والقيام بالخدمات الأخرى اللازمة لتسهيل غسل العائدات غير المشروعة. وثمة نماذج حديثة لمؤسسات مالية بكاملها أو متعهدي دفع يعملون لصالح مؤسسات إجرامية أومشاركتها في تسهيل غسل الأموال.

عندما تتولى هذه الشبكات الاحترافية تقديم خدمات احترافية لغسل الأموال، فإنها توفر البنية التحتية بأكملها لمخططات غسل الأموال المعقدة (على سبيل المثال حزمة» كاملة أو خدمة كاملة) أو تصميم مخطط فريد يلائم الاحتياجات الخاصة للعميل الذي يرغب في غسل العائدات غير المشروعة. ونتيجة للتطبيق العالمي للخدمات المقدمة من هذه الشبكات الاحترافية لغسل الأموال، تستخدم مختلف جماعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية نفس البنية التحتية المالية، بصرف النظر عن المنشأ الجغرافي لجماعة الجريمة المنظمة أو المنظمة الإرهابية. وعلى هذا النحو، فإن الشبكات الاحترافية تعمل عبر الحدود الوطنية لاستغلال مواطن الضعف في النظام المالي العالمي، والأطر المحلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنواع معينة من المؤسسات المالية والكيانات القانونية.

وبصفة عامة، تشكل هذه الشبكات الاحترافية لغسل الأموال خطرًا كبيرًا عبر الحدود على المجتمع الدولي بأسره، مما يستلزم تضافر الجهود الدولية والتعاون الفعّال وتبادل المعلومات.

فهم غسل الأموال الاحترافي

١- الأفراد:

يُشار بصفة عامة إلى استخدام جهات فاعلة مستقلة خارج نطاق مؤسسة إجرامية معينة لتيسير أو توجيه غسل عائدات الجريمة باسم "غسل أموال بطرف ثالث". وتعرّف مجموعة العمل المالي غسل الأموال بطرف ثالث على أنه غسل الأموال من قبل شخص لم يرتكب الجريمة الأصلية. ويشار إلى هؤلاء الأفراد أو الفاعلين بمجموعة واسعة من المصطلحات، بما في ذلك: عامل تمكين، أو وسيط أو ميسّر أو ميسّر فائق. وهي مصطلحات مترادفة بشكل عام وتشير إلى الشخص المسؤول عن جانب التخطيط أو اتخاذ القرار في عملية غسل الأموال.

من الأساليب الشائعة لغسل الأموال استخدام المعاملات المعقدة التي تشمل مجموعة متنوعة من الوسطاء المنتشرين في العالم بعد أن أصبح المجرمون أكثر تطوراً، وتفاعلاً مع الإجراءات التي تتخذها جهات إنفاذ القانون، وبعض هذه الكيانات تكون متواطئة بل ربما تكون نفسها كيانات إجرامية. كما تشهد الدول استخدام عدد أكبر من الوسطاء أكثر من ذي قبل، متمركزين في مواقع أكثر. ويرجع ذلك جزئيا إلى الترابط الكبير للنظام المالي العالمي والتقدم التقني الذي جعل غسل الأموال غير المشروعة أكثر تعقيدا. وفي الواقع، غالبًا ما يستخدم القائمون على غسل الأموال المحترفون قنوات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك وسائل الاتصال المشفرة والبرامجيات المتخصصة التي تسمح لهم بإدارة مخططات مالية معقدة من مكتب واحد.

ويفضل المجرمون العمل مع نقطة اتصال واحدة قادرة على غسل مبالغ كبيرة من عائدات الجريمة، حيث يقدم هذا الشخص خدمة كاملة (الجريمة كخدمة). وعادة ما لايكون لهؤلاء الخبراء سجل جنائي حتى لا يتم كشفهم. ويسعى هؤلاء المحترفون لتكوين صورة موثوقة لضمان سهولة الوصول إلى القطاع المالي الشرعي والأطراف الأخرى ذات الصلة. وغالباً ما يبحث المحترف بسعي حثيث عائدات الجريمة ويُعوِّل على سمعة جيدة في العمل والإعلان الشفهي في عالم الجريمة، بما في ذلك شبكة الإنترنت المظلمة. ومثل هؤلاء الأفراد سريعا ما يصيرون ضمن عصابات.

٢- الشبكات:

الأفراد المذكورون أعلاه غالباً ما يشكلون شبكة معقدة من الأفراد والشركات والكيانات الأخرى التي تعتبر بمثابة حرَّاس بوابات مهمين للقطاع المالي الشرعي. وثمة دور متزايد للشبكات والمنظمات المُنسَّقة والمُكرَّسة التي أنشئت لغسل الأموال على وجه التحديد ، حيث إن تحريك العائدات غير المشروعة أصبح عملا تجاريا مُربحا. وتُستخدَم هذه الشبكات المحلية والدولية لتوسيع المسافة بين من يرتكبون الجريمة الأصلية والأشخاص ومن ينقلون عائداتها غير المشروعة. ويتزايد عدد المنظمات الإجرامية التي أصبحت تقدم خدمات متكاملة. مثلاً، قد يعرضون تقديم خدمات غسل أموال داخليًا أو بمساعدة شبكة من المحترفين الآخرين. في بعض الحالات، يكون لمنظمة غسل الأموال علاقات شخصية، مثل الروابط العائلية مع المجرم المتورط في الجريمة الأصلية.

ويجري التعاون بين مختلف جهات غسل الأموال الاحترافية لتنويع القنوات التي قد تمر من خلالها العائدات غير المشروعة، مما يقلل من مخاطر الكشف والقبض عليها حيث ينشر الوسطاء المخاطر ويقومون بأنشطة تجارية مع العديد من المتخصصين الماليين والسماسرة. ولا تكون هذه العلاقات

بين الأشخاص منظمة دائماً، وإنما مرنة بطبيعتها. وأفادت أجهزة إنفاذ القانون أن ناشطي الأموال المحترفين نادرا ما يوقعون أي شيء، لكنهم يحتفظون بنظام محاسبة الظل، الذي يحتوي على سجلات مفصلة بأسماء الرموز.

الهيكل التنظيمي للشبكات الاحترافية لغسل الأموال والخدمات التي تقدمها

أحياناً يشترك الأفراد والشبكات الاحترافية في إحدى مراحل غسل الأموال أو في كافة مراحله (الإيداع والتعتيم والدمج)، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المتخصصة، مثل هيكلة الشركات وتزوير الوثائق وتقديم الخبرات الإلكترونية، وتعمل الشبكات بطريقة متطورة جداً وتوفر بنية تحتية كاملة لمخططات غسل أموال معقدة أو تبني نظامًا فريدًا يفي بالاحتياجات الخاصة للعميل، وللشبكات المتخصصة منظم مسؤول عن جميع أعمال التخطيط وصنع القرار في مخطط غسل الأموال. ولبعض الشبكات مقدمون محددون يكونون مسؤولين عن إحضار عميل إلى الشبكة وإدارة الاتصالات مع هذا العميل. وغاسلو الأموال المحترفون يعملون أحياناً بالنيابة عن منظمات إجرامية متعددة ضالعة في مجموعة متنوعة من الجرائم الجنائية.

وبصفة عامة، يستخدم الميسّرون الاحترافيون معارف وخبرات متخصصة لاستغلال الثغرات القانونية، وإيجاد الفرص للمجرمين، أو مساعدة المجرمين على الإبقاء على عائدات الجريمة واضفاء الشرعية عليها. ويقوم بعض محترفي غسل الأموال بتسويق خدماتهم علانية كطريقة للشبكات الجرمية لتقليل الشفافية والتحايل على ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية وتجنب الأعلام الحمراء لمؤشرات الاشتباه. ويقدمون خدماتهم مقابل رسوم، وتتعامل معهم جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لمهاراتهم المتخصصة وخبراتهم في مجال غسل الأموال بمبالغ كبيرة.

هناك عدد من الخدمات المتخصصة التي يمكن أن يقدمها الأفراد أو الشبكات كالخدمات الاستشارية مثلاً، كما تشمل تلك الخدمات خدمات وكلاء مُسجِّل الشركات والحسابات، وتقديم الهُويات والأوراق المزوّرة، وخلط العائدات المشروعة مع العائدات غير المشروعة، وإيداع ونقل الأموال غير المشروعة. كأن يكون مدير البنية التحتية مسؤولاً عن إنشاء شركات وهمية (في الداخل والخارج) وإدارة الحسابات المصرفية. ويدير هذا المدير المسؤول عن البنية التحتية شبكة من المُسجَّلين الذين يعثرون على الوكلاء ويعينونهم (على سبيل المثال، أشخاص في الواجهة) لأداء مجموعة متنوعة من المهام مثل تسجيل الشركات الوهمية نيابة عن العميل باسم الشخص الذي في الواجهة، وفتح الحسابات المصرفية، وتلقي معلومات تسجيل الدخول المصرفية عبر الإنترنت أو كلمات المرور، وإصدار بطاقات الائتمان وشراء بطاقات شرائح الاتصال للهواتف المحمولة.

وأحياناً يتخصص هؤلاء المهنيون في مجال محدود مثل تقديم خدمات نقل الأموال أو شراء الأصول، ويستخدمون لقطع الصلة القائمة بين مصدر الأموال ووجهتها، أو يعملون كوكلاء أو حاملي نقود أو مديري أعمال أو مشغلين لمقدمي خدمة تحويل الأموال أو القيمة، أو تقديم خدمات تسجيل الحسابات المالية (مثلاً بطاقات الائتمان والمحفظات الإلكترونية). ويمكن أن يكون غاسل الأموال المحترف عبارة عن (١): كيان متواطئ، كبنك مثلاً (٢) فرد متواطىء يعمل في شركة مشروعة أو غير مشروعة، أو (٣) مُيسِّر محترف، مثل المحامي أو المحاسب. ويستغل هؤلاء الأفراد وظيفتهم وبنيتهم الأساسية ومعرفتهم لتسهيل عملية غسل الأموال للعملاء، فيضيفون شرعية على أنشطة المجرمين ومجموعات الجريمة المنظمة. مثلاً، يتولى المحاسبون مسؤولية إعداد الوثائق الوهمية (مثل الاتفاقيات ومذكرات الشحن وفواتير المبيعات).

كما تستفيد هذه المؤسسات من خبراء خارج شبكتها القريبة بشكل دائم أو تتعاقد معهم من الباطن ليقدموا خدمات لمهام محددة. كما تظلّ على تواصل مع خبراء آخرين في الخارج. ومن خلال هذه الاتصالات، يتمكن غاسل الأموال المحترف من فتح حسابات مصرفية في الخارج، وإنشاء أو شراء شركات أجنبية واستخدام البنية التحتية الحالية التي يسيطر عليها غيرهم من خبراء غسل الأموال المحترفين.

ويرتبط الوسيط عادة بعدد من المجرمين، وكثيراً ما لا تكون له دراية بالجريمة الأصلية (مثل جريمتي المخدرات أو الاتّجار بالبشر)، ولا يهتم عموماً بأصول الأموال. وإنما يهتم غاسل الأموال

المحترف بوجهة الأموال، وطريقة نقلها. وتتشجع جماعات الجريمة المنظمة لاستخدام هؤلاء المحترفين لأنهم غالباً ما يفتقرون للمهارات والمعارف اللازمة أو تنفيذ الجرائم في قطاعات معينة، مثل القطاعات المُعقَّدة أو القطاعات القائمة على الحاسوب.

وخبراء غسل الأموال بارعون في إدارة وتحويل الأموال في جميع أنحاء العالم ويلعبون دوراً مهماً في تسهيل الروابط العالمية بين الأسواق غير المشروعة. تقدم هذه العصابات تقنيات غسل أموال متطورة مقابل ٥ إلى ٢٠٪ من العمولة ، والتي تعتمد على عدة عوامل من بينها مقدار المبلغ المغسول نفسه.

ويلبي غاسل الأموال - بشكل أساسي - متطلبات جميع العملاء من هذه الشبكات الواسعة. كما يمكن تحويل الأموال أو تجهيزها لتهريبها لدول أجنبية بدعم من المختصين الماليين، كما يمكن شراء العقارات أو إصدار قروض عبر المُيسِّرين. ولتحقيق هذه الغاية، يتم استخدام بيانات مصرفية كاذبة وفواتير وسير ذاتية وحسابات سنوية زائفة، بل وخطابات تزكية زائفة. ومن الخيارات الأخرى التي يلجأون إليها شراء التحف والمجوهرات والهواتف الذكية المشفرة.

نموذج على الهياكل التنظيمية للشبكات الاحترافية لغسل الأموال

عملية «الأفعى» لتفكيك مجموعة جريمة منظمة باستخدام خدمات غسل أموال محترفة

نفَّذ عملية الأفعى الحرس المدني الإسباني، بدعم من مكتب الشرطة الأوربي « إيروبول»، في شهر مايو ٢٠١٥. استهدفت العملية مجموعة جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية تتكون بشكل أساسي من مواطنين صينيين يعملون في إسبانيا مع شبكة من الأفراد عبر دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. وظلت تلك المنظمة الإجرامية تعمل منذ عام ٢٠٠٩، يتركز عملها على غسل عائدات جرائم أصلية متنوعة داخل الاتحاد الأوروبي ، فضلا عن نقل عائدات غير مشروعة إلى الصين، ولديها هيكل هرمي، مع تقسيم دقيق للمهام بين المحترفين. وتضمنت الأنشطة الاحترافية لغسل الأموال استخدام المُنسِّقين الذين يُديرون حسابات مصرفية ووثائق نقل. كما تم استخدام متعاونين غير مباشرين أيضا كرجال واجهة لإنشاء الحسابات المصرفية والشركات ، ونقل الأموال نقداً.

تم تنفيذ الأنشطة الجنائية والأنشطة المتعلقة بغسل الأموال في المقام الأول باستخدام تقنيات غسل الأموال القائمة على التجارة والاحتيال الضريبي على نطاق واسع باستيراد السلع إلى أوروبا (من بين جرائم أخرى). استوردت الشبكة الإجرامية مختلف المنتجات إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق شركات تجارية تستخدم إعلانات مزيفة ووثائق مزورة. وإلى جانب تجزئة الأموال إلى مبالغ صغيرة ، استغل جماعة الجريمة المنظمة أيضًا مقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة MVTS. ومع ازدياد خبرتها، بدأت المجموعة بتقديم خدمات غسل أموال وخدمات تحويل دولية إلى جماعات جريمة منظمة أخرى مقابل رسوم.

وأدى التحقيق إلى اعتقال ٣١ شخصًا وحجز أكثر من مليون دولار أمريكي نقدًا و ٩٥ عقارًا و ٢٠ سيارة فاخرة. تشير التقديرات إلى أن هذه المجموعة قد تجنبت دفع ضرائب بقيمة ١٤ مليون دولار أمريكي على الأقل في عام ٢٠١٣ ، وغسلت أكثر من ٣٣٠ مليون دولار أمريكي.

المراجع:-

تقرير الاجتماع المشترك لمجموعة العمل المالي للخبراء، الذي عقد في بوسان، بكوريا الجنوبية، من ١ إلى ٤ مايو ٢٠١٨م.

تقرير حلقة العمل المشتركة للشرق الأوسط وأفريقيا للتطبيقات وبناء القدرات التي عقدت في الرباط، بالمغرب في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ يناير ٢٠١٨

* دكتوراه في القانون العام

شركة الشخص الواحد وفقاً لقانون الشركات التجارية الجديد

استحدث المُشرِّع العماني شركة جديدة ضمن الشركات التي يجوز إنشاؤها وفقاً لقانون الشركات التجارية الجديد الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/١٨)، ويأتي إنشاء شركة الشخص الواحد بهدف تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

وللحديث عن شركة الشخص الواحد يلزم التعريف بالشركة وأهداف إنشائها وطبيعة هذه الشركة وكيفية إدارة الشركة والالتزامات الملقاة على مالك شركة الشخص الواحد وأخيرا أحوال انقضاء تلك الشركة.

المقصود بشركة الشخص الواحد

شركة الشخص الواحد هي شركة محدودة المسؤولية، يملكها شخص واحد، استثناء من القواعد العامة في عقد الشركة التي تفترض تعدد الشركاء، وتطلق عليها بعض التشريعات «شركة الشخص الوحيد».

النقيب / إسحاق بن سالم التوبي*
إدارة الشـؤون القـانونيـــة

وتلك النوعية من الشركات تتميز بأنها ذات مسؤولية محدودة بقيمة رأس المال المُقدَّم من مالكها، ولا يتجاوز ذلك إلى أمواله الخاصة، ما يشجع المستثمر على استثمار جزء معين من أمواله من خلال تأسيس هذه الشركة مع تجنب مخاطر تعرض كامل ذمته المالية للمسؤولية في تعامله مع دائني الشركة، وذلك ما أكدته المادة (٢٩٣) من قانون الشركات التجارية الجديد بالقول» لا يسأل مالك الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال المخصص لها».

الهدف من إنشاء شركة الشخص الواحد

تهدف شركة الشخص الواحد إلى تحفيز العديد من المشروعات الفردية الصغيرة، التي تعمل في مجال الاقتصاد غير الرسمي، للتحول إلى الاقتصاد الرسمي، كي تستفيد من المسؤولية المحدودة التي أتاحها قانون الشركات لشركات الشخص الواحد.

الطبيعة القانونية لشركة الشخص الواحد

حددت المادة (٢٩١) من قانون الشركات التجارية طبيعة شركة الشخص الواحد بالقول» شركة الشخص الواحد شركة محدودة المسؤولية...»، ومؤدى ذلك اقتصار مسؤولية مالكها بقيمة رأس المال المُقدَّم منه لشركة الشخص الواحد.

ولم يحدد المُشرِّع الإجراءات والقواعد المتعلقة بإنشاء شركة الشخص الواحد تاركاً للائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية وضعها.

كيفية إدارة شركة الشخص الواحد

تتم إدارة شركة الشخص الواحد من مالكها، وأجاز القانون له أن يعين مديراً أو أكثر ليمثلها أمام الجهات القضائية وأمام الغير.

الالتزامات الملقاة على مالك شركة الشخص الواحد

بيَّنا مسبقاً أن الأصل عدم امتداد مسؤولية مالك الشخص الواحد إلى أمواله ولا يكون مسؤولا إلا بمقدار رأس مال تلك الشركة، إلا أن المُشرِّع قرر امتداد تلك المسؤولية إلى أموال مالك الشركة الخاصة في حالة ثبوت سوء النيَّة في وقف نشاط الشركة أو تصفيتها، فتنص المادة (٢٩٦) من قانون الشركات التجارية الجديد على الآتي « إذا قام مالك الشركة بسوء نية بتصفيتها أو وقف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقق الغرض من إنشائها، أو لم يفصل بين أعمال الشركة وأعماله الخاصة الأخرى، كان مسؤولا عن التزاماتها في أمواله الخاصة».

انقضاء شركة الشخص الواحد

أوردت المادة (٢٩٥) من قانون الشركات التجارية حالتين تنقضي فيهما شركة الشخص الواحد، وتمثلت الحالة الأولى بوفاة مالك رأس مال الشركة إلا إذا اجتمعت حصص الورثة في شخص واحد أو اختار الورثة استمرارها بشكل قانوني آخر خلال (١٨٠) مائة وثمانين يوماً من تاريخ الوفاة.

وتنقضي الشركة أيضاً بانقضاء الشخص الاعتباري مالك رأس المال.

الأحكام العامة المتعلقة بشركة الشخص الواحد

حظرت المادة (٢٩١) من قانون الشركات التجارية الجديد تأسيس أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد وينصرف هذا الحكم للشخص الطبيعي أو الاعتباري.

كما نصت المادة (٢٩٧) من ذات القانون على حكم عام نصه « فيما عدا أحكام المواد السابقة، تسري في شأن شركة الشخص الواحد الأحكام المنظمة للشركة محدودة المسؤولية فيما لا يتعارض مع طبيعتها».

المراجع

د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٦، ٢٠١٤.

M.tahrirnews.com.171145 .2019-2-.

قانون الشركات التجارية الجديد الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/١٨)

* ماجستير في القانون

علم الإجرام عبر الإنترنت ..

في مجال الاقتصاد والتقانات الرقمية في القرن الواحد والعشرين

محمد ياسر منصور

بيئة جديدة وإجرام جديد

الثورة على صعيد الاقتصاد الرقمي في السنوات الخمس عشرة الأخيرة قلبت طرز الحياة وأشكالها . وتقدم المعيشة على صعيد الفرد أو على مستوى الإدارة بلغ مرحلة اللاعودة ، إلى درجة أتاحت التدخل في كل فعل من أفعال الحياة اليومية . وأصبحنا نعيش حياة تشعر فيها الأجيال الجديدة بالسهولة واليسر.

والإدارة أيضاً تخطت عتبة هامة ، كما الفرد ، وذلك باستخدامها التقانات الجديدة للوصول إلى الوثائق والمستندات التي تريدها ، والحصول على المعلومات الخاصة بكل مواطن ، وإصدار بعض الوثائق المطلوبة أيضاً بوساطة تلك التقانات نفسها.

فالتجارة الماضية قُدُماً نحو الأمام تمثل الآن جزءاً هاماً من الاقتصاد، وكذلك الحال بالنسبة للعمل.

ففي فرنسا على سبيل المثال ، هناك ٢٥ مليون مشترك في الإنترنت، واستخدام هذه التقانات في تزايد مستمر . سواء على صعيد الهاتف الجوال أو على صعيد الحواسب الشخصية .

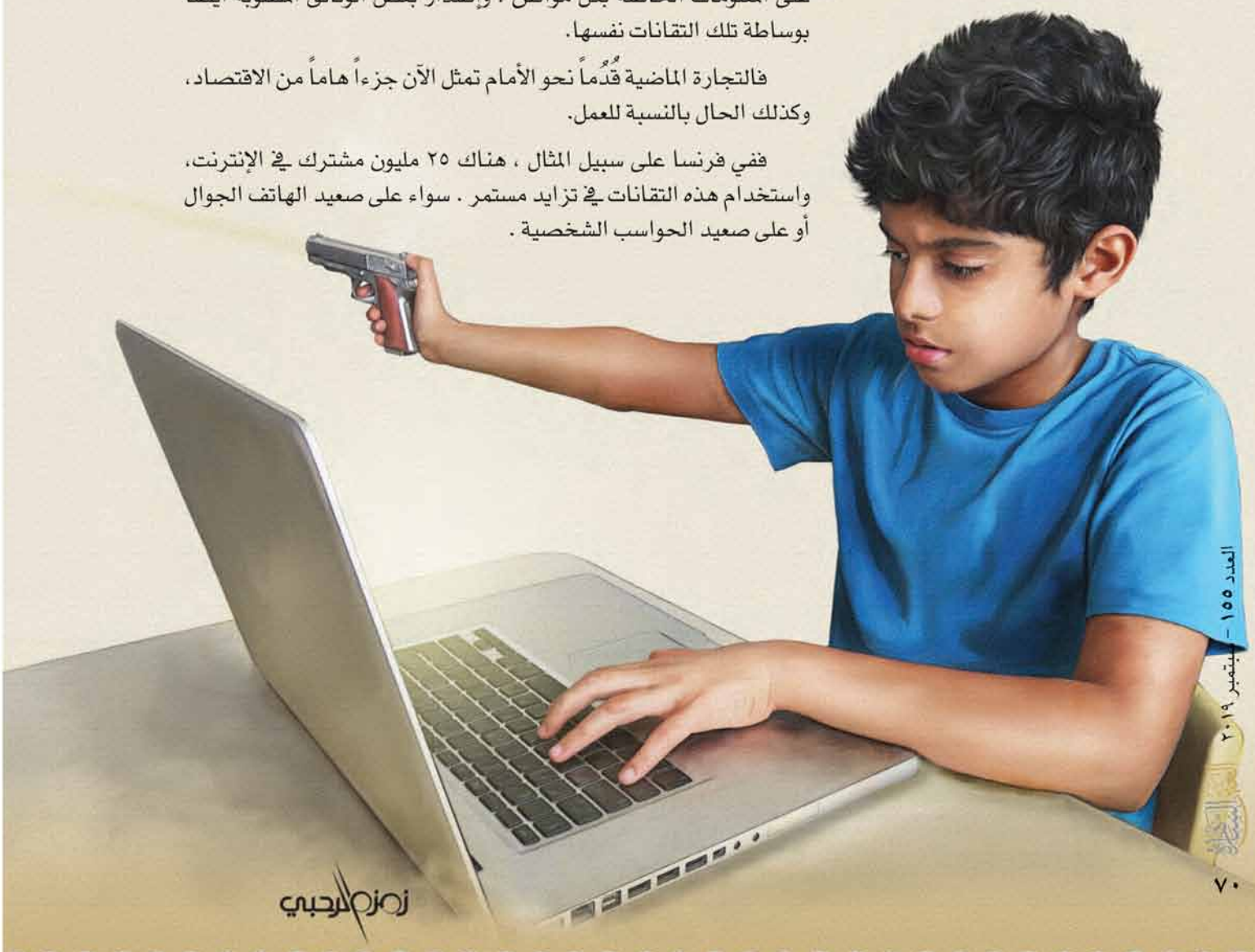

زمزم المرجبي

هذه التقانات الجديدة، شأنها شأن كل اختراع يدفع البشرية إلى التقدم ، أفرزت تصرفات وسلوكيات سيئة ومنحرفة : إنها علم الإجرام . وقد تكون نتائج هذا الإجراء ذات مساوئ على الأمن الجماعي تفوق أخطارها على المبادلات التجارية بل وعلى الصناعات الرقمية (الديجتال)، يزيد حجم الأخطار والأضرار بحيث تفوق أضرار انتشار الأوبئة القاتلة . فعلى الصعيد الفردي، قد يتعرض المواطنون لإساءات تمس شخصهم أو أسرتهم (أفلام دعارة يستخدم فيها الأطفال، أفلام تحرض على العنصرية..) أو تمسهم مالياً (سحب نقود بطريقة الاحتيال، انتحال الشخصية...).

إن المبادلات التجارية من خلال الإنترنت تشجع على اختراق الحواجز غير المشروعة ، ويعتقد مستخدمو الإنترنت أن المعايير الأخلاقية أو القانونية أو الشرعية المُطبَّقة في العالم الحقيقي لن تُطبَّق في هذا المجال ، الذي هو الإنترنت. ولما كانت حماية الأشخاص وممتلكاتهم هي مسؤولية الدولة، فإن عليها إنشاء «شرطة خاصة بالإنترنت» وتنسق عملها لتضمن الأمن والهدوء للعموم.

ربما كانت أعمال الإجرام على الإنترنت تشكل في يوم من الأيام حدثاً هامشياً ، غير أنها حالياً تشكل إجرام المستقبل لأن المخالفات التي ترتكب في ازدياد دائم ، وقد ازدادت سهولة من خلال استخدام التقانات الرقمية. وإن العمليات الإرهابية الأخيرة والأكثر دموية ، كعمليات مدريد ، استخدمت تلك التقانات سواء في الإعداد لها أو في تنفيذها.

مخالفات جديدة:

علم الإجرام التقاني لفظة نوعية يمكن تعريفها بأنها مجموع أعمال الابتزاز والاغتصاب المُرتكَبة عن طريق وسيلة مرتبطة بالتقانات الجديدة، وعلى رأسها الإنترنت ،والتي تُتيح من خلال شبكتها السلكية أو اللاسلكية أو الأقمار الصناعية سرقة أو اختلاس أو شل أو تزوير أو تبديل أو تخريب المعلومات والمعطيات أو الاستيلاء عليها أو نشرها وتبادل مضامين غير مشروعة . وهذه الأعمال تشمل نوعين أساسيين من المخالفات هما:

١. الأعمال الإجرامية التي تستخدم بشكل أساسي التقانات الرقمية:

الإساءة إلى نظام المعالجة المؤتمتة للمعطيات (STAD) ونشر برامج تتيح إلحاق الضرر بـ (STAD) والتي نصت عليها المادة ٣٢٣ . ١ وما بعدها من قانون الجزاء: تزوير بطاقات مصرفية ونشر برامج تتيح صناعة بطاقات دفع مزيفة أو مزورة ؛ المخالفات المرتبطة بقانون المعلوماتية والحريات التي نصت عليها المادة ٢٢٦ . ١٦ وما بعدها من قانون الجزاء حول حماية المعطيات الاسمية؛ المخالفات الواقعة بحق تشريع الكريبتولوجيا (الترميز).

٢. الأعمال الإجرامية التي تستخدم بشكل ثانوي التقانات الرقمية:

نشر مضامين مُحرَّمة (أفلام إباحية تستخدم الأطفال، كره الأجانب ، معلومات حول صناعة القنابل ، التزوير) على شبكة الإنترنت؛ الاختلاس من خلال الاحتيال على أرقام البطاقات المصرفية ؛ الاختلاس من خلال عمليات بيع زائفة في أحد المواقع ؛ تزوير الأعمال السمعية . البصرية.

والمخالفة (إعداداً أو تنفيذاً) قد أصبحت سهلة باستخدام التقانات الرقمية : استخدام الإنترنت والهاتف المحمول والميكرو . انفورماتيك لتبادل الرسائل وتدوين الوثائق ، والإعداد لارتكاب المخالفة.

الطرائق العملية:

١. إلحاق الضرر بأنظمة المعطيات المؤتمتة:

من بين الإساءات إلى المعلوماتية (الأنفورماتيك) فإن أخشى ما يخشى هو الإضرار التي تسببها الفيروسات وروح التخريب (إدخال قنابل منطقية) والهجمات على الأنظمة الآتية من الخارج.

قد تأخذ قرصنة المعلوماتية أشكالاً مختلفة : اعتراض البريد الإلكتروني، انتحال الهُوية ؛ التنصت على الشبكة ، للاستفادة من معلوماتها أو عرقلتها أو الحيلولة دون استخدامها، وتخريب المعطيات أو تغييرها ؛ التدخل في النظام؛ قرصنة الحواسب ، قرصنة الهواتف ، تخريب النظام...

ظهر منذ عام شكل جديد من الاحتيال يتيح للجاني الاستيلاء على المعلومات السرية لبطاقة الائتمان لأحد مستخدمي الإنترنت،

وبالتالي الوصول إلى أحد مواقعه المصرفية. وعموماً تزداد القرصنة المعلوماتية بمعدل ٩٪ سنوياً.

٢. الاحتيال على البطاقات المصرفية:

يقوم الاحتيال على البطاقات المصرفية على ضعف مَغنطتها ، ولا سيما أن هناك ملايين البطاقات المتداولة . وفي العام ١٩٨٦ تقرر زراعة برغوث إلكتروني في البطاقات المصرفية منعاً للاحتيال، الأمر الذي أدى إلى تقليص ملموس جداً في عمليات الاحتيال خلال عشر سنوات ، غير أن المجرمين اتبعوا تقانات جديدة للاحتيال. فاستخدموا مادة خاصة لنسخ ذلك البرغوث الإلكتروني جزئياً ، من البطاقة الحقيقية وحولوه إلى برغوث يمكن برمجته . ولا يمكن إلا للمُخدِّم المركزي كشف هذا النوع من الاحتيال . ويتزايد هذا النوع الجديد من الإجرام بمعدل ١٠٪ سنوياً ، بغض النظر عن نشر برامج معلوماتية عبر الإنترنت تتيح صناعة بطاقات مزورة.

٣. نشر مضامين (مواضيع) مُحرَّمة:

في هذا النوع من الإجرام عبر الإنترنت ، يجب أن نخص بالذكر المخالفات الجنسية ، ولا سيما استخدام الأطفال في الجنس . حيث يمكن للمُجرمين من خلال الإنترنت الدخول في تماس مباشر مع ضحاياهم والتغرير بهم وإغوائهم: إفساد القصر ، الاعتداءات الجنسية ، النيل جنسياً من القصر ، بل الاغتصاب وتجارة البغاء . وذلك كله يعني مخالفات جزائية يزيد استخدام الإنترنت من خطورتها ويعاقب عليها القانون. وهذا الأمر استدعى استنفار جهود رجال الشرطة والدرك لفرض رقابة صارمة ومشددة على تلك البرامج الإباحية التي تستغل الأطفال جنسياً عن طريق الإنترنت، كما شملت تلك الرقابة برامج كره الأجانب والبرامج الداعية إلى العنصرية إلخ...

حال التشريع والتنظيم:

> هناك ٢٥ مليون مشترك في الإنترنت، واستخدام هذه التقانات في تزايد مستمر . سواء على صعيد الهاتف الجوال أو على صعيد الحواسب الشخصية .

وُضِعَت نصوص كثيرة أوروبية أو وطنية لتنظيم تطبيق التقانات الرقمية واستخدامها مجددة شروط ذلك الاستخدام للمعطيات المرمزة ، والمحافظة عليها ، وإصدار الفواتير الهاتفية وفواتير الإنترنت ، وأتاحت تلك النصوص القانونية للقضاة التمكن من التحكم في الاستخدامات الجرمية لتلك التقانات.

تدخل الشرطة والدرك لمعالجة المخالفات:

سرعان ما قدَّرت الشرطة والدرك مدى خطورة التهديدات الجديدة المرتبطة بالتقانة الرقمية والإنترنت وغيرها ، وستزداد مسؤوليتهما المشتركة في المستقبل في الصراع ضد الجرائم والمخالفات التي سترتكب بحق هذه التقانة.

دوائر الشرطة:

دوائر الشرطة هي المعنية مباشرة على المستوى المركزي، ونخص منها بالذكر:

- المكتب المركزي للصراع ضد الجرائم المرتكبة بحق تقانات المعلومات والاتصالات.
- إدارة مراقبة الأراضي: ومهمتها التصدي لأعمال القرصنة الواقعة بحق الأنظمة المعلوماتية لدى المنشآت ذات الأنظمة المتشددة وأنظمة المعطيات المصنفة على أنها معلومات دفاعية . وقد أنشأت هذه الإدارة خلية مهمتها التدخل للصراع ضد الإرهاب.
- الإدارة المركزية للاستخبارات العامة : وتهتم بالقطاعات الاقتصادية والمالية والأنشطة المُحرَّمة الداعية إلى كره الأجانب وإلى العنصرية وإلى التهريب.. ومَهَمَّة هذه الإدارة نقل المعلومات الخاصة بهذه الأنشطة المنوعة وإيصالها باستمرار إلى الإدارات الأخرى لاستثمارها.
- الفرع الوطني لقمع الإساءات

إلى الأشخاص والأموال : وتقع على عاتق هذا الفرع مَهَمَّة معالجة الإساءات الواقعة بحق الضحايا القصر ومخالفات قانون الصحافة المرتبطة بالفضاء . ومراقبة المضامين والمواضيع الممنوعة.

- الإدارة الفرعية للشرطة التقنية والعلمية التابعة للشرطة القضائية: ومَهَمَّتها إكمال عمل جهاز الشرطة ، ولا سيما إشرافها على مخبر تحليل الإشارات ومعالجتها.

وعلى النطاق المحلي هناك:

- شبكة مُحقِّقين مختصين بجرائم المعلوماتية : والمُحقِّقون المختصون الجرائم المعلوماتية يُوزَّعون على إدارات المناطق والدوائر الإقليمية للشرطة القضائية.

دوائر الدرك:

توجد على المستوى المركزي البنى الدركية التالية:

- الدائرة التقنية للبحوث القضائية والوثائق: وتضم قسم الصراع ضد الإجرام التقاني ومركز تحليل صور أفلام دعارة الأطفال.

معهد البحث الإجرامي للدرك الوطني : ويضطلع بمهمته في ثلاثة اتجاهات:

- ضمن الإطار القضائي.
- ضمن إطار مَهَمَّته في البحث والتطوير.
- ضمن إطار الإعداد والتأهيل وتبادل المعلومات.

المركز الوطني لتأهيل الشرطة القضائية: وفي هذا المركز تم تأهيل المُحقِّقين لكشف التزوير المعلوماتي. وقد تدرب رجال الدرك فيه تدريباً خاصاً على صعيد التقانات الرقمية، ومدة الدورة في هذا المركز ستة أسابيع.

ورشة علم الإجرام التقاني:

هذه الورشة هي في فرنسا على سبيل المثال، إحدى ست ورشات أسستها وزارة الداخلية للحد من الأخطار الأمنية ، ووظيفة هذه الورشة متعلقة بالمخالفات والجرائم المُرتكَبة بحق التقانات والإنترنت.

والمَهَمَّة الملقاة على عاتق هذه الورشة هي التخطيط لمواقف يمكن تنفيذها على نحو أكثر هجومية ، وأفضل تنظيماً من حيث التآزر بين رجال الشرطة والدرك، وطبعاً، تطوير التعاون التقني والقضائي مع جميع المؤسسات والمشاريع والهيئات العامة أو الخاصة ، التي يضطلع كل منها في مجال اختصاصه في محاربة الإجرام التقاني. إنها ورشة مُعقَّدة في نظر التقانات المعنية.

الإجراءات والثمار الأولى:

١. اكتساب معرفة أفضل بالإجرام التقاني.

٢. تعزيز مراقبة المضامين (المواضيع) المحظورة وغير المشروعة التي تُنشَر عبر الإنترنت . فالشرطة الوطنية ستكون أفضل إعداداً وتدريباً لمراقبة المضامين ذات الصبغة العنصرية أو المضادة للسامية أو الداعية إلى كره الأجانب أو المرتبطة بالإرهاب أو بقرصنة المعلومات. أما رجال الدرك فمهمتهم أكثر خصوصية، وهي مراقبة المضامين الحاوية على دعارة الأطفال.

٣. تعزيز المراقبة التقانية والبحث عن التطوير : وذلك من خلال شبكة من الخبراء في الشرطة الوطنية والدرك الوطني . وتعمل هذه الشبكة بالتعاون مع الخبراء في الإدارات الأخرى ويمكنها الاستعانة بالخبرات الخارجية.

٤. تكثيف أعمال التدريب والتأهيل : من خلال زيادة عدد المُحقِّقين الاختصاصيين لدى كل من الشرطة والدرك، وتطوير أعمال التدريب والتأهيل.

خاتمة:

إن الصراع ضد الأعمال الإجرامية والمخالفات المرتكبة بحق التقانات الحديثة والإنترنت ، والتي تمثل الإجرام في القرن الواحد والعشرين ، يعد صراعاً أو معركة طويلة الأمد ، وبحاجة إلى نفس طويل . والتآزر والتعاون بين الشرطة والدرك يجب أن يتطور في المستقبل ليشمل مجموع الوزارات في الدولة.

المرجع المعتمد :مجلة «DEFENSE NATIONALE" الفرنسية عدة أعداد.

مسرح الجريمة
والإثبات الجنائي

الملازم أول / سعيد بن محمد العميري
الإدارة العامة للخدمات الطبية

إن العمل الميداني مع فريق مسرح الجريمة ومع من هم ذوو الخبرة والكفاءة العالية يجعلك تكتسب الخبرة العلمية والعملية ولكوننا في قسم الطب الشرعي بالإدارة العامة للخدمات الطبية نعمل جنباً إلى جنب مع هذا الفريق أدركنا أن المسؤولية كبيرة لاكتساب المهارات الفنية ، والبحث عن نقاط مهمة جدا تهم رجل الشرطة فكان لا بد أن نسلط الضوء على بعضها :

مسرح الجريمة

يقصد به المكان أو مجموعة الأماكن التي تشهد مراحل تنفيذ الجريمة ويحتوي علي الآثار المتخلفة عند ارتكابها، ويعتبر ملحقاً لمسرح الجريمة كل مكان شهد مرحلة من مراحلها المختلفة و من الأقوال المُتعارَفة في البحث الجنائي (مسرح الجريمة هو مستودع سرها) وهو قول علي بساطته بالغ الدلالة والصحة، وهو المكان الذي يحتوي علي الآثار المتخلفة عند ارتكابها، وأهمية فحص ومعاينة مسرح الجريمة تعتبر حجر زاوية ينطلق منها مخطط البحث في أي جريمة، إذ أنها أفضل الطرق للوصول إلي إثبات أو نفي وقوع الفعل الإجرامي وكيفية وقوعه ومدي علاقة المتهم بالجريمة وظروفها. وهو المكان الذي تقع فيه الحادثة الجنائية أو المكان الذي تنقل له بعض ظواهر الجريمة مثل العثور على جثة المجني عليه أو العثور على أداة الجريمة فيه ، ومسرح الجريمة كما يسميه بعض المُحقّين أنه الشاهد الصامت الذي يستنطقه المُحقّق الذكي .

أنواع المسرح:

١. المغلق/مثل المنزل والغرفة والمحل التجاري.....إلخ

٢. المفتوح/ مثل الصحراء والشاطئ والشارع وحتى بداخل البحر هذا المسرح من الصعب التحرز على آثاره لمدة طويلة لعدة أسباب منها تغيُّرات المناخ، اتساع المكان بعض الأحيان.

لذا على المُحقّق السرعة في اتخاذ الإجراء

٣. قد يكون ملكية خاصة/ فيجب أيضاً على المحقق سرعة اتخاذ الإجراء حتى لا تتعارض إجراءات التحقيق مع مصلحة صاحب المكان.

أهمية المعاينة والفحص الفني لمسرح الجريمة :-

١. يكشف وقوع الفعل الإجرامي مادياً أو عدم وقوعه، وكونه جنائياً أو غير جنائي وكونه عمدياً أو غير عمدي.

٢. يلقي الضوء علي الأماكن الواجب تفتيشها والأشياء اللازم البحث عنها وضبطها ونوعية الخبراء المطلوب الاستعانة بهم والشهود الواجب سماعهم.

٣. توضيح ظروف الجريمة ومدي علاقة المتهم بها وبواعث ارتكابها وتاريخ وقوعها والوصف القانوني لها.

٤. يحدد كيفية ارتكاب الحادث والأسلوب الإجرامي المستخدم والآلات والأدوات المستعملة في ارتكابه وطريقة دخول وخروج الجاني وموقعه من المجني عليه.

٥. يوضح إلي حد بعيد عدد الجناة ودور كل منهم ومدى معرفتهم لمكان الحادث، ومدى معرفة الجاني للمجني عليه، ومعرفة شيء من صفات الجاني وعاداته وصناعته وجنسه وطوله والآثار المحتمل وجودها به أو بالمجني عليه وعلاقته بالجريمة.

٦. يمكن من خلال معاينة المسرح العثور علي الآثار التي تعتبر الأدلة المادية القاطعة كآثار البصمات والأقدام وبقع الدم والآلات وآثار الشعر إلي غير ذلك الظاهر فيها والخفي.

٧. تنقل هذه المعاينة للقاضي صورة لمسرح الجريمة وكيفية ارتكابها فيتيسر له بذلك تصور وقوعها ومتابعة إجراءات المحكمة عن اقتناع.

٨. إثبات معاينة المسرح يُبقي للقضية حيويتها مهما مر الزمن دون كشف غموضها أو تغيير فريق البحث العامل فيها.

أنواع الأدلة الجنائية :

يتميز علم الأدلة الجنائية بأنواعه المختلفة المتنوعة التي تفتح العديد من الآفاق التي تساعد

رجال البحث الجنائي في التوصل إلى معرفة حقيقة ملابسات القضية و معرفة المجرم، **ومن أهم هذه الأنواع ما يلي:**

الأدلة المادية :

- يتم الحصول عليها عند القيام بتفتيش مسرح الجريمة.
- رفع البصمات عن كافة الأماكن المحيطة في مكان الجريمة، إضافة إلى أخذ البصمات عن أدق الأشياء التي يتم الاشتباه بها من قبل رجال الشرطة.
- يتم الحصول على الأدلة المادية الجنائية من قبل رجال أمن متخصصين في علم رفع البصمات.

الأدلة القولية :

- تتمثل الأدلة القولية الجنائية بعدة أنواع مختلفة كاستجواب الشهود والمشتبه بهم.
- يتم استجواب الشهود و المشتبه بهم فور اكتشاف الجريمة من قبل المُحقِّقين.
- يحق للمُحقِّق أن يستجوب كل من يرتاب بأمره و له علاقة بمجريات القضية في أي وقت يحتاج فيه إلى ذلك.
- تعتبر الشهادة القولية التي يدليها الشهود أدلة جنائية يحق لرجال الأمن استعمالها أثناء التحقيق و عند المثول أمام القاضي.

الأدلة المعنوية :

- يمكن الحصول على هذه الأدلة من خلال تعقب ردود الأفعال التي يقوم بها الشهود أو المشتبه بهم عند المواجهة ببعض الأدلة القاطعة التي تثبت إما البراءة أو ثبات التهمة.
- تستعمل الأدلة المعنوية الجنائية أثناء جلسات المحكمة، حيث تعد من أقوى الأدلة مناصفة مع الأدلة المادية التي يتم تجميعها.

الأدلة الجنائية التي تُعرَض أمام القاضي

الأدلة المباشرة : هي عبارة عن أدلة تشير بشكل مباشر إلى مجريات أحداث الجريمة.

الأدلة غير المباشرة: هي الأدلة التي تم الحصول عليها بناءً على جمع أقوال الشهود و المشتبه بهم فيما يتعلق بالجريمة.

أدلة مادية : هي عبارة عن جمع كل ما تم الحصول عليه و من ساحة الجريمة من أشياء و بصمات.

أدلة مستندية : هي عبارة عن تجميع الأدلة السابقة في كتاب نصي يدرج تحت مسمى مستند و يقدم إلى القاضي.

أدلة الشهود: وهي عبارة عن مجموعة من الأدلة القولية و المعنوية التي يتم عرضها أمام القاضي القرينة .

الدليل أقوى حجة بالنظرة القضائية من القرينة

- اعتراف الجاني يعتبر من الأدلة القوية التي يسعى المُحقِّق إلى الوصول إليه كونه إنجازا يحققه في مجال عمله ، باقي الأدلة (الاعتراف سيد الأدلة) القرينة تمتزج وترتبط معها قرينة أخرى للوصول إلى دليل، بعكس الدليل الذي لا يرتبط بقرينة أو دليل آخر
- إقرار شاهد واحد عاقل لا يعتبر دليلا مطلقا بل قرينة إلا إذا أوضح المُحقِّق ببعض الإجراءات التحقيقية أن مضمون شهادته يعزز القرائن الأخرى التي توصل إليها بمجريات التحقيق بالقضية.
- بصمة أصابع المتهم لا تعتبر دليلا مطلقا بوجوده بمسرح الجريمة ..... فمثلاً عثر على كوب ماء عليه بصمة (فلان "س") و "س" أنكر باستجوابه أنه دخل مسرح الجريمة من قبل، فهذا ممكن ، فقد يكون س غُرِّرَ به من قِبل الجاني الحقيقي الذي شاهد س يشرب كوبا من الماء بمكان وحمل الكوب بحرص على البصمات ووضعه بمسرح الجريمة ليبعد شبهة هذا الجاني عنه ويوجه أنظار التحقيق ل "س" .
- تكون البصمة دليلا إذا عُثِرَ عليها بمكان خاص وليس بمكان عام على جسم ثابت مثل الجدار أو الباب وليس مثل الكوب أو الشنطة أو حتى السلاح الناري أو الأبيض إلا إذا أنكر المتهم أنه لمس هذا الشيء الذي عُثِرَ علي بصمته فيه.
- البصمة دليل على وجود الشخص بمسرح الجريمة وليس بالشرط أن يكون هو من ارتكب الجريمة.

• بصمة للمسدس الأثر الذي يتركه السلاح على المقذوف أي الرصاصة التي تنطلق من المسدس أو الظرف الفارغ.

إن إدارة مسارح الجريمة متمثلة في الأدلة الجنائية والطب الشرعي كفريق هي الجهة الوحيدة المنوط بها معاينة وفحص مسرح الجريمة ورفع الآثار والأدلة المادية و تحليلها مخبريا بناء على مبدأ لوكارد الذي يقول : في مبدأ التبادلات:» لا يمكننا أن ندخل أو نخرج من مكان معين أو ما دون جلب أو أخذ شيء موجود من قبل في ذلك المكان أو الغرفة، ونترك بالضرورة آثارا تدل على دخولنا المكان، أي أن الظرف يحتم على المجرم ترك أثر له في مسرح الجريمة، أثناء اقترافه للفعل الإجرامي أو أنه يحمل معه آثارا من ذلك المكان. ومن أجل الوصول إلى هوية الفاعل أو الفاعلين و معرفة كيفية وقوع الجريمة فإن الأسلوب الوحيد الذي يُمكننا من ذلك، هو دراسة مسرح الجريمة عن طريق الاهتمام بالآثار سوءا أكانت بيولوجية أم غير بيولوجية، فالشرطة العلمية التي تستعين بالطب ، البيولوجي ، الفيزياء ،... و غيرها من العلوم الأخرى بالإضافة إلى ذلك أن الشرطة التقنية التي تتمثل مهمتها في إعطاء و تقديم العناصر المستخلصة و الآثار المرفوعة من مسرح الجريمة ،وتقديمها إلى معامل التحليل بالمختبر الجنائي أو كقسم الكيماوي للتحليل وإعطاء النتائج. هذه العناصر تعتمد أساسا على الموضوعية العلمية لتحديد إدانة أو براءة المشكوك فيه، و تساهم في إعادة سيناريو لوقائع الجريمة و تُمكّن من التأكد من صحة الشهادات و التصريحات.. وكما ذكرنا فإن مسرح الجريمة هو المكان الذي ارتكب فيه فعل جنائي مترابط ، ونميز في هذا المجال بين أمرين وهما أولا مسرح الجريمة بالمعنى الدقيق للكلمة ويعني به المكان المباشر الذي تم فيه الحادث الإجرامي والذي يتوقع أن توجد فيه تبعا لذلك أغلب الآثار الجنائية مثل آثار الدماء والإفرازات التناسلية وأثار المعدة والبصمات..... إلخ الأمر الثاني هو مسرح الجريمة بالمعنى الشامل ويقصد به المحيط القريب من مكان الجريمة إلا أن حضور الأخصائيين كخبراء مسرح الجريمة وخبراء الشرطة العلمية للمساعدة في التحريات الأولية قبل اختتام التحريات الشاملة لا يؤثر على الإجراءات الضرورية للبحث عن الآثار وتأمينها ولا على عمق أعمال البحث الجنائي أي الحفاظ على الآثار من التدنيس كما أن نجاح التحريات يقتصر على الكفاءة في المعاينات الميدانية والحنكة المهنية التي يمتاز بها الأشخاص المُكلّفون بهذه المهام ، واتخاذ التدابير الأولية للتحريات يتوقف على **الشروط التالية :**

١. التأمين الشامل والمبكر لمسرح الجريمة (منع الدخول إليه و الخروج منه).
٢. منع حدوث أي تغييرات في واقع مسرح الجريمة .
٣. إبعاد الأشخاص الفضوليين مهما كانت صفتهم أو علاقتهم المهنية .
٤. العمل وفق خطة ومنهاج مرسوم.

إعادة تمثيل مسرح الجريمة :

إن إعادة تمثيل مسرح الجريمة هو إجراء قانوني إجباري في القضايا الجنائية التي تمس سلامة الأشخاص والمُخوَّل قانونا القيام بها من قِبل قاضي التحقيق وخبراء مسرح الجريمة معتمدين على التقارير المُصوَّرة والمُحرَّرة إبان وقوعها وإعادة الأشياء إلى وضعها الأصلي لتحديد التسلسل الزمني والوقائعي لجناية معينة أو لجريمة .

المراجع:

كاظم المقدادي ،الطب الشرعي والتحري الجنائي. الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك ٢٠٠٨

- حسين شحرور الأسلحة النارية في الطب الشرعي منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان ٢٠٠٤

- هشام عبد الحميد فرج معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي ٢٠٠٤

- منصور عمر المعايطة الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي دار الثقافة للنشر عُمان ٢٠٠٩

فريق قيادة شرطة المهام الخاصة يتوج بلقب بطولة الشرطة **لكرة القدم** لعام ٢٠١٩م

بتاريخ ٢٠١٩/٤/٧م توّج فريق قيادة شرطة المهام الخاصة بلقب بطولة شرطة عمان السلطانية لكرة القدم لعام ٢٠١٩م بعد فوزه على فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بولاية الرستاق بهدفين نظيفين أحرزهما المدافع عمران الفارسي في الدقيقة الأولى من زمن الوقت الإضافي للشوط الأول والمهاجم محمود المقيمي في الدقيقة السادسة والسبعين من الشوط الثاني وذلك في المباراة النهائية التي أقيمت برعاية معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك على ملعب وحدة شرطة المهام الخاصة بولاية نزوى بحضور مساعدي المفتش العام للشرطة والجمارك ورئيس الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف وعدد من المكرمين وأصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية ومديري المصالح الحكومية في ولاية نزوى. حيث قام معالي الفريق في نهاية المباراة بتسليم درع البطولة والميداليات الذهبية لفريق قيادة شرطة المهام الخاصة الذي عاد ليخطف البطولة بعد أن غاب في سنواته الأخيرة كما سلم فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بولاية الرستاق الميداليات الفضية الحاصل على المركز الثاني فيما سلم الميداليات البرونزية لفريق الإدارة العامة للمرور الحاصل على المركز الثالث بعد فوزه على فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بولاية قريات بنتيجة ١/ ٠ ، وعلى مستوى جوائز التميز حصل الرقيب أول خالد بن مبارك المعمري على جائزة أفضل حكم في البطولة وأفضل مساعد حكم العريف سعيد بن خلفان الفارسي وحصل الشرطي خالد بن حميد المعمري من مرتب قيادة شرطة المهام الخاصة على جائزة أفضل حارس أما لقب هداف البطولة نال عليه الرقيب محمود بن حمد المقيمي برصيد ٥ أهداف وحصل الرقيب أسعد بن سعد باروت من الإدارة العامة للمرور على جائزة أفضل لاعب والعريف عوض بن خصيب التوبي من وحدة شرطة المهام الخاصة بولاية قريات على أفضل مدرب وأما جائزة أفضل إداري فالبطولة حصل عليها النقيب حسين بن علي الحوسني من تشكيل قيادة شرطة المهام الخاصة بينما ذهبت جائزة الفريق المثالي لفريق قيادة شرطة محافظة شمال الباطنة أما جوائز أفضل رابطة تشجيعية فحصل عليها فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بالرستاق أولاً وفريق وحدة شرطة المهام الخاصة بخصب ثانياً وثالثاً فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

شرطة عمان السلطانية

تختتم مسابقاتها الثقافية الرمضانية بفوز فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة **بالمركز الأول**

اختتمت بمعهد السلامة المرورية بالسيب، المسابقة الثقافية الرمضانية وبطولة الشطرنج، التي نظمها اتحاد الشرطة الرياضي على مستوى تشكيلات شرطة عمان السلطانية، تحت رعاية اللواء سليمان بن محمد الحارثي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية وبحضور عدد من قادة تشكيلات الشرطة.

حيث تمكن فريق أكاديمية

السلطان قابوس لعلوم الشرطة من الفوز بالمركز الأول، بعد تغلبه في المسابقة الختامية على فريق قيادة شرطة محافظة مسندم الحاصل على المركز الثاني، وحل فريق الإدارة العامة لطيران الشرطة في المركز الثالث، كما حصل فريق قيادة شرطة محافظة جنوب الشرقية على المركز الرابع.

أما في مسابقة الشطرنج فقد فاز بالمركز الأول الرقيب أول فتحي بن شاهين الزعابي من الإدارة العامة للعمليات.

وفي ختام أمسية المسابقة قام اللواء سليمان بن محمد الحارثي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية بتوزيع الجوائز على الفرق والمتسابقين الحاصلين على المراكز الأولى في المسابقتين، كما قام بتسليم كأس المسابقة الثقافية لفريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بالمركز الأول وكأس بطولة الشطرنج للحاصل على المركز الأول.

الجدير بالذكر أن تصفيات المسابقة الثقافية الرمضانية كانت قد انطلقت بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٢م بمشاركة (٢٧٦) مشاركاً يمثلون (٦٣) فريقاً مثلت مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية، حيث تم تقسيم الفرق المشاركة إلى مجموعتين لعبت بنظام خروج المغلوب، وقد تنوعت الأسئلة بين الإسلاميات والمعلومات العامة والعلوم الشرطية والقانونية واللغة والأدب والرياضة والمحليات، كما تم خلال المسابقة طرح مسابقة للجمهور والتي شهدت حضوراً جماهيرياً كبيراً من منتسبي شرطة عمان السلطانية.

أما بطولة الشطرنج فشارك فيها (٦٠) مشاركاً يمثلون (٢٨) فريقاً من مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية، لعبت بنظام الدوري وتجميع النقاط.

اختتام البطولة السنوية **للرماية** بقيادة شرطة المهام الخاصة

اختتمت على ميدان الرماية بوحدة شرطة المهام الخاصة بقريات بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٣م البطولة السنوية للرماية بقيادة شرطة المهام الخاصة ووحداتها بمشاركة (١٢٠٠) مشارك ومشاركة وذلك تحت رعاية العميد/ عبدالملك بن غسان المزروعي قائد شرطة المهام الخاصة وبحضور آمري وحدات شرطة المهام الخاصة ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام بالقيادة.

وقد جاءت نتائج البطولة كالتالي: -

مسابقة الرماية بالمسدس رجال

الأول وحدة شرطة المهام الخاصة بعبري بعدد نقاط (٨٣٢)

الثاني وحدة حماية الشخصيات (٨٢٧)

الثالث وحدة العمليات الخاصة (٧٩٢)

مسابقة الرماية بالمسدس الشرطة النسائية

الأول وحدة شرطة المهام الخاصة بنزوى (٦٠٨)

الثاني وحدة العمليات الخاصة (٥٩٧)

الثالث وحدة حماية الشخصيات(٥٩١)

مسابقة الرماية بالبندقية

الأول وحدة شرطة المهام الخاصة بعبري

مسابقة أحسن رامي مسدس رجال

العريف عبدالله بن مطر الخاطري من وحدة شرطة المهام الخاصة بعبري ٣٥٣ نقطة

مسابقة أحسن رامي مسدس الشرطة النسائية

وكيل أول سميرة بنت سعيد المقبالية وحدة العمليات الخاصة ٣٣٦ نقطة

مسابقة إسقاط الصفائح رجال

الأول وحدة الإسناد

الثاني وحدة شرطة المهام الخاصة بعبري

الثالث وحدة شرطة المهام الخاصة بالكامل والوافي

مسابقة إسقاط الصفائح الشرطة النسائية

الأول وحدة حماية الشخصيات

الثاني وحدة شرطة المهام الخاصة بنزوى

الثالث وحدة العمليات الخاصة

الترتيب العام للفرق

الأول وحدة شرطة المهام الخاصة بعبري (درع البطولة)

الثاني وحدة الإسناد كأس المركز الثاني

الثالث وحدة شرطة المهام الخاصة إبراء

وقد قام العميد/ عبدالملك بن غسان المزروعي قائد شرطة المهام الخاصة راعي المناسبة بتوزيع جوائز على الفائزين والفرق الفائزة في البطولة.

فريق النفط والغاز يتوج بلقب بطولة شرطة عمان السلطانية للكرة الطائرة

حقق فريق قيادة شرطة منشآت النفط والغاز لقب بطولة شرطة عمان السلطانية للكرة الطائرة لهذا العام بعد تمكنه من الفوز على فريق قيادة شرطة المهام الخاصة بنتيجة (٢/٣)، في المباراة التي جمعت بينهما بتاريخ ٢٠١٩/٧/٩م بالصالة الرياضية بوحدة شرطة المهام الخاصة بالكامل والوافي.

واحتل فريق القيادة العامة للشرطة المركز الثالث بعد تغلبه على فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بنزوى بنتيجة ثلاثة أشواط مقابل لا شيء.

وفي نهاية المباراة قام العميد سعيد بن حمد البلوشي قائد شرطة محافظة مسقط راعي الختام بتوزيع الهدايا والميداليات، حيث سلم لاعبي فريق القيادة العامة للشرطة الفائز بالمركز الثالث الميداليات البرونزية، وقلد أفراد فريق قيادة شرطة المهام الخاصة الحائز على المركز الثاني الميداليات الفضية، فيما قلد الميداليات الذهبية وكأس البطولة لفريق قيادة شرطة منشآت النفط والغاز الحائز على المركز الأول.

الجدير بالذكر أن البطولة التي أقيمت جميع مبارياتها في وحدة شرطة المهام الخاصة بولاية الكامل والوافي، انطلقت بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٣م، بمشاركة (٧٠٩) لاعبين يمثلون (٤٥) فريقاً من مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية

ختام مسابقتي **شرطة عمان السلطانية** للسنوكر والسهم الرمضانية للضباط لعام ٢٠١٩م

اختتمت بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧م بنادي الضباط بالوطية مسابقتا شرطة عمان السلطانية للسنوكر والسهم الرمضانية للضباط لهذا العام بمشاركة (٢٤) ضابطاً في لعبة السنوكر و(٢٥) ضابطاً في لعبة السهم، وذلك تحت رعاية العميد علي بن سيف المربوعي مدير عام الأحوال المدنية، وبحضور عدد من ضباط شرطة عمان السلطانية.

ففي مسابقة السنوكر حصل على المركز الأول الدرجة مدنية راشد بن صالح الرحبي وجاء الرائد سامي بن صالح الحمراشدي في المركز الثاني، وحصل الرائد محمد بن سعيد الريسي على المركز الثالث.

أما في مسابقة السهم فقد حصل على المركز الأول المقدم متقاعد محمد بن خلفان الهادي، وجاء المركز الثاني من نصيب المقدم متقاعد فيصل بن حبيب البلوشي وحل الملازم أول متقاعد سعيد بن سعود الرواحي في المركز الثالث.

وفي ختام البطولة قام راعي المناسبة بتسليم الكؤوس والميداليات للفائزين بالمراكز الأولى.

فريق قيادة شرطة المهام الخاصة يتوج بلقب بطولة الشرطة **لكرة السلة**

بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٢م حقق فريق قيادة شرطة المهام الخاصة لقب بطولة شرطة عمان السلطانية لكرة السلة لهذا العام بعد تمكنه من الفوز على فريق القيادة العامة للشرطة بنتيجة (٦٤/٨٢)، في المباراة التي جمعت بينهما مساء أمس في الصالة الرياضية بقيادة شرطة محافظة الظاهرة.

واحتل فريق مهام وحدة السويق المركز الثالث بعد تغلبه على الدفاع المدني بنتيجة ٣٤/٦٥

وكان فريق القيادة العامة للشرطة قد وصل إلى نهائي بطولة شرطة عمان السلطانية لكرة السلة بعد تصدره دور المجموعات بفوزه على فريق قيادة شرطة محافظة مسقط وفريق الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم ليتأهل إلى دور ٣٢، وتمكن من الفوز على فريق وحدة شرطة مهام الخاصة بقريات ليصل إلى دور ١٦، وواصل تألقه بفوز كاسح على فريق إدارة موسيقى الشرطة ليحجز مقعده في الدور ٨ واستطاع التغلب على فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ويتقدم إلى دور ٤، وتمكن من الفوز على فريق الهيئة العامة للدفاع المدني وانتظاره للمباراة النهائية.

أما فريق قيادة شرطة المهام الخاصة فقد تصدر مجموعته بعد فوزه على فريق قيادة شرطة محافظة الداخلية وفريق وحدة شرطة المهام الخاصة بلوى ليتأهل إلى دور ٣٢ الذي فاز فيه على فريق الإدارة العامة للنقليات ليواصل مشواره إلى دور ١٦ بعد ما تغلب على فريق الإدارة العامة للأحوال المدنية، وفي دور ٨ فاز على فريق الإدارة العامة للمرور ليصل إلى دور ٤ ليتمكن من الفوز على فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بالسويق ليحقق الوصول إلى المباراة النهائية التي تجمعه بفريق القيادة العامة للشرطة.

وفي نهاية المباراة قام العميد/سالم بن محمد الحارثي قائد شرطة محافظة الظاهرة راعي الختام بتوزيع الجوائز والميداليات، حيث سلم لاعبي فريق مهام السويق الفائز بالمركز الثالث الميداليات البرونزية، وقلد أفراد فريق القيادة العامة للشرطة الحائز على المركز الثاني الميداليات الفضية، فيما قلد الميداليات الذهبية وكأس البطولة لفريق المهام الخاصة الحائز على المركز الأول.

الشرطة النسائية عزم وتصميم

فريق قيادة شرطة خفر السواحل يتوج بطلا لبطولة الشرطة للسباحة

توج فريق قيادة شرطة خفر السواحل بطلاً لختام بطولة شرطة عمان السلطانية للسباحة لهذا العام، والتي نظمها اتحاد الشرطة الرياضي، وجرت منافساتها على حوض السباحة بمجمع وحدة المهام الخاصة بخصب، بمشاركة (٥٩٨) مشاركاً يمثلون ٤٥ فريقاً من مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية، وذلك تحت رعاية العميد / محمد بن ناصر الكندي مدير عام النقليات وجاءت نتائج البطولة على النحو التالي.

في مسابقة (١٠٠X٤) متر تتابع سباحة حرة حصل فريق قيادة شرطة المهام الخاصة على المركز الأول، بينما حل فريق قيادة شرطة خفر السواحل في المركز الثاني، وفريق وحدة شرطة المهام الخاصة إبراء في المركز الثالث.

وفي مسابقة (١٠٠X٤) متر تتابع سباحة متنوعة حصل فريق قيادة شرطة خفر السواحل على المركز الأول، وجاء فريق قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الثاني، وفريق وحدة شرطة المهام الخاصة – قريات في المركز الثالث.

وفي مسابقة (٥٠X٤) متر تتابع سباحة حرة حل فريق قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الأول، بينما جاء فريق قيادة شرطة خفر السواحل في المركز الثاني، وحل في المركز الثالث فريق وحدة شرطة المهام الخاصة – عبري.

وفي مسابقة (٥٠X٤) متر تتابع سباحة متنوعة حقق فريق قيادة شرطة خفر السواحل المركز الأول، وجاء فريق قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الثاني، بينما حل في المركز الثالث فريق وحدة شرطة المهام الخاصة قريات.

وحصل الرقيب أول مبارك بن سيف الرويحي من قيادة شرطة خفر السواحل على المركز الأول في مسابقة (١٠٠) متر سباحة فراشة، وجاء في المركز الثاني الرقيب ناصر بن خليفة الصالحي من قيادة شرطة المهام الخاصة، وفي المركز الثالث العريف سمير بن ناصر الدغيشي من قيادة شرطة خفر السواحل.

وفي مسابقة (١٠٠) متر سباحة حرة جاء في المركز الأول الشرطي ناصر بن علي الرديني من قيادة شرطة المهام الخاصة، وحصل على المركز الثاني العريف حسن بن ناصر الحسني من قيادة شرطة المهام الخاصة، وجاء في المركز الثالث العريف أكرم بن عبد الله الجهوري من قيادة شرطة خفر السواحل.

وفي مسابقة (١٠٠) متر سباحة صدر حل في المركز الأول

العريف مازن بن حميد الشامسي من قيادة شرطة خفر السواحل، وجاء في المركز الثاني الشرطي مسعود بن محمد السعدي من قيادة شرطة المهام الخاصة، وحل في المركز الثالث العريف علي بن سعود الرواحي من قيادة شرطة خفر السواحل.

وفي مسابقة (١٠٠) متر سباحة ظهر حل في المركز الأول العريف أحمد بن عبد الله الغسيني من قيادة شرطة خفر السواحل، وحصل على المركز الثاني الدرجة المدنية أحمد بن مرهون الكليبي من قيادة شرطة المهام الخاصة، وفي المركز الثالث جاء الرقيب أول خالد بن مبارك الفلاحي من قيادة شرطة خفر السواحل.

أما في مسابقة (٥٠) متر سباحة حرة فقد حصل على المركز الأول العريف اكرم بن عبدالله الجهوري من قيادة شرطة خفر السواحل، بينما جاء في المركز الثاني العريف حسن بن ناصر الحسني من قيادة شرطة المهام الخاصة، وحصل على المركز الثالث العريف عصام بن ما الله الوهيبي من قيادة شرطة المهام الخاصة.

بينما جاء العريف علي بن سعود الرواحي من قيادة شرطة خفر السواحل في المركز الأول في مسابقة (٥٠) متر سباحة صدر، وحل في المركز الثاني العريف مازن بن حميد الشامسي من قيادة شرطة خفر السواحل، بينما جاء في المركز الثالث الشرطي مسعود بن محمد السعدي من قيادة شرطة المهام الخاصة.

وفي مسابقة (٥٠) متر سباحة فراشة جاء العريف حميد بن حمدان الحسني من قيادة شرطة خفر السواحل في المركز الأول، وجاء في المركز الثاني الرقيب ناصر بن خليفة الصالحي من قيادة شرطة المهام الخاصة، وحل في المركز الثالث العريف مهند بن محمد الحبسي من قيادة شرطة المهام الخاصة.

وفي مسابقة (٥٠) متر سباحة ظهر حل في المركز الأول العريف أحمد بن عبد الله الغسيني من قيادة شرطة خفر السواحل، وجاء في المركز الثاني العريف محمود بن علي البطاشي من قيادة شرطة خفر السواحل، وحل في المركز الثالث الدرجة المدنية أحمد بن مرهون الكليبي من قيادة شرطة المهام الخاصة.

في نهاية المسابقات قام راعي البطولة بتوزيع الكؤوس والجوائز للفائزين.

الجدير بالذكر أن شرطة عمان السلطانية تسعى لإقامة بطولاتها الرياضية في مختلف المنشآت والمباني الشرطية المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة من أجل الاستفادة من هذه المنشآت.

عمانيـــات

شخصية عمانية

الشيخ أحمد بن النعمان الكعبي هو أول مبعوث عماني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أرسله السيد سعيد بن سلطان لتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة ولشراء الأسلحة التي كان في حاجة إليها أثناء صراعه ضد الوجود البرتغالي في الموزمبيق، حيث أبحر على ظهر السفينة سلطانة عام ١٨٤٠م متوجهة إلى ميناء نيويورك، وقد تولى قيادة هذه السفينة ربان بريطاني يدعى ويليام سليمان، وقد حمل الحاج أحمد بن النعمان هدية السيد سعيد للرئيس الأمريكي مارتن فان بيورين .

معالم أثرية

خور روري أو سمهرم بالعربية الجنوبية القديمة هو موقع أثري قديم يقع في ولاية طاقة حيث كان محطة استراحة للقوافل المتوجهة إلى الهند وبني في القرن الأول ق.م وأضيف إلى قائمة مواقع التراث العالمي في ٢٠٠٠م

البليد تقع مدينة البليد الأثرية بمحافظة ظفار على الشريط الساحلي لولاية صلالة في المنطقة الواقعة بين الدهاريز والحافة، وهي إحدى المدن الأثرية كونها من أقدم المدن وأهم الموانئ التجارية. وقد تم بناؤها على جزيرة صغيرة ، وكانت تعرف باسم الضفة وازدهرت ونمت في القرن الثاني عشر والسادس عشر الميلادي ، حيث بالإمكان رؤية بقايا المدينة في موقع البليد التاريخي في منطقة الحافة.

الخنجر العماني

يعتبر الخنجر العماني من الموروثات الجميلة ذات النقوش والتصاميم الرائعة التي برع فيها العمانيون، وهو الشعار الذي يميز الرجل العماني، حيث أن مشهد العماني بزيه التقليدي هو أول ما يلفت النظر لزائر عمان، فالخنجر العربي لا تجده إلا في جنوب السعودية واليمن وعُمان، وللخنجر في حياة العماني مكانة خاصة، فهو رمز للانتماء والرجولة والشهامة والتقاليد الأصيلة، ولا يكتمل الزي العماني التقليدي إلا بالخنجر المشدود إلى وسط الرجل بحزام من نوع خاص مزخرف بالفضة.

إعداد / خديجة بنت أحمد مقبيل
إدارة العلاقات العامة

معلومات تهمك

فاكهة الرامبوتان من الأغذية الخارقة وتنمو في جنوب شرق آسيا، خصوصا في إندونسيا وماليزيا، وهي تتمتع بطعم حلولذيذ، إن الفوائد الأكثر إثارة للإعجاب هي مساعدة على فقدان الوزن، تحسين مظهر الجلد، وتنشيط عملية الهضم، وتقوية العظام...

المكسرات مفعول سحري على الوظائف الإدراكية أظهرت النتائج أن اللذين يتناولون أكثر من ١٠ غرامات من المكسرات يوميا، تعمل وظائف دماغ بصورة أحسن، بما في ذلك التفكير والذاكرة والمهارات المنطقية.

الموز يحتوي الموز على نسبة عالية من البوتاسيوم ويحتوي على مستويات جيدة من البروتين، والألياف الغذائية، ويعتبر الموز غنياً بمعدن يسمّى البوتاسيوم، وهذا المعدن مهم حيث يحافظ على مستويات السوائل في الجسم، وينظّم حركة العناصر الغذائيّة والفضلات داخل وخارج الخلايا، كما يساعد البوتاسيوم العضلات على الانقباض، ويحسّن استجابة الخلايا العصبية، ويحافظ على انتظام نبض القلب، ويمكن أن يقلل من تأثير الصوديوم على ضغط الدم.

جوز الهند

يعتبر **جوز الهند** من أشهر الثمار الاستوائية في العالم، والتي تنمو عادة على الشواطئ وفي الغابات، لكن شهرته تأتي كذلك من فوائده العديدة ، يتميز جوز الهند بلذة طعمه، وبفوائده الكثيرة، فهو مصدر غذائي للإنسان، ويتمتع بفوائد صحية كثيرة كشفت عنها أبحاث طبية وفق ما ذكر موقع «هيلث لاين» الطبي ، وجدت دراسات طبية أن تناول جوز الهند يحسن مستويات الكوليسترول في الدم، كما أنه يساعد في تقليل كمية الدهون بمنطقة البطن.

المسابقة رقم (٥٥) العدد ١٥٥

شروط المسابقة

١. ألا يقل عمر المتسابق عن ١٥ سنة.
٢. لا تقبل إلا القسائم الأصلية للمسابقة.
٣. يمكن للمشترك أن يشترك بأكثر من قسيمة.
٤. تبعث القسائم إلى بريد المجلة أو يتم تسليمها باليد إلى إدارة تحرير مجلة العين الساهرة بإدارة العلاقات العامة - القيادة العامة للشرطة بالقرم.

سؤالا المسابقة

١. من هو أول رجل أعمى نجح في تسلق جبل إفرست؟
٢. أين تم افتتاح أول بنك للدم في العالم؟

إجابات المسابقة رقم (٥٤) للعدد ١٥٤ هما :

١. أحمد بن الحسين بن الحسن الكندي.
٢. ٢٠ مارس ٢٠١٨م .

الفائزان في مسابقة العدد الماضي هما :

١. مياء بنت عبدالله الشيبية.
٢. موسى بن سعيد الرواحي.

قسيمة الاشتراك في المسابقة رقم ٥٥ العدد ١٥٥

الإجابات : .....
الاسم : .....
العنوان : .....
الهاتف : .....

(يرجى من الفائزين الحضور إلى مكتب مجلة العين الساهرة بإدارة العلاقات العامة / القيادة العامة للشرطة بالقرم - لاستلام جوائزهم)

O A A
الجمعية العمانية للسيارات
Oman Automobile Association
Omantel
عمانتل
3477
HUAWEI

الجمعية علامة فارقة في الارتقاء برياضة المحركات

الرائد/ هلال بن محمد الحراصي*
مدير التحرير

سعت الجمعية العمانية للسيارات إلى تطوير برامجها وأنشطتها كي تواكب التطور الدولي في هذه الرياضة على مستوى العالم، وقد أعدت برامج ومسابقات مختلفة كي ترضى جميع الفئات المهتمة بممارسة رياضة السيارات في السلطنة من مسابقات للكارتينج والرالي والانجراف وغيرها من الفعاليات والأنشطة الأخرى، وتطوير رياضة السيارات والقيام بالدور الاجتماعي يعدان من أهم أهداف الجمعية العمانية للسيارات خلال المرحلة الحالية والمستقبلية، وتعمل دائماً على تحقيق هذه الأهداف من خلال خطط عمل واضحة، واستراتيجيات تضمن لهذه الرياضة استمرارية التقدم، وضمان نزاهة التنافسية وسلامة المتسابقين والجماهير ومحبي هذه الرياضة، وتتطلع الجمعية قدما للمستقبل من خلال تشكيل قاعدة قوية ومتخصصة للنهوض برياضة السيارات والدراجات النارية، وتطويرهما، بالإضافة إلى تطبيق أعلى المعايير الدولية المعتمدة، وتقديم خلاصة الخبرات لضمان احترافية شباب السلطنة وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في جميع الأنشطة المتعلقة بهذه الرياضة في المحافل الدولية خلال المرحلة المقبلة بإذن الله.

وتعتبر روزنامة الموسم القادم ٢٠٢٠ إضافة مختلفة من خلال تنظيم بطولات للكارتينج والتي ستمكن المتسابقين من التدريب والتأهيل والاستعداد تمهيدا لخوض المنافسات مع أبطال العالم في البطولات المقبلة، كما أن الحراك الذي حققته الجمعية خلال السنوات الماضية يعتبر علامة فارقة في الارتقاء برياضة المحركات في السلطنة، حيث ساهمت في استقطاب فئات مختلفة من عشاق هذه الرياضة، وتمكنت وبجهود القائمين عليها من تنظيم العديد من المسابقات والبطولات على المستوى المحلي والدولي.

وتتمتع رياضة المحركات بشعبية جارفة في السلطنة، والجمعية لها دور كبير جدًا في احتضان مثل هذه الفعاليات وذلك وفقا للمقاييس والمعايير الدولية المتعارف عليها، واحتضان الشباب بالصورة الصحيحة، وإرشادهم بكيفية تنظيم مثل هذه الفعاليات بصورة آمنة، كما تسعى الجمعية العُمانية للسيارات جاهدة إلى رفع ورقي رياضة المحركات في السلطنة من خلال تنظيم مجموعة من البطولات المحلية والإقليمية والدولية، لاستقطاب عشاق هذه الرياضات وتحفيزهم على ممارستها بشكل آمن وفقا للقواعد والمعايير التي يضعها الاتحاد الدولي للسيارات، والتي يشرف على تنفيذها خبراء ومراقبون من السلطنة وخارجها.

كما قدمت الجمعية خلال الفترات الماضيه الكثير من الدعم للمتسابقين وتسهم في إنجاح مشاركات الأبطال العمانيين محليا وخارجيا، كما أن نجاح الجمعية في تنظيم فعاليات كبيرة خلال السنوات الماضية كان مؤشرا مهما ليكسب الجميع الثقة في قدرات فريق العمل بالجمعية العُمانية للسيارات، والجمعية اليوم هي النواة والحاضن لتطوير رياضة المحركات في السلطنة وقد انعكس هذا النجاح على التنظيم والإقبال الكبير الذي تشهده رياضة المحركات في السلطنة وهو ما يؤهل الجمعية لأن تتواجد على خارطة رياضة المحركات الإقليمية والدولية.

وقد حرصت الجمعية العُمانية للسيارات على تقديم رسالة هادفة للمجتمع من خلال التعريف بالطريقة الآمنة لممارسة رياضة المحركات في الأماكن المخصصة لها وذلك بفضل الرعاية والاهتمام والدعم الكبير والمتابعة المستمرة لفعاليات وأنشطة وخدمات الجمعية من قبل معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك، رئيس الجمعية العُمانية للسيارات.

* ماجستير في إدارة الجودة